المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
النحو والصرف

المعنى وتعدد التوجيه النحوي

دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني

رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

منصور بن صلاح بن رويجح الرحيلي

(٤٣٠٨٠١٤٥)

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد بن عطية المحمودي

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م

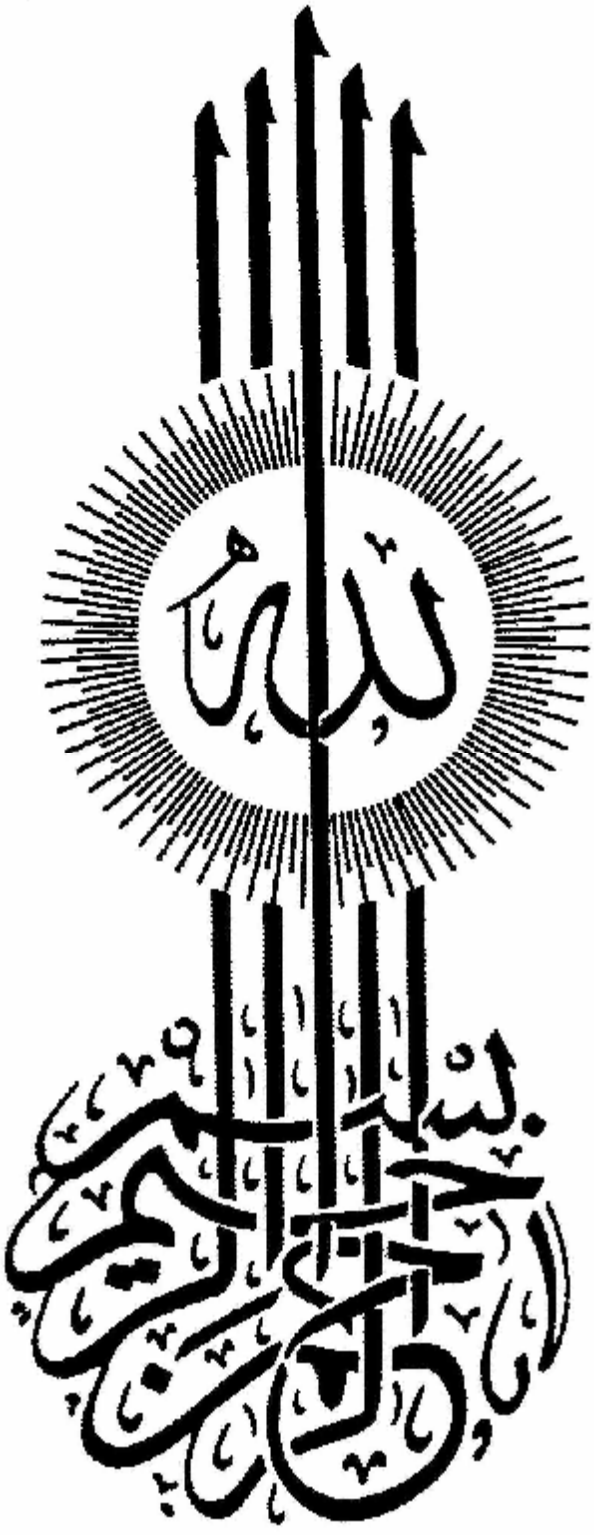
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي :

إلى التي مات عنها أبي وهي في مقتبل العمر ، وعمري عدة أشهر ، فوقفت إلى جانبي تدفع عني الجهل والألم بما وراءها من ظلمات .

إلى التي تحبني لنفسي أكثر مما تحبني لنفسها ، يزداد حبها على الأيام في الرضا والغضب ، في البعد والقرب ، في الصحة والمرض ، في اليأس والأمل ، في الفقر والغنى .

إلى التي أحببت المرأة من أجلها ، لأنها علمتني مدى ما تستطيعه المرأة الفاضلة من خير .

إلى التي لو وقفت كل حياتي للدفاع عن المرأة لما استطعت الوفاء بذرة من جميلها .

إليك ، أماه ، أضع هذه الكلمات .

مُلخَّصُ البحث

عنوان الرسالة : (المعنى وتعدد التوجيه النحوي دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني) .

اسم الباحث : منصور بن صلاح بن رويجح الرحيلي .

الدرجة : الماجستير – فرع اللغة – تخصص النحو والصرف .

أهمية البحث : ترجح أهمية البحث إلى مكانة ابن جني ومنزلته السامقة بين علماء النحو العربي ، ولبيان دور المعنى في التوجيه النحوي في كتاب (شرح مشكلات الحماسة) .

وقد استوى البحث في ثلاثة فصول ، تسبقها مقدمة فتمهيد ، وتقفوها خاتمة مذيلة بفهارس فنية .

تحدّثت في **المقدمة** عن دوافع اختيار الموضوع ، ومنهج الدراسة ، وتحدّثت في **التمهيد** عن شرح ابن جني للحماسة وأثره في من بعده ، وعن المعنى وتقدير الإعراب عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص بشكل موجز .

أمّا **الفصل الأول** فكان بعنوان : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المرفوعات ، وقد اشتمل على سبعة مباحث عن احتمال الاسم المرفوع وجهين أو أكثر من الإعراب .

أمّا **الفصل الثاني** فكان بعنوان : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المنصوبات ، وقد اشتمل على سبعة عشر مبحثاً عن احتمال الاسم المنصوب وجهين أو أكثر من وجوه الإعراب .

أمّا **الفصل الثالث** فكان بعنوان : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المجرورات وقد اشتمل على مبحثين عن احتمال الاسم المجرور وجهين أو أكثر من وجوه الإعراب .

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج ذكرتها في خاتمة الكتاب ، داعياً الله عز وجل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل .

Abstract

Title of the Study: "The Meaning and Multiple Grammatical Orientation, a Study in the Book of enthusiasm Problems' Explanation written by Ibn Jani"

Resrecaher: Mansoor Salah Al-Rehali

Academic Degree: Master, Department of lexicology, Major of Arabic Syntax and Morphology

Importance of the Study: This study is important due to the scientific position of Ibn Jani between the scholars of Arabic syntax, as well as due to the importance of Ibn Jani effects.

The study hasan introduction, preface, three chapters and a conclusion that the indexes.

As for the introduction, it has the reasons of selecting such theme and method of the study. The preface has a brief explanation about the explanation of ibn Jani of enthusiasm problems and its effect on the who came after him. Also, it has the semantics and syntax at Ibn Jani via the book of "Al-Khasaes".

As for the first chapter, it is entitled " The Meaning and Multiple Grammatical Orientation in nominatives ". It has seven searches about the probability of that (noun in the) nominative may have two or more possibilities of phrasing.

As for the second chapter, it is entitled " The Meaning and Multiple Grammatical Orientation inAccusatives". It has seventeenth searches about the probability of that (noun in the) accusative may have two or more possibilities of phrasing.

As for the third chapter, it is entitled " The Meaning and Multiple Grammatical Orientation in (noun in the) genitive". It has two searches about the probability of that (noun in the) genitive may have two or more possibilities of phrasing.

Finally, I mentioned the results of the study at the conclusion.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ الحمدَ لله ، نحمَدُه ونستعِينُه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، النبي المصطفى ، والرسول المجتبى ، والحبيب المرتضى ، مَن تمسَّك بهديِه نجا ، وهُدِيَ إلى صراط مستقيم ..

أما بعد :

فإن القرآن الكريم أشرفُ كتاب ، وأشرفُ كلام على هذه البسيطة ، ولذا ؛ عكَف العلماء على خدمته ؛ ببيان علومه وتفسيره ، وكل علم يتعلق بكتاب الله عز وجل يُعَدّ مِن أجلِّ العلوم ، وأشرفِها قَدرًا ، وأعلاها منزلةً ، وأسماها مكانةً .. ومن هذه العلوم : علمُ النحو والإعراب ، وقديما قالوا : الإعراب فرع المعنى . ومن غير المعقول أن يُقدِمَ شخص على إعراب نص يجهل معناه ، لذا ؛ كان من لوازم مَن يريد تفسير كتاب الله الكريم : أن يكون عالماً باللغة وعلومها ، ومنها : النحو والإعراب .

ولما اختلفتْ آراءُ المفسرين في بيانهم معانيَ القرآن الكريم بناء على اختلاف أعاريبِهم لها ؛ تبيَّنَ أن لاختلاف الإعراب أثرَه في تعدد المعاني التفسيرية ؛ فتعدُّد المواقع الإعرابية يقوم مَقام تعدُّد الآيات ، وهذا ضرب من ضروب البلاغة والإعجاز .

واللغة العربية أشرف اللغات ، وأعلاها مكانة ، فبِها نزل القرآن

الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الإسلام وغير الإسلامي ، حيث صارت لغةَ التواصل والحوار ، ولغةَ العلم والتفكير .. وما تعدُّدُ لهجاتها ، وترادفُ ألفاظِها إلا دليلٌ على سَعتها ، وشمولِها ، وقوتِها .. وقد أرسى قواعدَ هذه اللغةِ علماءُ أجلاءُ تفرغوا للغوص في أعماقها ، وكان هدفُهم الأسمى هو : الحفاظَ على هذه الكنوز والدرر ، والكشفَ عن أسرارها ، ورفعَ صرحِها . ومن بين هؤلاء العلماء : العالمُ الفذُّ (أبو الفتح عثمان بن جني) ؛ الذي سنحاول – آملين التوفيقَ والسداد من الله – البحثَ في المعنى ، وتقدير الإعراب عنده ، وذلك من خلال كتابه (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) ، وسوف يكون البحث مرتكزاً على دراسة الأوجه المتعددة في الموضع الواحد بناء على قضية تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى ، وعنوان البحث هو (المعنى وتعدد التوجيه النحوي دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني) .

وفي الختام ؛ أسأل الله جل جلاله : أن يتقبل منا صالح الأعمال ، وأن يجعلَها خالصة لوجهة الكريم .. وقد اجتهدتُ فيه وُسعي ؛ فما أصبتُ فيه من شيء ؛ فهو من نعمة الله عليَّ ومِنَّتِه وتوفيقه ، وأسأله مزيدًا من فضله ، وما جانبتُ الصواب فيه ؛ فهو مِنّي ، وأستغفر الله العظيم ، وأتوب إليه .

والحمد لله رب العالمين

تساؤلات البحث :

١ – ما العلاقة بين المعنى والإعراب عند ابن جني ؟

٢ – إذا تعارض المعنى مع القاعدة النحوية فأيهما يقدم عند ابن جني ؟

٣ – ما أهم المعايير التي احتكم إليها ابن جني في الترجيح في المسائل التي وقع فيها التعدد؟

٤ – ما أثر المعنى في تعدد التوجيه النحوي عند ابن جني ؟

٥ – ما المواقع الإعرابية التي تتأثر بالمعنى من خلال دراسة التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ؟

أهمية البحث :

تتركز أهمية الموضوع في ما يلي على سبيل الإيجاز لا الحصر :

١ – خدمة تراث العربية وتراث ابن جني النحوي .

٢ – قيمة الكتاب العلمية .

٣ – تعلقها بدراسة توجيهات العالم الجهبذ الفذ ابن جني صاحب النظر الدقيق .

٤ – محاولة لفهم فكر ابن جني النحوي وربط الجانب النظري الذي تحدث عنه بإسهاب في الخصائص مع الجانب التطبيقي العملي الذي مارسه في الحماسة .

٥ – يجتمع في البحث أصلان مهمان من أصول التأويل النحوي وهما صحة القواعد وسلامة النصوص .

٦ – إبراز دور المعنى ، وبيان أهميته في التوجيه النحوي .

منهج البحث :

اتبعت في دراسة الموضوع المنهج الاستقرائي التحليلي ، وخطتي في الدراسة توضحها الخطوات الآتية :

١ - الاستقراءُ التامّ لمصادرِ المسألةِ ، ومراجعها المتقدمةِ والمتأخرة .

٢ - الاعتماد عند الكتابة على المصادر في كلِّ مسألةٍ .

٣ - التمهيد للمسألة بما يوضِّحها إن احتاجَ المقامُ لذلك .

٤ - ذكر سببِ تعدد التوجيه في المسألة ، ما أمكن ذلك .

٥ - الاعتراف بالسبق لأهله في تقرير فكرة ، أو مناقشتها ، أو ترجيح رأي .

٦ - مناقشة كل وجه وذكر ما يؤيده وما يعضده ومحاولة الترجيح بينها ما أمكن ذلك .

الدراسات السابقة :

لم أجد من قام بالبحث في التوجيه النحوي في شرح ابن جني الذي يهمنا هنا ، وإنما وجدت من الدراسات التي لها صلة ببحثي في تعدد التوجيه في شعر الحماسة وغير ذلك ما يلي :

١ - النحو في شروح الحماسة لأبي تمام في القرنين الرابع والخامس الهجريين / مكي نومان مظلوم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م .

٢ - النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام / زهرة عبد الرحمن عبود ، رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ١٩٩٩ م .

خطة البحث :

المقدمة .

التمهيد : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : شرح ابن جني للحماسة وأثره في من بعده .

المبحث الثاني : المعنى وتقدير الإعراب عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص .

الفصل الأول : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المرفوعات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ والبدل .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ وعطف النسق .

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والبدل .

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والصفة .

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين البدل والصفة .

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين بين التوكيد واسم صار .

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ والفاعل والصفة والبدل .

الفصل الثاني : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المنصوبات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والمفعول فيه .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والمفعول المطلق .

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والحال .

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والبدل .

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والنصب على نزع الخافض .

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق والصفة .

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق والبدل .

المبحث الثامن : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه والمفعول له .

المبحث التاسع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه والحال .

المبحث العاشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والنصب على نزع الخافض .

المبحث الحادي عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والتمييز .

المبحث الثاني عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والمستثنى .

المبحث الثالث عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والصفة .

المبحث الرابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والبدل .

المبحث الخامس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الصفة والبدل .

المبحث السادس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين التوكيد والنصب على نزع الخافض .

المبحث السابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والبدل والنصب على نزع الخافض .

الفصل الثالث : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المجرورات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل وعطف النسق .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل والتوكيد .

الخاتمة .

الفهارس الفنية .

التمهيد

وفيه مبحثان :

الأول : شرح ابن جني كتابَ (الحماسة) ، وأثره في مَن بَعدَه .

الثاني : المعنى وتقدير الإعراب عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص.

المبحث الأول : شرحُ ابن جني كتابَ (الحماسة) الموسوم بالتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، وأثرُه في مَن بَعدَه

قبل الحديث عن أثر شرح ابن جني كتاب (الحماسة) في مَن بَعدَه من العلماء ؛ لابد من الحديث عن هذا الكتاب ، فـ (الحماسة) كتابٌ جمَعَه أبو تمام ؛ كما يخبرنا التبريزي في مقدمة شرحه (الحماسة)؛ حيث يقول : « جاء – أي : أبو تمام – من خراسان يريد العراق ، فلما دخل همذان[١] اغتنمه أبو الوفاء بن سلمة[٢] ، فأنزله وأكرمه ، فأصبح ذات يوم وقد وقع ثلج عظيم ، قطَع الطرق ومنع السابلة ، فغَمّ أبا تمام ذلك ، وسَرّ أبا الوفاء ، فقال له : وطّن نفسك على المقام ؛ فإن هذا الثلج لا ينحسر إلا بعد زمان ، وأحضره خزانة كتبه ، فطالَعها ، واشتغَل بها ، وصنّف خمسة كتب في الشعر؛ منها : كتاب الحماسة والوحشيات »[٣] .

وجمع فيها نفائس الشعر العربي ، وقسمها رحمه الله على أبواب ، وجعل في كل باب من الشعر ما يوافق موضوع الباب ، فالباب الأول : الحماسة ، ثم المراثي ، ثم الأدب ، ثم النسيب ، ثم الهجاء ، ثم المديح والأضياف ، ثم الصفات ، ثم السير والنعاس ، ثم الملح ، ثم مذمة النساء.

---

(١) همذان : بالتحريك ، والذال معجمة ، وآخره نون ، في الإقليم الرابع ، وطولها من جهة المغرب ثلاث وسبعون درجة ، وعرضها ست وثلاثون درجة . كان فتح همذان في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان الذي فتحها المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في سنة أربع وعشرين من الهجرة .

معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، دار صادر – بيروت ، ١٩٩٥ م ، الطبعة الثانية ، (٥ / ٤١٠) .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي ، أبو زكريا المتوفى (٥٠٢ هـ) ، دار القلم – بيروت ، (١ / ٤) .

وذاعت شهرة (الحماسة) ، وأقبل العلماء وطلاب العلم عليها ، شرحاً ، ودراسة ؛ منذ القديم ، إلى يومنا هذا ، وفيما يلي ؛ أذكُرُ أبرز شروح (الحماسة) [١] :

١ - شرح أبي بكر الصولي (ت ٣٣٥ هـ) .

٢ - شرح أبي بشر الآمدي ، صاحب الموازنة (ت ٣٧١ هـ) .

٣ - شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) .

٤ - شرح أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) .

٥ - شرح أبي المظفر الهروي (ت ٤١٤ هـ) .

٦ - شرح المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) .

٧ - شرح الخطيب الإسكافي (ت ٤٢١ هـ) .

٨ - شرح ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) .

٩ - شرح أبي القاسم الفسَوي (ت ٤٦٧ هـ) .

١٠ - شرح أبي الفضل الميكالي (ت ٤٧٥ هـ) .

١١ - شرح عبدالله الساماني ، أو الشاماتي ؛ كما في كشف الظنون (ت ٤٧٥ هـ) .

١٢ - شرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) .

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله كاتب الجلبي القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة أو الحاج خليفة ، المتوفى ١٠٦٧ هـ ، مكتبة المثنى - بغداد ، ١٩٤١ م ، الطبعة الأولى ، (١ / ٦٩١) بتصرف .

١٣ - شرح عبدالله الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) .

١٤ - شرح التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) .

١٥ - شرح البيهقي (ت ٥٤٤ هـ) .

١٦ - شرح ابن ملكون الإشبيلي (ت ٥٨٤ هـ) .

١٧ - شرح العكبري (ت ٦١٦ هـ) .

١٨ - شرح أبي سعد (سعيد) الكاتب النحوي (ت ٧١٤ هـ) .

١٩ - شرح الأستراباذي (ت ٧١٧ هـ) .

٢٠ - شرح ابن أبي الدميك الحلبي (أبي نصر منصور بن مسلم) ، (ت سنة ٣٠٥ هـ).

٢١ - شرح أبي نصر قاسم بن محمد الواسطي[1] .

أهم خصائص شرح ابن جني لـ (الحماسة) :

١ - شرح ابن جني (الحماسةَ كان شرحاً علمياً تخصصياً بامتياز ، فلا نجد له اهتماماً بالأمور الأدبية والبلاغية من قريب أو بعيد ، يقول - رحمه الله - في المقدمة : « وقد أجبتك - أيدك الله - أيضاً إلى مُلتمَسِك من عمل ما في الحماسة

(١) وهناك شروح أخرى لم يذكرها حاجي خليفة ، وقد ذكرها الدكتور حسين محمد نقشه في مقدمته على شرح ديوان الحماسة للمعري ، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري ، تحقيق : الدكتور حسين محمد نقشه ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ١٩٩١ م - ١٤١١ هـ ، الطبعة الأولى ، (١ / ١١ - ١٦) .

من إعراب ، وما يُلح به من اشتقاق ، أو تـصريف ، أو عـروض ، أو قـوافٍ ، وتحاميت شرح أخبارها ، أو تفسير شيء من معانيها ، إلا ما ينعقـد بـالإعراب فيجب لذلك ذكره »[١] .

٢ – مخاطبة العقل ، وإيقاظ الذهن ليدرك المعنى والإعراب .

٣ – الاهتمام بالقياس ، والاسـتنباط ، والتحليـل ، والمقاربـة بـين المعـاني لتوافق الإعراب .

٤ – يَذكر الرواياتِ المختلفةَ للبيت أحياناً ، إذا كان لها تعلُّـقٌ بـالإعراب ، ويُعرِب كل رواية .

٥ – اهتمام ابن جني كان مقتصراً على قضايا : اللغة ، والإعراب ، والنحو .

٦ – وضَّـحَ في المقدمـة أن هـذا الكتـاب لـيس للعامـة بـل هـو للعلـماء والخواص من أهل العلم ، يقول : « وبعدُ ؛ فهذا الكتاب لَستُ أعملُه لمبتـدئ ولا متوسط ، وإنما أخاطب به مَن قد تدرب فكره ، وقوِيَ نظره ، وهـو الـذي يغري به ، ويقوي حظه منه ، فأما مَـن دون ذلـك ؛ فيتجـافى عنـه إلى مـسموع يحفظه ، لتخف عنه كلفته وجشمه »[٢] .

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، أبي الفتح عثمان ابن جني المتوفى ٣٩٢ هـ ، تحقيق الدكتور : عبد الكريم مجاهد ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، المجلس العلمـي ، الطبعـة الأولى ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٥١) .

شرح ابن جني لـ (الحماسة) وأثره في من جاء بعده :

يتضح أثر ابن جني من خلال ما يلي :

أولاً : نجد كثيراً من شُرّاح الحماسة بعده ؛ إذا واجهَتْهُم قضيةٌ متعلقة بالإعراب والصرف ؛ يعتمدون على ما جاء في شرح ابن جني .

ثانياً : أن أكثر مَن نَقل عنه ، وصَرَّح باسمه من الشراح هو : التبريزي – رحمه الله –[١] .

ثالثاً : نجد المرزوقي ينقل الكثير من آراء ابن جني[٢] .

رابعاً : صاحب (خزانة الأدب) ، الإمام البغدادي ؛ ينقل عن ابن جني في أكثر من مئة وخمسين موضعاً ؛ صراحة ، فيقول : « وقال ابن جني في إعرابه للحماسة ... »[٣] .

خامساً : ذَكَرَ ابنُ جني من خلال الكتاب ، كتبَه التالية :

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١ / ١٤ – ١٦٩) (٢ / ٦١) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى ٤٢١ هـ) ، تحقيق : غريد الشيخ ، وضع فهارسه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م ، (١ / ٧٢٧) .

(٣) خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى ١٠٩٣ هـ ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، (١٣ / ٢٧٣ – ٢٧٤) .

١ - شرْح تصريف أبي عثمان[١] .

٢ - كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل[٢] .

٣ - شرح كتاب المقصور والممدود ، ويذكره أحياناً بقوله : في كتابي في شرح كتاب يعقوب[٣] .

٤ - المعرب في شرح قوافي أبي الحسن[٤] .

٥ - كتاب المحاسن (ورد هكذا)[٥] .

٦ - تفسير شعر المتنبي[٦] .

٧ - سر الصناعة[٧] .

ولم يذكر كتاب (الخصائص) لأنه كان فكرة عنده ؛ كما يقول الدكتور عبد الكريم مجاهد : « أما كتاب الخصائص فلم يذكره باسمه وإنما بوصفه ، لأنه لم يكن قد صنفه ، وإنما كان فكرة تراوِدُه في أثناء شرحه هذا الكتاب »[٨] .

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢ / ٧٦٧ - ١٠٠٤) .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٦٥ ، ٧٠ ، ١٢٩ ، ٢٨٦ ، ٣٧٣ ، ٥٥١) .

(٣) المرجع السابق (١ / ١٧٦ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٨١ ، ٣٧٣ ، ٣٩٣ ، ٥٠٩ ، ٥٩٤ ، ٦٣٣) (٢ / ٦٤٧ - ٦٧٩) .

(٤) المرجع السابق (١ / ١٦١ ، ٢٧٨ ، ٣٩٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ، ٥٤٩) .

(٥) المرجع السابق (١ / ٤١٠) .

(٦) المرجع السابق (١ / ١٣٤ ، ٦١٠) .

(٧) المرجع السابق (١ / ١١٨ ، ٢٠٧) ، (٢ / ٧٦٧ ، ٨٦٩) .

(٨) المرجع السابق (١ / ٣٥) .

فلهـذا يقـول – رحمـه الله – في الحماسـة ، رقـم (٧٧) في بـاب الحماسـة : « فاعرف ذلك أصلاً من أصول فقه العربية ، وسنذكر هذا وغيره فيما أجمعنـاه من إنشاء كتاب نذكر فيه فقه أصول الكلام في هذه اللغة ، على طريـق أصـول الكلام والفقه بعون الله »[١] .

فهذا كلام يدل على أنه صنّف (الخصائص) بعد (التنبيه) ، ويعد (التنبيه) تطبيقاً عملياً لكثير من أبواب (الخصائص) .

(١) المرجع السابق (١ / ٣٠٣) .

المبحث الثاني : المعنى وتقدير الإعراب عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص

الإعراب سمة بارزة من سمات اللغة العربية ، بل هو أحد خصائصها التي لا تنفصل عنها ، والإعراب له دور في المعنى :

أولاً : تعريف مصطلح الإعراب :

ورد في (لسان العرب) لابن منظور : أن الإعراب ، والتعريب معناها واحد ؛ وهو : الإبانة ، يقال : أعرَب عنه لسانُه ، وعرَب ؛ أي : أبان وأفصح ، وأعرَب عن الرجل : بيَّن عنه . وقال : إنما سُمِّيَ الإعراب إعراباً ؛ لِتَبْيِينِه وإيضاحه .

وقال : أعرَبَ بحجته ؛ أي : أفصَحَ بها ، ولم يتَّقِ أحداً . وقال : الإعراب الذي هو النحو ؛ إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، وأعرَبَ كلامَه : إذا لم يلحن في الإعراب[١] .

كذلك ورد في (القاموس المحيط) للفيروز آبادي : « الإعراب : الإبانة ، والإفصاح عن الشيء... والإعراب أن لا يلحن في الكلام »[٢] .

من خلال هذين التعريفين ؛ يتضح لنا أن الإعراب مرتبط بالفصاحة والإبانة ، فمتى ما أفصح المتحدث ، وأبان عما في مراده ؛ فهو معرِب ، خاصة

---

(١) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، مادة (عرب) .

(٢) الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (١٩٩٥م) ، القاموس المحيط ، ضبط الشيخ : محمد البقاعى ، دار الفكر بيروت مادة (عرب) .

إذا قورن الأمر بمن هم دون العرب في الفصاحة ، حيث يعتقد العربي دائماً أنه قادر على الإفصاح عن نفسه ، قياساً إلى الأعجم والأعجمي اللذين يعجزان عن ذلك بنظر العرب على الأقل[١] .

وقال ابن جني في تعريف الإعراب : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ »[٢] . وعرّفه مجمع اللغة العربية بأنه : « تغييرٌ يَلحَق أواخرَ الكلمات العربية ؛ من رفعٍ ، ونصب ، وجرٍّ ، وجزم ، على ما هو مبين في قواعد النحو »[٣] .

وخلاصة القول في ذلك : أن الإعراب هو تلك العلامة التي تعتري الحرف الأخير من الكلمة ؛ الذي هو محل الإعراب ، وتتغير هذه العلامة تبعاً لتغيُّر موقع الكلمة في الجملة ؛ الذي يجلبه العامل اللفظي أو المعنوي ، حيث إن كل موقع من المواقع الإعرابية يختص بعلامة معينة تميزه عن المواقع الأخرى ، بالإضافة إلى أنها تدل على معنى خاص بذلك الموقع دون غيره ..

ثانياً : حول ظاهرة الإعراب

تعد ظاهرة الإعراب من الخصائص المهمة للغة العربية ، ونَلمح هذا واضحًا في كتاب سيبويه ، حيث تحدَّث عن المواقع الإعرابية للكلمة ، وعلامات الإعراب ، وعِلَلِه ؛ حيث يقول : (إنما ذَكرت لك ثمانية مَجَارٍ لأفَرِّق

---

(١) الإعراب والبناء دراسته في نظرية النحو العربي ، الدكتور / جميل علوش ، المؤسسة الجامعية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م ، (١ / ١٧) .

(٢) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م ، (١ / ٦٨) .

(٣) المعجم الوسيط مادة (عرب) .

بين ما يدخل ضرْبٌ من هذه الأربعة لِما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما بُنِيَ عليه الحرف بناء لا يزول عنه تغيُّر شيء أحْدَث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل فيها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب)[١] .

والسبب الذي دعا سيبويه لكل هذا الاهتمام هو : أن اللغة العربية تتوخى الإيضاح والإبانة ، لذلك ؛ كان الإعراب إحدىَ وسائلها للإفصاح عن صلات الكلمات بعضِها ببعض ، فهي تكوِّن جملَ اللغة السليمة التي تعوَّدَ عليها العربي الفصيح .

وهذه الظاهرة جعلت اللغة العربية تمتاز بها عن غيرها من اللغات ، بسبب التنظيم الدقيق الذي سادَها نتيجةَ قواعدِ الإعراب ، التي يتمثل معظمُها في أصوات مَدٍّ قصيرة يلحق أواخرَ الكلمات ، لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة ، وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة ، وهذا النظام لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية ، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية ، والآرامية ، والحبشية [٢] .

والحديث عن أهمية الإعراب في اللغة العربية ؛ لم يقتصر على سيبويه وحده ، بل نجد كثيرا من النحويين واللغويين لم يرتابوا في تقرير هذه الحقيقة ،

---

(١) الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفى ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، (١ / ١٣) .

(٢) فقه اللغة ، الدكتور : علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر – القاهرة ، الطبعة الثالثة ، إبريل ٢٠٠٤ م ، (ص ١٦١) .

وهي : أن اللغة العربية لغة معربة ، وأن الإعراب عنصر مهم في التركيب اللغوي ، ولا يستقيم المعنى بدونه ، وهذا ما أكده ابن فارس بقوله : « فأما الإعراب فيه تميّز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب ؛ لم يُوقَفْ على مراده »[١] .

وظهَر من مثالَيْ ابن فارس : أن السامع لا يستطيع استيعاب هذه الجمل ، ولا يفهم المقصود منها ، ولكن لو قيل له (ضرب عمرُ زيداً) ؛ لفَهِم مَن الضارب ، ومن المضروب ، والفضل في ذلك يعود إلى الإعراب .

والإعراب يساعد على إزالة الغموض واللبس ، اللذَين يمكن أن يَحدثا في اللغة ، وهو بالإضافة إلى ذلك ؛ يُعَد مظهراً من مظاهر الدقة والجمال ، تتميز بهما اللغة العربية . ولابن قتيبة حديث يدعم هذه الحقيقة ؛ يقول فيه : « ولها (العرب) الإعرابُ الذي جعله الله وشْيًا لكلامها ، وحِيلة لنظامها ، وفارِقًا في بعض الأحوال بين الكلامَين المتكافئين والمعنَيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول ، لا يفرَّق بينهما إذا تساوت حالاتهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلا قال (هذا قاتِلٌ أخي) بالتنوين ، وقال آخر : (هذا قاتِلُ أخي) بالإضافة ؛ يدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذفُ

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علق عليه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، (ص ١٤٣) .

التنوين على أنه قد قتله »[١] . ولولا الإعراب لاختل الأمر ، لأن من يريد أن يحكم في هذه القضية يختلط عليه أمرها ، ولكن الإعراب أبَان عنها دون لبس أو غموض ، فحَفظ اللغة العربية ، وحفِظ الناطقين بها من الزلل .

دور الإعراب في المعنى :

الإعراب له أثر في تأدية المعنى ، وكشفِه ، وإزالة اللبس والغموض في معظم الحالات ، كما أن للإعراب مِيزة كبيرة تتمثل في : إعطاء الكلمة حرية في التركيب ؛ من حيث التقديم ، والتأخير ، دون أن تفقد الكلمة وظيفتها ، وهذه ميزة تميزت بها اللغة العربية على غيرها ، أي : أنها لغة مُعرَبة ، بينما اللغات غير المعربة تلتزم الكلمة فيها رتبة واحدة ، وبذلك تفقد قسطاً كبيرًا من المرونة التي يمكن أن يُتيحها لها وجودُ الإعراب .

والقول بأن حركاتِ الإعراب دوالٌّ على المعاني ؛ هو قول أكثر النحويين : فالزجاجي يقول : « إن الأسماء لمّا كانت تعتوِرُها المعاني ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ؛ جَعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ... »[٢] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى ٢٧٦ هـ) ، تحقيق / السيد أحمد صقر ، دار التراث – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م ، (ص ١٤) .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م ، (ص ٩٦ – ١٥٦) .

فهو يرى : أن هذه الأسماء تأتي فاعلة ومفعولة وغيرها ، وليس فيها ما يدل عليها ، أو يميِّز بينها إلا الإعراب ، حيث من خلاله نتعرف عليها ، وكأن هذا الإعراب يتيح لنا فرصة التقديم والتأخير عند الحاجة ، مما يعد اتساعا في اللغة .

أيضا يرى ابن جني : أن الإعراب يُبِينُ عن المعاني بالألفاظ ، دون أن يَحدُث لَبس ، حيث يقول : « الإعراب هو الإنابة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرَم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ؛ علِمت برفع أحدِهما ونصب الآخر ؛ الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا (نوعاً) واحداً لاستُبْهِم أحدُهما من صاحبه »[1] .

فالتقديم والتأخير ؛ من أهم الميزات التي أتاحها الإعراب للُّغة العربية ، ولولاه لما استطاع الدارسُ التمييز بين الفاعل والمفعول .

ومن اللغويين المُحْدَثِين : الأستاذ إبراهيم مصطفى ؛ الذي يرى أن للحركات الإعرابية دلالة على المعنى ، فكما أن الحركات البنائية تؤدي إلى اختلاف المعنى ؛ كذلك الحركات الإعرابية ، ولكنه يحدد لكل حركة معنى معيَّنًا ، تدل عليه ، لأنه يرى : أن النحاة العربَ جعلوا الإعراب حُكمًا لفظيا خالصًا ، يَتْبَعُ لفظَ العامل وأثرَه ، ولم يرَوا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثرًا في تصوير مفهوم ، أو إلقاءِ ظل على صورته ، وبهذا المفهوم ؛ لا يُنكر إبراهيم مصطفى أن أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللغة العربية باختلاف

---

(١) الخصائص (١ / ٣٥) .

المعنى ، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من معنى مفهوم ، إلى لفظ محدود يقيِّد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية ، لأن هذا التقييد يراه أفسدَ على النحاة ترتيبَهم وتأليفهم . وهذا الرأي وجِيه أمام إفراط النحاة في التقديرات التي يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود [١] .

المعنى ، وتقدير الإعراب عند ابن جني

الإعراب عند ابن جني هو : وضوح المعاني ، فالإعراب عنده ليس علاماتٍ لفظيةً فحسب ، أو انتحاءً آليا لِسَمت كلام العرب فيما صح عنهم ، بل هو مَناطُ إيضاحِ المعنى ، وضبط الإبانة عنه ، على وجه الصحة ، دون لبس أو إخلال . وقد حرص أبو الفتح ابن جني على كشف حقيقة النحو والإعراب عند النحاة الأئمة ، وبيانِ ارتباطه بالمعنى في مذاهبهم ارتباطًا وثيقًا ، فهُم عند وضع قواعدهم واستقرائها من كلام العرب ؛ لم يتسلطوا فيها ، ولم يعزلوها ألبتةَ عن خدمة المعاني والكشف عنها ، وأمثلة ذلك كثيرة في أبواب (الخصائص) ؛ أذكر منها : (باب في نقض المراتب : إذا عَرض هناك عارض ، ضُرِب فيه أمثلة عديدة مدارها الإعراب والنحو ، والمراتب النحوية التي استقرأها النحاة من اللغة ؛ فالفاعل مثلا : رُتبته التقديم ، والمفعول رتبته التأخير ، هذا هو الأصل في العربية ، ولكن قد يَعرِض عارض تُمنَع معه هذه المراتب ، بل قد يتوجب نقضُها .

---

(١) ناصف ، علي النجدي (دون تاريخ) ، من قضايا النحو واللغة ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ص ١٦- ١٥٩ .

ويُطِيل (ابن جني) القولَ في اللفظ والمعنى ، حيث شغَلَه ذلك في مواضع من كتابه لِمَا بينهما من الروابط الوثيقة ، ولأن مراده أولا الكشف عن أسرار العربية ، وبيان خصائصها ، حيث ذَكَر : أن العرب إنما تزيد في ألفاظها لتزيد في المعاني الكامنة وراء اللفظ ، وذلك مثل قولهم : أَعشَبَ المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب ؛ قالوا : اِعْشَوشَب المكان ، فكرروا العين ، وزادوا الواو لزيادة في المعنى أرادوها ، ومثل ما جاء (فعل ، وافتعل) ، نحو : (قدر ، واقتدر) ، ومن ذلك ؛ قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ؛ حيث إن كَسْبَ الحسنة ، بالإضافة إلى اكتساب السيئة ؛ أمرٌ يسيرٌ مُستَصْغَرٌ[1] .

وهذا البحث يُعّدُّ شرحًا تطبيقيا لكلام ابن جني ، عن الفرق بين المعنى ، وتقدير الإعراب ، فلذلك لم أذكر أمثلة من كلامه رحمه الله ، لأن الذي ذكرته في البحث يُغني عن إعادته ،

وأَسأَلُ الله التوفيق ،،،

(١) الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا (١٩٩٣م) ، الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، دراسة نحوية قرآنية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

الفصل الأول

المعنى، وتعددُّ التوجيه النحوي في "المرفوعات"

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ والبدل

قال ابن جني :

(قال جابر بن رَألان السَّنْبَسِي[١] : (من الطويل)

لعمركَ ما أَخْزَى إذا مـا نَـسَبْتَني إذا لم تَقُـل بُطْـلاً عـليَّ ومَيْنـاً[٢]

« ما » قبل « إذا » الأولى بـدل مـن جوابهـا ، كقولـك : أُحـسِنُ إليـك إذا زُرتني ، أي : إذا زرتني أحسنت إليك . فحَذف الجواب ، وجعل ما تقدم بدلاً منه ، ودليلاً عليه ؛ كقولـك : أنـت ظـالم إن فعلـت ، أي إن فعلـت ظَلمـت ،

---

(١) قال ابن جني في كتابه المبهج : « مَن هَمَز رألان ، فهو فعلان مـن لفـظ الـرأل ، ومـن لم يهمـزه ؛ احتمَل أمرين : أحدهما أن يكون فعلان [من] روّلت الخبز بالسمن ونحـوه ، إذا أشـبعته منـه ، ورول الفرس : إذا أدلى . ومنه الـرأوول للـسن الزائـدة مـن وراء الأسـنان . وكـان قياسـه رولان كالجولان ، غير أنه أُعل على ما جاء من داران وماهـان . وسـنبس : اسـم مرتجـل غـير منقـول كنظائره » . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بـن جنـي ، تحقيـق : مـروان عطية ، وشيخ الراشد ، دار الهجرة ، بـيروت ، طبـع عـام ١٤٠٨ - ١٩٨٨م ، الطبعـة الأولى ، صفحة (١٠٠ - ١٠١) .

وقال أبو زيد الأنصاري في كتابه النوادر في اللغة : « وقـال جـابر بـن رألان الطـائي جـاهلي » ، كتاب النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمد عبد القـادر أحمـد ، دار الشروق ، ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .

(٢) البيت لجابر بن رألان ، وقد ورد هذا البيت في شرح ديوان الحماسـة للمرزوقـي (١/ ١٧١) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٧٩) ، والمستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم محمود بـن عمرو بن أحمد الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، (٢/ ١١٥) .

وصار (أنت ظالم) : بدلاً منه ، ودليلاً عليه ، ولا يجوز أن يتقدم جواب القسم ، ولا غيرُه ؛ عليه . ثم صارت « إذا » الأولى مع ما أقيم نائباً عن جوابها ، وعوضاً منه ؛ عوضاً من جواب « إذا » الثانية ، حتى كأنه قال : إذا لم يقل بُطْلاً عليّ ومیناً ؛ لم أَخْزَ بنسبتك إياي ، كما أن « إذا » الأولى وما قبلها ، مما جُعِل عوضاً من جوابها ؛ في موضع جواب « إذا » الثانية في قوله :

علام تقولُ : الرمحُ يُثقِلُ ساعِدِي إذا أنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخيلُ كرَّتِ[1]

وقد تقدم القول عليه[2] .

ويجوز فيه وجه آخر دون هذا ، وذلك أن تجعل « إذا » الثانية بدلاً من « إذا » الأولى ، فيصير تقديرُه حينئذ : لعمرك ما أخزى إذا لم تقل بطلاً عليَّ ومَينا ، وإنما صغر هذا المعنى شيئاً ؛ لأنه يسقط فيه ذكر النسب الذي فيه مذهب المدح والذم .

ومَن اعتقد أن المبدَل منه ليس في حكم الساقط ، وأنه مُراعًى مُعتَدّ به ؛ اِحتجَّ في ذلك بجواز قولهم : (زيدٌ مررتُ به أبي عمرو) ، وقِوِيَ عنده كَونُ « إذا » الثانية بدلاً من الأولى)[3] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعَمْرو بن مَعْدي كَرب الزُّبَيْديّ في ديوانه ، جمعه ونسّقه : مطاع الطرابيشي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (ص ٧٢) ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٢٣٠) ، وخزانة الأدب (٢ / ٤٣٦) .

(٢) قد تقدم كلام ابن جني عن البيت في شرحه للحماسة رقم (٤٦) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٢٣٠) .

(٣) ذكر ذلك في الحماسة رقم (٣٨) ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٢٠٩) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ؛ قولُه : (إذا) الثانية هل تكون بدلاً من (إذا) الأولى ، أم مبتدأ ؟

الرأي الأول :

المسألة تتعلق هنا بـ « إذا » الأولى ، و« إذا » الثانية ، وقبل الشروع في المسألة ؛ لابد من الإشارة إلى « إذا » : هل هي حرفٌ ، أم اسم ؟ .. ذكر الإمام المرادي – صاحب : « الجنى الداني في حروف المعاني » ، عندما تحدث عن إذا – فقال : « لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً . فإذا كانت اسماً فلها أقسام ؛ الأول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، ومتضمنة معنى الشرط نحو : إذا جاء زيد ؛ فقم إليه . وكَثُرَ مجيءُ الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال »[(١)] .

فإذا كانت اسماً ؛ صَحَّ أن نُعرِبَها مبتدأً ، أو بدلاً ، وقد ورد قولُه تعالى في سورة الانشقاق ﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾[(٢)] ، قال رضي الدين في شرحه على (الكافية): « يُعرَب إذا بدل من المقسم به ، وخرج عن الظرفية ، أي وقت غشيان الليل »[(٣)] . ثم يعلق على أن هذا الرأي يَضعُفُ من وجهين ؛ يقول

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد ، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) ، تحقيق : الدكتور/ فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م ، (١ / ٣٦٧) .

(٢) سورة الانشقاق ، الآية (١٨) .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، (٣ / ١٩٢) .

رحمه الله : « وفيه نظر من وجهين : أحدهما من حيث إخراج (إذا) عن الظرفية قليل ، والثاني أن المعنى : بحق القمر مُتَّسِقاً ، لا بحق وقت اتساق القمر »[١] .

وإن كان ابن جني له رأي آخر يخالف فيه الرضي ، وهو : أن (إذا) تكون مبتدأة ، وذكر ذلك هنا ، ونَسَب له هذا الرأي أيضاً : الإمام المرادي في (الجنى الداني) ؛ فقال : « وذهب ابن جني إلى أنّ إذا قد تخرج عن الظرفية وتكون مبتدأَةً ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٢] ، (فإذا) مبتدأ ، و(إذا رُجَّت) خبر في قراءة مَن نَصَبَ (خافضة) »[٣] .

وأيد ابنَ جني في هذا الرأي : ابنُ هشام – رحمه الله – ، فقال ما نصُّه : « فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل ، مضمَّنةً معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية »[٤] .

فالمسألة تتعلق بـ (إذا) ، و(إذا) هنا ظرفية شرطية ، لأنه قد جاء بعدها فعل ، وقد جعلها الأستاذ عباس حسن في (النحو الوافي) في النوع الثالث من أدوات الشرط التي وقع الخلاف فيها : هل تَجزم ما بعدها ، أم لا تجزمه ، وقال : « النوع الثالث الذي يقع فيه الخلاف في اعتباره جازماً ... »[٥] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٩٢) .

(٢) سورة الواقعة ، الآية (١) .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (١/ ٣٧٢) .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ١٣٧) .

عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف ، أبو محمد جمال الدين المتوفى (٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر – دمشق.

(٥) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة ، (٤/ ٤٤٠) .

ثم ذكر : « إذا : ظرف زمان مستقبل ، وهي شرطية في أكثر استعمالاتها ، ولكن الجزم بها مقصور على الشعر وحده »[١] .

فهو هنا ينص على شرطيتها ، مع عدم الاتفاق على أنها تجزم ما بعدها ، لكنها تحتاج إلى جملة الشرط ، وإلى جوابه أيضاً ، لكن ما حكم حذف جملة الشرط أو حذف الجواب ، كما نحن بصدده هنا ؟ .. ذكر الأستاذ عباس حسن شروطًا لجملة الشرط ؛ أذكرها بتصرف :

١ - أن تكون فعلية .

٢ - الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم الفعل على الأداة .

٣ - ألا يكون فعلُها ماضيا حقيقيًا .

٤ - ألا يكون فعلها طلبياً أو جامداً .

٥ - ألا يكون أوله حرفًا من حروف التنفيس .

٦ - أن يكون مجزومًا ، وهذا خاص بأدوات الشرط الجازمة المتفق عليها .

٧ - عدم حذف جملة الشرط ؛ إلا إن كانت الأداة إن أو إذا ؛ فيكثُرُ الحذف .

٨ - عدم تصديرها بـ (قد) .

---

(١) النحو الوافي (٤/ ٤٤٠) .

٩ - ألا تقع حالاً[١] .

هذا بالنسبة لجملة الشرط ، أما جملة جواب الشرط ؛ فيجوز لك أن تحذفها ، وخاصة إذا كان قبلها قَسَم ؛ كما في البيت الذي نحن بصدده ، وقد ذكر ذلك الأستاذ عباس حسن[٢] ، وذكر أيضاً أنه إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ فـ (إذا) هنا الأولَى أن يُحذف عنها جوابُها ، ويبقى فعلها فعل الشرط ، ويُجعلَ القَسم قبل إذا الأُولى نائبًا عن جوابها المحذوف ، ودليلا عليه ، وتكون إذا الثانية مستقلة بذاتها ، مبتدأ لا علاقة لها بـ (إذا) الأولى ، لأن إذا الأولى قد استحق فعلها وجوابها المحذوف المعوض عنه بالقسم قبله ، وقد ذكر ابن جني رحمه الله قول معد يكرب :

عَلامَ تقولُ الرُّمحُ يُثقِلُ ساعِدِي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كَرَّتِ[٣]

يرى ابن جني : أنّ (إذا) الأُولى هنا ؛ كانت نائبة عن (إذا) الثانية ، لأن (إذا) الأولى هنا متعلقة بالفعل (يثقل) قبلها ، و(إذا) الثانية متعلقة بها ، وقال تعالى في سورة الواقعة : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٤] .

قال العكبري - رحمه الله - ، في إعرابه (إذا) هنا ما نصُّه : « العامل في (إذا) على أوجُه ؛ أحدُها : هو مفعول (اذكر) ، والثاني هو : ظرف لما دل عليه ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[٥] ، أي : إذا وقعت لم تكذب ، والثالث : هو ظرف

---

(١) النحو الوافي (٤/ ٤٤٤) .

(٢) النحو الوافي (٤/ ٤٤٠) .

(٣) سبق شرحه في أول المسألة ، ص ٢٧ .

(٤) سورة الواقعة ، الآية (١) .

(٥) سورة الواقعة ، الآية (٢) .

لخافضة أو رافعة ، أي : إذا وقعت خفضت ورفعت ، والرابع : هو ظرف لـ (رُجّت) ، وإذا الثانية على هذا تكرير للأولى ، أو بدل منها ، والخامس : هو ظرف لما دل عليه .... »[١] .

ونقل عن العكبري – رحمه الله – (صاحب اللباب) الأقوال ذاتها ، وأضاف عليها قوله : « أنها مبتدأ و(إذا رُجّت) خبرها »[٢] .

وعلى هذا تكون (إذا) الأولى ، وشرطُها مذكورًا ، وجوابُها محذوفًا نائبًا عنه ما ذُكِرَ قبلَه ، وهو القَسم ، والفعل (ما أخزى) ، وتكون (إذا) الشرطية الظرفية هنا ، قد استوفت جملةَ شرطها ، وجملةَ جوابها المحذوف المعوض عنه ؛ كما في البيت الذي نحن بصدده ، والبيت الذي ذكره ابن جني ، وهو قول الشاعر :

علام تقول الرمح يُثقل ساعدي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كَرَّتِ[٣]

وتكون (إذا) الثانية مبتدأً جملةٍ جديدةٍ ، لا علاقة لها بـ (إذا) الأولى ، والله أعلم .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن .

أبو البقاء العكبري المتوفى ٦١٦ هـ ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (٢ / ١٢٠٢) .

(٢) اللباب في علوم الكتاب .

أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي (م ٧٧٥ هـ) ، تحقيق : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض . دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ، (١٨ / ٣٦٨) .

(٣) سبق التعريف به في أول المسألة (ص ٢٧) .

الرأي الثاني :

أن تكون (إذا) الثانية بدلا من (إذا) الأُولى التي استوفت جملة الشرط وجوابَها المعوَّض عنه ، وقد ورد في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾[1] .

فـ (إذا) الثانية هنا بدلٌ من (إذا) الأولى كما سبق بيان ذلك في الرأي الأول ، وقد وردت (إذا) أيضاً : مفعولاً به ؛ في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضي الله عنها - : « إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية ، وإذا كنتِ عليّ غضبَى »[2] ، فـ (إذا) الثانية هنا : مفعولاً به ، قال بهذا : ابنُ مالك ، وخالَفه ابنُ هشام في "المغني" ، وقال : « وأما الحديث فـ (إذا) ظرفٌ لمحذوف ، وهو مفعول (أعلم) ، وتقديره : شأنك ، ونحوه ».

فلذلك (إذا) تَلزَم الظرفية عند أغلب النحاة ، وقد تخرج عنها ، كما عند ابن مالك ، وخالفه ابن هشام في ذلك .

من أجل هذا ؛ أجاز ابنُ جني إعرابَ (إذا) الثانية بدلا من (إذا) الأولى ، والله أعلم .

---

(١) سورة الواقعة ، الآيات (١ - ٤) .

(٢) مسند الإمام أحمد ، أبو عبد الله : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١ هـ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط - عادل المرشد ، إشراف : د. عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ - ٢٠٠١ م ، (٤٠/ ٣٧٤) ، وصحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، تحقيق : محمد زهير ناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ، (٧/ ٣٦) ، وصحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، المحقق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت (٤/ ١٨٩٠) .

الترجيح :

إذا أردت أن أرجح بين الرأيين ، وأفضّل أحدهما على الآخر ، أو أقول إنهما بدرجة واحدة ، من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى ؛ فلابد أن أعرض أقوال العلماء في المبتدأ والبدل ..

فالمبتدأ كما عرفه سيبويه – رحمه الله – في (الكتاب) ، باب الابتداء ، هو : « كل اسم ابتُدِئَ ليُبنَى عليه كلام . والمبتدأ أو المبنيُّ عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه . فالمبتدأ الأول والمبنى عليه ، فهو مسند ومسند إليه »[(١)] .

فهو هنا يعرض المبتدأ بأنه اسم ، ولابد لهذا الاسم من مَبنى عليه ، وهو الخبروأن المبتدأ والخبر كلاهما يلازمانِ الرفع ، وهو هنا يوجِب ويشترط وجود الخبر للمبتدأ ، أي أن لكل مبتدأ خبرًا ، ثم تحدث بعد ذلك عن تعريف الخبر[(٢)] ، وعن الرافع للمبتدأ والخبر ، وأن الرافع للمبتدأ هو : الابتداء ، والابتداء عاملٌ معنوي ، وليس لفظيا .

وذكر ابن السراج – رحمه الله – في (الأصول) تعريفَ المبتدأ ، وهو قوله : « المبتدأ : هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعلَه الأولَ لثانٍ مبتدأٍ به دون الفعل ، يكون ثانيه خبرَه ،

---

(١) الكتاب (٢/ ١٢٦ – ١٢٧) .

(٢) تعريف سيبويه الخبرَ ؛ تعريفٌ جامع شامل ، فهو يقول – رحمه الله – : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ؛ فإن المبنى عليه يرتفع ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك (عبد الله منطلق ...) » . الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٦-١٢٧) .

ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رُفِع بالابتداء ، والخبر رُفع بهما نحو قولك : الله ربنا »[١] .

ونجد ابن جني – رحمه الله – يقول في (اللمع) ما نصه : « اِعلم أن المبتدأ : كل اسم ابتدأته وعرَّيتَه من العوامل اللفظية ، وعرَّضته لها ، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ، ومُسنداً إليه ، وهو مرفوع بالابتداء ، تقول : زيد قائم ، ومحمد منطلق ، فزيد ، ومحمد ؛ مرفوعان بالابتداء ، وما بعدهما خبر عنهما »[٢].

والزمخشري – رحمه الله – اختصر التعريف ؛ فقال في المفصل : « هما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : زيد منطلق »[٣] .

ورأي المحدَثين ليس ببعيد عنه ؛ فقد عرّف الأستاذ عباس حسن في (النحو الوافي) ، المبتدأ بقوله : « اسم مرفوع في أول الجملة ، مجرَّدٌ من العوامل

---

(١) الأصول في النحو ، ابن السراج ، أبو بكر بن محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، (١ / ٥٨) .

(٢) اللمع لابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، (١/ ٢٨)

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ، جار الله ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٣م ، (٤٣/١)

اللفظية الأصلية ، محكومٌ عليه بأمر »[١] .

وبعد هذا الاستعراض الموجز عن المبتدأ ؛ أتحدث عن (البدل) ؛ فأقول : إن البدل هو (فضْلَة) من فضلات اللغة ، و(تابِعٌ) من التوابع ، يقول ابن جني في اللمع : « اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص ، وهو في الكلام على أربعة أضرب : بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط والنسيان »[٢] .

وقد ذكر - رحمه الله - ضابطًا للبدل فقال : « وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول ، وإقامة الثاني مَقامه ، تقول في بدل الكل : قام زيدٌ أخوك ... »[٣] .

وأورد العكبريّ في (اللباب) قريبًا من هذا ؛ فقال : « ألا تَرى أنك لو حذفت الأول ، واقتصرتَ على الثاني ؛ لأغناك عنه ، ولذلك قال بعضهم : عبرةُ البدل ما صلُحَ لحذف الأول ، وإقامة الثاني مقامه ... »[٤] .

وأما العامل في البدل ؛ فيقول ابن السراج : « وحق البدل وتقديره : أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك لِلَّبْس »[٥] .

---

(١) النحو الوافي (١/ ٤٤٢) .

(٢) اللمع لابن جني (١/ ٨٧) .

(٣) السابق (١/ ٨٨) .

(٤) اللباب للعكبري (١/ ٤١٠) .

(٥) الأصول ، ابن السراج (٢/ ٤٦) .

فابن السراج يرى أن العامل في المبدل منه هو ذاته العامل في البدل ، وقد خالف هذا الرأيَ العكبريُّ ، وفصَّل في هذه المسألة ؛ فقال – رحمه الله – : « والعامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، وذلك العامل هو تقدير الإعادة ، أي إعادة العامل الأول ، فقولك : مررت بزيد أخيك ؛ تقديره : بزيد بأخيك ، وقال قومٌ : العامل فيه عامِل الأول »[١] .

ومما يؤيد هذا قوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾[٢] .

فكلمة الصراط هنا بدل من النور ، والعامل فيها : معاد ، وهو إلى مع البدل ، ومع المبدل منه .

لكن العكبري يختم رأيه في هذه المسألة ؛ بتفسير ورأي يوضح المسألة فيقول : « إنّ تقدم العامل ، وكَوْنَ الثاني هو الأول ؛ أغنى عن لزوم تكرر العامل »[٣] .

وفي مسألتنا هذه : هل يجوز أن يُبدَل من اسم متضمِّن معنى الشرط ، وهل يكون البدلُ والمبدل منه لفظاً واحداً ، يتَّحِدان في ذات اللفظ ؟ أما الأول فقد ذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) بابًا سمّاه : (الإبدال من اسم مضمن معنى الاستفهام والشرط)[٤] .

---

(١) اللباب ، العكبري (١/ ٤١٤) .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية (١) .

(٣) اللباب ، العكبري (١/ ٤١٥) .

(٤) أوضح المسالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ، أبو محمد : جمال الدين ابن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، (٣/ ٣٧٤)

وتحدث فيه فقال : « وإذا أُبدل اسمٌ مضمَّن معنى حرف استفهام ، أو حرف شرط ؛ ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأُولى كقولك : (كم مالُك ؟ أَعشرون ، أم ثلاثون ...) ، والثاني نحو : مَن يَقُم ؛ إنْ زيدٌ ، وإن عُمَرُ أَقُمْ معه .. وما تصنع ؛ إن خيراً وإن شراً تُجْز به ، ومتى تسافر ؛ إن غداً وإن بَعد غد ؛ أسافر معك »[(١)] .

فزيد وعمر هنا بدل من (مَن) الشرطية .

وخير وشر بدل من (ما) الشرطية .

وغداً بدل من (متى) الشرطية .

وأما بالنسبة للمسألة الثانية ، وهي : هل يجوز أن يكون البدل والمبدل منه ذاتَ اللفظ ؟ قال الأشموني – رحمه الله – : « قد يتَّحِد البدل والمبدل منه لفظاً ؛ إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ﴾[(٢)] ؛ بنصب (كل) الثانية ؛ فإنها قد اتصل بها ذِكر سبب الجثو »[(٣)] ، فـ (كل) الثانية بدل من (كل) الأولى ، وقد اتحد اللفظ في البدل والمبدل منه .

بعد استعراض ما سبق ؛ لابد من ذكر مقام القصيدة ، والغرض منها ، وما يتصل بالمعنى .. فالقصيدة قالها الشاعر جابر بن رآلان[(٤)] في مقام الفخر والاعتزاز

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٣٧٤) .

(٢) سورة الجاثية ، الآية (٢٨) .

(٣) شرح الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني الشافعي ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى عام ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨م ، (٣/ ١٣)

(٤) سبق التعريف به في أول المسألة ، ص ٢٦ .

بالنسب ، والفخر بالقبيلة ، فهو يريد أن يقول : إنني لا أشعر بالخزي من نسب القبيلة ، فأنا في قبيلة معروفة ، وإنما الخزي والعار إذا تحدثتَ عني بالكذب ، ونسبتَنِي لغير أهلي . فهو في مقام فخر . وقد قال الزمخشري في أمثال العرب عن المثل القائل (سُبَّنِي واصدُقْ) : « أي لا أبالي بأن تسبني بما أعرفه من نفسي ، بعد أن تجانب الكذب . يضرب في الحث على الصدق ... »[1] ، ثم ذكر البيت الذي نحن بصدده .

بعد هذا البيان والإيضاح ؛ نقول إنه من الناحية النحوية لا يجوز أن نعتبرها مبتدأ جملة جديدة ، ويجوز أن نعتبرها بدلا من الذي قبلها .

لكن من ناحية المعنى ؛ نجد أن المقام هنا مقامَ فخر وعزة ، واعتدادٍ بالنفس والنسب ، فالأقرب جعله مبتدأ لمناسبة قول الشاعر ، والمعنى المراد من القصيدة .

---

(١) المستقصى في أمثال العرب (٢/ ١١٥) .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ ، وعطف النسق

قال ابن جني :

وقال آخر[١] : (من البسيط) :

ثمَّ اشتكيتُ لأَشْكاني وساكنُهُ قبرُ بسِنْجارَ أو قَبْرُ على قَهَدِ[٢]

أراد : ثم اشتكيت لأن شكاني قبر بسنجار وساكنه ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وحسَّن ذلك له شيئاً أن الفعل مع الفاعل يجريان في كثير من المواضع مجرى الجر الواحد ، فإذا تقدم الفعل فلَقْوَة اتصال الفاعل به ما يجري

---

(١) ذكر التبريزي في شرحه (الحماسة) أن قائل هذا البيت : صِنّان بن عبّاد اليَشْكُرِي ، وذلك أن شَمَط بن عَبدِ الله اليشكري أتاه وقد أورد إبله وأترع حوضه ، فأخذ شمط فوق يده ، وقدم إبله فأوردها في مائه الذي استقى ، فقال صنان في ذلك هذه الأبيات ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، (١/ ٣٣٢) .

(٢) هذا البيت هو الرابع من أبيات الحماسة التي وردت في كتاب (الحماسة) ، والبيت الأول قوله :

لو كان حوض حمار ما شربت به إلا بإذن حمار آخر الأبد

قال التبريزي : (حمار) ؛ هو عَلْقَمةُ بن النُّعمَانِ بن قَيس ، أحد بني ثَعْلَبَة ، والخطاب في قوله (ما شربت) لشمط ، وهو حِطَّان بن قيس ؛ عم عَلْقَمَةُ ، وكان صِنّان في حياة عَلْقَمَةُ يتعزز به ، فلا يعترض أحد عليه فيما يفعله ، ولا يطمع إنسان في اهتضام حقه ، يقول : لو كان (حمار) موجودًا ؛ ما كنت تشرب من الحوض ، ما عشت إلا بإذنه (١/ ٣٣٢) .

وسِنْجار وقهد موضعان ، وقد ذكر صاحب (معجم البلدان) أن سنجار موضع فقال : « سِنْجار بكسر أوله ، وسكون ثانيه ثم جيم ، وآخره راء : مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة وبينه وبين الموصل ثلاثة أيام » (٣/ ٢٦٢) .

وقال صاحب المعجم أيضاً عن قهد : « قهد بالتحريك اسم موضع في قول الشاعر :

لو كان يشكي إلى الأموات ما لقي الأحياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لأشكاني وساكنه قبر بسنجار أو قبر على قهد »

معجم البلدان (٤/ ٤١٨) .

مجرى تقدُّم الفاعل ، فقولك إذا : قام وزيد عمرو أقوى من قولك : ضربت وزيداً عمراً ، وذلك أنه ليس اتصال المفعول بالفعل في قوة اتصال الفاعل به . ولكن لو قلت : مررت وزيد بعمرو ، لم يجز من قِبَلِ أنك هنا لم تقدم العامل على حرف العطف ، فصِرت بذلك جامعاً بين أمرين، أحدهما تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والآخر: تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه ، فيجري حينئذ مجرى (وزيداً ضربت عمراً) ، بل ذلك أخبث من حيث كان الجار أضعفَ من الناصب ، فكان التصرف فيه دونه ، فيما هو أقوى منه.

ومن تقديم المفعول به ؛ قول يزيدٍ : (من الطويل) :

جمعتَ وبُخْلاً غِيبةً ونميمةً ثلاث خِصالٍ لستَ عنها بمرعَوِي[1]

وقولُ الآخر[2] : (من الكامل) :

---

(١) هذا البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في شعره المجموع ضمن (شعراء أمويون) ، د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، (٣/ ٢٧٤) ، والخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (٢/ ٣٨٣) ، وأمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (٤٥٠ – ٥٤٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، (١/ ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦) ، وضرائر الشعر ، علي بن مؤمن الإشبيلي ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، المتوفى سنة (٦٦٩هـ) ، تحقيق : سيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م ، (ص٢١٠) ، شرح التصريح ، خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري ، المتوفى سنة (٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م ، (١/ ٥٣٢) ، (٢/ ١٥٨) ، وهمع الهوامع (٣/ ٢٤٠) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٣/ ١٣٠ – ١٣٤) ، (٩/ ١٤١) ، وشرح الأشموني (١/ ٤٩٥) .

(٢) حسان بن ثابت رضي الله عنه .

لعــن الإلــهُ وزوجَهــا معهــا هنــدَ الهنــودِ طويلــةَ الفَعْــل[١]

ولكن الذي لا يجوز : وفحشاً جمعت غيبة ونميمة . وأما قوله :

عليك ورحمة الله السلام[٢]

فما أقرب مأخذه على قياس قول سيبويه ، وذلك أنه يرفع السلام بالابتداء ، ويجعل (عليك) خبراً عنه مقدَّماً عليه . فإذا كان كذلك ؛ كان في الظرف ضمير ، وإذا كان فيه ضميرٌ ؛ جازَ عطفُ « رحمة الله » عليه ، فهذا لا تقديرَ تقديمٍ فيه ، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد له ، وإن كان قد جاء قوله:

---

(١) لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، في ديوانه ، تحقيق : الدكتور وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، طبع عام ٢٠٠٦م ، (ص ٣٨٤) ، وهمع الهوامع (٢/ ١٢١) ، لكنه ورد بهما مختلف العَجُز ، فبدل (طويلة الفعل) ؛ ورد عندهم (طويلة البظر) ، أما قوله الفَعْل – بفتح الفاء وسكون العين – فقد قال عنها صاحب القاموس المحيط : وبالفتح : مصدر فعل ، كمنع ، وحياء الناقة ، وفرج كل أنثى . القاموس المحيط ، مادة (ب ض ر) . وقد ورد أيضاً في ضرائر الشعر (١/ ٢١٠) .

(٢) وهذا عجز البيت ، وهو للأحوص في ديوانه ، ديوان الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه : عادل سليمان جمال ، قدم له : شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م . (ص ٢٣٩) ، وصدْرُ البيت : ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ

وقد ورد أيضاً : مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ – ٢٩١) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، (ص١٩٨) ، والأصول (١/ ٣٢٦) ، والخصائص (٢/ ٣٨٦) ، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١) ، والمرزوقي (٨٠٥) ، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٤٤) ، وهمع الهوامع (٣/ ٣٩،٢٤٠، ٤/ ٤٠٨، ٥/ ٢٢٨، ٢٧٥) ، وقد جاء في مجالس ثعلب برواية لا شاهد فيها ، وهي قوله : « بَرُودُ الظّل شاعكُمُ السلامُ » .

قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرُ تَهادَى[١]

لكنه على قول أبي الحسن أنه يُرفع في نحو هذا بالظرف ، تقديم لا محالة ، ألا ترى أنه لا ضمير في هذا الظرف عنده لارتفاع الظاهر به ، غير أن الجماعة لم تتلق هذا البيت إلا على اعتقاد التقديم والتأخير فيه ، وذلك عندي لضعف المضمَر ، ووجودِ مضمر قوي يحسن العطف على مثله ، وإنما هنا التقديم والتأخير لا غير ، ألا ترى أنه لو قال : لك مائة بيضة تحمل بيضاً ؛ على أنها حال من النكرة التي هي مائة ؛ لم يَنْحُ بها إلى أن تكون حالاً من الضمير في (لك) ، ولذلك لبعده وخفاء الضمير الذي هو فيه ، وقد قيل في قول الله تعالى : ﴿ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ : إن هو معطوف على الضمير في استوى ، أي استوى هو ، وهو بمكان كذا ، فإذا جاز اعتقاد هذا في التنزيل ؛ كان اعتقادُه في الشعر أحرى وأحجى[٢].

---

(١) وهذا صدر بيت ، وعجُزُه : كنعاج الملا تعسفن رملا . ورد هذا البيت في : الكتاب (٢/ ٣٧٩) ، وشرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو محمد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، (٢ / ١٩) ، والخصائص (٢/ ٣٨٦) ، واللمع (١/ ٩٦) ، والمفصل (١/ ١٦١) ، والإنصاف (٢/ ٣٨٨) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٥) ، وفي ديوان عمر بن أبي ربيعة ، وهو له (٣٠٥) ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ؛ قدَّم له : د. فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١ / ٤٨٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والمعطوف قوله : (وساكنه) ؛ والمعطوف عليه (قبر بسنجار) ؛ هل يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وتكون عطف بيان مقدم ، أم تعرب مبتدأ ؟

الرأي الأول :

البيت الذي نحن بصدده هنا – وهو قول صنان بن عباد اليشكري – ، حصل فيه تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه ، وهذه مسألة محل خلاف بين النحاة ، فمنهم مَن يُجِيزُها بشروط ، ومنهم يجعله للضرورة ، فسيبويه – رحمه الله – من شواهده التي شرحها الإمام السيرافي ؛ قول ذي الرمة :

كأن على أولاد أحقب لاحها ورمى السفا أنفاسها بسهام[(١)]

قال السيرافي : « وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة ، وهي تقديم المعطوف على المعطوف عليه »[(٢)] .

وفي الرأي ذاته يقول ابن السراج – رحمه الله – في الأصول : « ولا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف عطف عليه ، وكذلك ما اتصل به ، والذين أجازوه في الشعر ، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته »[(٣)] .

---

(١) ورد هذا البيت في كتاب سيبويه (٢/ ٩٩) ، وهو لذي الرمة في ديوانه ، ديوان ذي الرمة ، شرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، (ص ٢٦٩) .

(٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/ ٣٣١) .

(٣) الأصول ، لابن السراج (٢/ ٢٢٦) .

فابن السراج أيضاً يرى أن التقديم ضرورة ، ولا قياس عليه .

وابن الشجري – رحمه الله – ، في (أماليه) ، أيضاً ، يقول : « وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل ؛ لأن المعطوفَ غيرُ المعطوف عليه ، والصفةَ هي الموصوف »[١] .

والزمخشري – رحمه الله – كذلك في (المفصل) [٢] ، عندما تحدث عن العطف بالحروف ؛ ذكر البيت التالي ، الذي هو قول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى [٣]

وقال إنه من ضرورات الشعر.

وابن جني – رحمه الله – أيضاً تحدَّث في (الخصائص) عن ذلك ، عندما قال : لا يجوز تقديم العطف – ويقصد عطف النسق – على المعطوف عليه ؛ إلا في الواو فقط . ثم ذكر أن هذا قليل ، وليس بالمطَّرد[٤] .

بل إن ابن جني يعلل ذلك ، ويضع له سببًا في عدم تقديمه ؛ فيقول ما نصه : « مما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فمن جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيد عمرو ؛ فقد جمعت أمام زيد بين عاملين :

أحدهما (قام) ، والآخر (الواو) ، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك ؛ صِرتَ كأنك قد أعملت فيه عاملين ، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني ... »[٥] .

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٥) .

(٢) المفصل (١/ ١٦١) .

(٣) سبق شرحه في أول المسألة ، ص ٤٣ .

(٤) الخصائص ابن جني (٢/ ٣٨٥) .

(٥) السابق (٢/ ٣٨٧) .

وابن هشام في (المغني) ذكر أن للواو أحكاماً تختص بها ، ومنها : أنها تعطف المقدم على متبوعه للضرورة[١] .

والرضي – رحمه الله – في شرحه : أجاز التقديم ، وقال إنه للضرورة في الواو ، وزاد مع الواو : الفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وقال إنه يجوز أن تُقدم المعطوف ، وخَصَّه بضرورات الشعر[٢] .

لكنه وضع ضابطاً مهما لهذا التقدم ، حيث قال – رحمه الله – : « بشرط ألا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز (وزيد قام) ... »[٣] .

ونجده يذكر تعليلا لهذا الشرط أو القيد ؛ فيقول – رحمه الله تعالى – : « وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ، ولاستبشاع كون التابع مقدماً على متبوعه ، وعلى متبوع متبوعِه ، أي العامل في متبوعه »[٤] .

ولم يكتفِ بهذا – رحمه الله – ، بل أضاف شرطاً آخر ، وهو : ألا يكون المعطوف عليه مقروناً بإلا أو معناها [٥] .

وذكر الإمام القيرواني – صاحب كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) – باباً سَمَّاه : (باب ما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف عليه) ، وقال ما

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٤٦٧) .

(٢) السابق (٢/ ٣٥٠) .

(٣) السابق (٢/ ٣٥٠) .

(٤) السابق (٢/ ٣٥٠) .

(٥) السابق (٢/ ٣٥١) .

نصه : « وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب ، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم ، ولا يجوز أن تقول : مررت وعمرو بزيد ، وذاك لأن الفعل لا يدل عليه ، ويقبُحُ عندهم في المرفوع ... »[١] ، ونجد السيوطي في (الهمع) قال إنه ضرورة أيضاً[٢] .

وقال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي : « ورد في المسموع تقديم المعطوف بالواو - دون غيرها - على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ - لا يجوز القيام عليه »[٣] .

بعد استعراض أقوال العلماء في الرأي الأول ؛ الذين يرون جواز تقدمها في الشعر فقط ، وللضرورة ؛ لابد أن نذكر أن ابن جني - رحمه الله - ذكر في هذه المسألة أيضاً أبياتًا غير الشاهد الأساسي ، وهي تدور حول مسألتين :

الأولى : تقديم واو المفعول معه على الفاعل .

الثانية : جواز العطف على الضمير المتصل ما لم يؤكَّد .

فأما الأولى ؛ فيتعلق بها قول يزيد بن عبد الملك :

جمعتن وبخلاً غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[٤]

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ، محمد بن جعفر القزاز القيرواني ، أبو عبد الله التميمي المتوفى سنة (٤١٢هـ) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، بإشراف دار الفصحى ، القاهرة ، (١/ ٣٢٨)

(٢) همع الهوامع (٣/ ٢٢٧) .

(٣) النحو الوافي (٣/ ٦٤٠) .

(٤) سبق التعريف به في أول المسألة ، ص ٤١ .

وقول حسان بن ثابت – رحمه الله – :

لعــن الإلــهُ وزوجهــا معهــا هنــد الهنــودِ طويلــة الفَعْــل[١]

فهذان البيتان استدل بهما ابن عصفور – مثلاً – على جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وذكرهما في كتابه (ضرائر الشعر) [٢] ، وذكر أيضاً البيت الذي هو شاهدنا في المسألة ، واستدل به على ذلك[٣] .

وعندما تحدث البغدادي – رحمه الله – في (خزانة الأدب) عن البيت الأول – بيت يزيد بن عبد الملك – ؛ قال (رحمه الله) : « على أن أبا الفتح أجاز تقدُّم المفعول معه على المعمول المصاحب ، متمسكاً بهذا البيت ، والأصل : جمعت غيبة وفحشاً ، والأَولَى : المنع ؛ رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة »[٤] .

وذكر الرضي – رحمه الله – أيضاً رأيَ ابن جني ، في أنه يجوز عنده تقدُّمه على المعمول المصاحب ، مستدلا ببيت يزيد .

وردَّ عليه الرضي بقوله : « والأولى المنع ، رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة »[٥] .

والسيوطي – رحمه الله – في (الهمع) عندما ذكَرَ عدم جواز تقدم عامله عليه ، وذكر أن ابن جني أجاز تقدم العامل في المفعول معه ؛ لأنه وقع في العطف ؛ علَّق – رحمه الله – بقوله : « ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع من

---

(١) سبق التعريف به في أول المسألة .

(٢) ضرائر الشعر (١/ ٢١٠) .

(٣) السابق (١/ ٢١١) .

(٤) الخزانة ٣ / ١٣٠ .

(٥) شرح الرضي ١ / ٥١٨ .

باب التابعية ، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك ، فإذا جاء في الأصل بِقِلة ، أو اضطرارٍ ؛ جَازَ هنا بكثرةٍ وسَعَةٍ ... »[١] .

وابن مالك – رحمه الله – يقول في (الكافية) : « اختار أبو الفتح ابن جني في الخصائص تقديمَ المفعول معه على مصحوبه ، نحو : جاء والطيالسة البرد ، واستدل بقول الشاعر ... »[٢] .

ثم ذكر بيت يزيد ، لكن ابن مالك يردّ على رأي ابن جني ، ويقول بأن ابن جني لا حجة له في البيت ؛ لأن إمكان جعل الواو عاطفة قدمت هي ومعطوفها ؛ أولى وأظهر[٣] ونجد أبا الحسن الأشموني أيضاً يسير في ذات الرأي ، ويردُّ رأي ابن جني : فبعد أن ذكر بيت يزيد ، وذكر أن ابن جني يرى جواز تقديم عامل المفعول معه ؛ رَدَّ عليه – رحمه الله – بقوله : « ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهم عاطفة قدمت هي ومعطوفها »[٤] .

بعد هذا يتضح لنا أن رأيَ ابن جني الذي انفرد به ، وهو : جواز تقديم العامل في المفعول معه ، على عامله ، وأنه يَقيسه بتقديم المعطوف على المعطوف

---

(١) همع الهوامع ٢ / ٢٤١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، (٢ / ٦٩٦) .

(٣) السابق (٢ / ٦٩٨) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٤٩٦) .

عليه ، لأن التقديم في باب المفعول أوسع من التقديم في باب التوابع ؛ لا حجة له فيه ؛ لِمَا ذكرنا من أقوال أهل العلم ، ولأن إمكانية توجيه البيت إلى العطف ؛ أولى من إمكانية توجيهه إلى المفعولية .

أما المسألة الثانية – وهي العطف على الضمير المتصل المرفوع – ؛ فقد استدل – رحمه الله – على ذلك ببيت الأحوص ، وبيت عمر بن أبي ربيعة ، كما استدل أيضاً بقوله تعالى في سورة النجم : ﴿ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ فبيت الأحوص ؛ ذكرَه السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، وقال إن التقديم فيه ضرورة قبيحة [(١)] .

ولابن جني فيه توجيهٌ يغني عنده عن التقديم المعطوف ؛ حيث يرى أنه معطوف على الضمير المرفوع في (عليك) ، ويؤيد ابنَ جني في الرأي ذاته ؛ ابنُ هشام – رحمه الله – ؛ حيث يقول في (مغني اللبيب) : « إن الأولَى حملُه على العطف على الضمير ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد اعترُض عليه بأنه تخلُّصٌ عن ضرورة بأخرى ، وهي العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير ، وجوابه: أن الفصل أسهل لوروده في النثر كـ : (مررت برجل سواء والعدم) »[(٢)] .

وزاد البغدادي هذه المسألة توضيحًا حيث يقول عن البيت في الخزانة : « فإن قوله (ورحمة الله) عطفٌ على الضمير المستكِنّ في (عليك) ، الراجع إلى

---

(١) شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣١) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٨٦٦) .

السلام ، لأنه في التقدير : السلام حصل عليك ، فحذف (حصل) ، ونقل ضميره إلى (عليك) ، واستتر فيه »[١] .

وقال ابن جني في (اللمع) ، في العطف على الضمير : « فإن كان المضمَر مرفوعاً متصلاً ؛ لم تعطف عليه حتى تؤكده ، وربما جاء في الشعر من غير مؤكد » .[٢] وذكر بيت عمر بن أبي ربيعة .

وبيت ابن أبي ربيعة ؛ قال عنه الأنباري في الإنصاف : « والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا ؛ جائز ، فلا يكون لكم فيه حجة »[٣] ، وذلك في معرض رده على رأي الكوفيين في جواز عطفه بدون توكيد .

فعلى هذا يكون بيت الأحوص عند ابن جني ؛ لا تقديم فيه ولا تأخير ، ويكون بيت ابن أبي ربيعة والآية جاء بهما ابنُ جني في معرض تعضيد رأيه ، وتوكيد كلامه بجواز العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد . وذكر السيرافي في شرح أبيات سيبويه ذلك ، لأن بيت عمر بن أبي ربيعة من أبيات الكتاب ، وقال إنه عطف على الضمير في (أقبلت) ، من غير أن يؤكده[٤] .

---

(١) خزانة الأدب (١/ ٣٩٩) .

(٢) اللمع (١/ ٩٦) .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات : كمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (٢/ ٣٩٠)

(٤) شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٩) .

الرأي الثاني :

وهو : جواز تقديم المعطوف بشروط ، وهذا الرأي قال به علماء الكوفة ؛ فقد ذكر المرادي رأيهم ، وقال : « وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال ابن هشام : تقديم الفاء ، وثم ، وأو ، ولا ؛ جيد.

الثاني : ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا .

الثالث : ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً ، غير متصرف ، فلا يجوز : أن وزيداً عمراً ذاهبان .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضاً ، ولا يجوز عند البصريين إلا في الشعر بشروطه »[(١)] .

وذكر السيوطي – رحمه الله – تجويز الكوفيين وشروطهم ، وقال في آخره : « إنْ فُقِد شرطٌ من هذه الشروط ؛ لم يَجُزْ اختياراً عند الكوفيين ، ولا في الضرورة عند البصريين »[(٢)] .

فعلى هذا ؛ تكون الأبيات التي نحن بصددها على الجواز ، ولا إشكال فيها عندهم .

وللأخفش – رحمه الله – رأيٌ في بيت الأحوص ، يخالف فيه رأيَ سيبويه الذي أيده ابن جني ، وقد حكى الخلافَ البغداديُّ – رحمه الله – في (الخزانة)[(٣)] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك .. شرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ، (٢/ ٩٤٦)

(٢) همع الهوامع (٣/ ٢٢٨) .

(٣) خزانة الأدب (١ / ٣٩٩) .

وإن كان الرأي الذي ذكرتـه في التوجيـه الأول ؛ هـو رأي سـيبويه ، أمـا رأي الأخفش أنه قدم المعطـوف ضرورة لأن (الـسلام) مرفـوع بالاسـتقرار المقـدر في الظرف ، بخلاف سيبويه الذي يرى أن (السلام) مرفوع بالابتداء ، و(عليك) خبر مقدم ، و(رحمة الله) معطوفة على الضمير المـستتر في (عليـك) ؛ كـما بيَّنَّـا في الـرأي الأول[١] .

وذكر ابن جني بعده بيت ابن أبي ربيعة ، وآيـةً في سـورة الـنجم تؤيـد وتؤكـد رأيه .

وحاول الأستاذ تمام حسان في كتابه (اللغة .. معناها ومبناهـا) : أن يـذكر الأسباب التي أدت إلى الاستغناء عن الرتبة بين المتعاطفين ؛ أذكرها بتصرف ، وهي :

١ - ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف .

٢ - حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف .

٣ - توسط المعطوف بين الخبر المقدم ، والمبتدأ المؤخر[٢] .

يتضح لنا أن الرأي الثاني هو رأي الكوفيين ، فهُم يجيزون تقدم المعطـوف بالشروط التي ذكروها ، والله أعلم .

---

(١) خزانة الأدب (١/ ٣٩٩) .

(٢) اللغة العربية .. معناها ومبناها ، تمام حسان عمـر ، النـاشر : عـالم الكتـب ، الطبعـة الخامـسة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ، (١/ ٢٣٦)

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد أن نتحدث عن المبتدأ ، وعطف النسق ، وأصولهما ، وإن كان المبتدأ قد سبق الكلام عليه [١] ، أما عطف النسق فلم يسبق ذلك ، فعطف النسق - كما قال العكبري في اللباب - : « العطف لَيُّ الشيء ، والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيته ، وعطفتُ على الفارس : التفَتُّ إليه ، وهو بهذا المعنى في النحو ؛ لأن الثاني معطوف على الأول ، ومثنى إليه ، ولذلك قدرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية »[٢] .

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) : « تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الأحرف التي ذكرها »[٣] .

وقال ابن الصائغ : « عطف النسق هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، في الإعراب والمعنى ، أو الإعراب دون المعنى »[٤] .

ويقول ابن مالك في (الكافية) : إن العطف على ضربين ؛ منه ما يَتبَعُ المعطوف ؛ لفظاً ومعنًى ، ومنه ما يتبعه لفظاً دون معنى .

وعندما تحدث عن ذلك ذكر أن (الواو) مُتْبَعَةٌ لفظاً ومعنى ، وهذا مُجمَعٌ عليه [٥] ، كما يقول - رحمه الله - .

---

(١) في المبحث الأول من الفصل الأول ، ص ٢٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري (١/ ٤١٦) .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ٣١٧) .

(٤) اللمحة شرح الملحة (٢/ ٦٨٩) .

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٠٢) .

وأقسام العطف ثلاثة :

١ - العطف على اللفظ ، وهذا هو الأصل في العطف ، مثل قولك : (ليس أحمدُ بالبعيد ، ولا القريب) .

وله شرط واحد ، وهو : إمكانُ توجُّه العامل إلى المعطوف .

٢ - العطف على المحل ، مثل : (ليس خالدٌ بجائعٍ ، ولا تعباً) .

ولهذا النوع شروط ثلاثة ؛ هي :

الأول : إمكان ظهورِه في الفصيح ، فيجوز أن تقول : (ليس محمدٌ بقائمٍ) ، وأن تقول : (ليس محمدٌ قائماً) ؛ فتُسقِطَ الباء .

الثاني : أن يكون الموضع هو الأصل ، فلا يجوز : (هذا ضاربٌ زيداً وأخيه) ، لأن الوصف مستوفٍ لشروط العمل ، فالأصل إعمالُه ، وعدمُ إضافته .

الثالث : وجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل .

الرابع : العطف على التوهُّم ، نحو قولك (ليس بكَر بائعا ولا مشترٍ) - بخفض مشترٍ - على توهُّم دخول الباء في الخبر . وشرطُ جوازه : صحةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم وشرطُ حُسنِه : كثرة دخوله هناك [1] .

فالذي يترجح في بيت صنان بن عباد اليشكري - وهو الشاهد هنا - : أنه قدَّم المعطوف على المعطوف عليه ، وهذه ضرورة شعرية عند البصريين تستخدم في الاضطرار ، أما عند الكوفيين فهي جائزة بالشروط التي سبق ذكرها ، أما بيت الأحوص فقد حَكيتُ الخلاف الذي فيه بين سيبويه

(١) نقلتُ هذه الشروط بتصرف من كتاب مغني اللبيب ، لابن هشام (١/ ٦١٥) .

والأخفش ، وميلَ ابنِ جني لرأي سيبويه ، والأخذ به ، في العطف على الضمير المتصل في (عليك) ، فتكون تابعة للخبر المقدم وهو (عليك) ، وترك رأي الأخفش الذي يرى أنها عطف مقدَّم على المعطوف عليه . ورأي سيبويه الذي سار فيه معه ابن جني – رحمهما الله – هو الأقرب للصواب ؛ لِوُرُوده في كلام العرب في أكثر من بيت ، وفي كلام الله تعالى ، ولأن العطف على الضمير المتصل من غير توكيد ؛ أخفّ عند نحاة البصرة من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد سبق بيان هذا كله في معرض تفصيل المسألة ، أما من ناحية المعنى فالتقديم أولى ؛ لأن الشاعر لا يهتم بالمكان ، أو القبر ، وإنما الذي يقصده هو ساكن القبر الذي يحبه ، والذي كان يهتم به ، ويرد عنه الأعداء ، وكان وجوده سبب في تقوية جانب الشاعر .

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والبدل[١]

قال ابن جني :

وقال ربيعة بن مقروم الضَّبّيّ[٢] : (من الوافر) :

أخوك أخوك مَن يدنو وترجو مودته وإن دُعِيَ استجابا[٣]

لك في « أخوك أخوك » وجهان ؛ فإنْ شئت جعلت (أخوك) الثاني بدلاً من الأول ، حتى كأنه قال : أخوك من يدنو أو ترجو مودته . وإن شئت

---

(١) وقد ورد شاهد آخر في هذه المسألة ، وهو قول جميل بن معمر في الحماسة رقم (٦٣) ، صفحة (٢٧٢) :

أبوك أبوك أربد غير شكّ أحلك في المخازي حيث حلا

وقد ورد هذا البيت في الخصائص (٣/ ١٠٢) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ١١٤) ، وحماسة الخالدين ، للخالدَيْن : أبو بكر بن هاشم الخالدي المتوفى ٣٨٠هـ ، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي المتوفى ٣٧١هـ ، تحقيق الدكتور : محمد علي دقة ، الناشر : وزارة الثقافة العراقية ، ١٩٩٥م ، (١/ ١٠١)

(٢) هو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عمرو بن غيظ بن لبيد بن مالك بن بكر بن سعد بن حية بن أد بن طابخه بن إلياس بن مضر بن نزار . وهو أحد شعراء مضر المعدودين في الجاهلية والإسلام ، وهو شاعر مخضرم أسلم فحسن إسلامه ، عاش قرابة مائة عام .

(٣) ورد البيت في شرح الحماسة للشنتمري ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتمري ، تحقيق : الدكتور علي المفضل حمودان ، الناشر : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار الفكر المعاصر ، (١ / ١٣٠) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٨٤) ، والتذكرة الحمدونية ، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون ، أبو المعالي ، بهاء الدين البغدادي ، المتوفى سنة (٥٦٢هـ) ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، تحقيق : إحسان عباس ، (٤ / ٣٦٥) ، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٩) ، وديوان ربيعة بن مقروم الضبي (ص٢٠) .

جعلت الثاني خبراً عن الأول ، أي : إنما يستحق أن تدعو الرجل أخاك ، إذا كان أخاك في الحقيقة ، وهذا كقولك : فعلته إذا الناسُ ناسُ ، وقوله [١] :

أنا أبو النجم وشِعْري شِعْري[٢]

ثم أبدل (مَن يدنو) ، أو (ترجو مودته) مِن (أخوك) الثاني ، حتى كأنه قال : أخوك من يدنو ، أو ترجو مودته[٣].

(١) وهو أبو النجم العجلي ، الفضل بن قدامة العجلي ، من بني بكر بن وائل ، من أكابر الرجّاز ، وصاحب شعر جيد ، عاش في العصر الأموي .

(٢) ورد هذا الرجز في ديوان أبو النجم (ص٩٩) ، والكامل للمبرد ، محمد ابن يزيد المبرد ، أبو العباس (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، (١/ ٤٠) ، والخصائص (٣/ ٣٣٧) ، والمفصل (١/ ٤٦) ، والأغاني (٢٢/ ٣٤١) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٤/ ١٦١٠) ، وهمع الهوامع (١/ ٦٠) ، وخزانة الأدب (١/ ٣٩) ، والأمالي الشجرية (١/ ٣٧٣) .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٣٧٩) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (أخوك) الثانية ؛ هل تكون خبراً من (أخوك) الأولى ، أو بدلاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (أخوك) الثانية هنا ؛ بدل من أخوك الأولى ، وأن (أخوك) الأولى في حكم الساقط ، فكأنك تقول : أخوك الذي تسعى لمودته وترجو قربه منك ، وقد قال المبرد في المقتضب في باب (الاسمين اللذَين لفظُهما واحد ، والآخَر منهما مضاف) [(١)] .

قال – رحمه الله – : « وذلك قولك يا زيد عمرو ويا تيم تيم عدي » .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم تيم عدي ؛ فترفع الأول لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئتَ كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف البيان ؛ فهذا أحسن الوجهين ... » [(٢)] .

ثم ذكر – رحمه الله – الوجهَ الآخرَ ، وهو على التوكيد للأول .

وقال بالرأي ذاته : الإمامُ ابنُ السراج في (الأصول) عن بيت : يا تيم تيم عدي [(٣)] .

---

(١) المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرد ، المتوفى سنة (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر : عالم الكتب – بيروت ، (٤/ ٢٢٧)

(٢) السابق (٤/ ٢٢٧) .

(٣) الأصول لابن السراج (١/ ٣٤٣) .

أما سيبويه – رحمه الله – فقد ذَكر هذا البيت في (الكتاب) ، وذَكَر رأيًا للخليل بن أحمد ، وقال سيبويه في باب (يكرر فيه الاسم في حال الإضافة) »[١] ما نصه : « ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمرو ، ويا زيدَ زيدَ أخينا : زعم الخليل – رحمه الله – ، ويونسُ أن هذا كله سواء ، وهي لغة للعرب جيدة » [٢] .

ثم علل ذلك – رحمه الله – ، وقال : « فلما كرروا الاسم توكيداً ؛ تركوا الأول على الذي كان يكون عليه ، ولم يكرروا » [٣] .

والذي يظهر من هذه الأقوال مجتمعةً : عدم وضوح المصطلحات النحوية كما هي اليوم ، فنجد مثلاً : الخليل ويونس يؤيدان أن تكون توكيداً ، وأنها لغة عند العرب جيدة ، ونجد سيبويه يذكر أنها تكون توكيداً ، وأهل الكوفة يسمون التوكيد تكريرًا ، وسيبويه – رحمه الله – وَسَمَ هذا الباب بعنوان : (باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة)[٤] ، وإن كان هذا البيت يختلف بعض الشيء عن شاهِدِنا ، لكني ذكرتُه لأعضِّد به الرأي الأول ، وهو : جواز جعل

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٠٥) .

(٢) السابق (٢/ ٢٠٥) .

(٣) السابق (٢/ ٢٠٦) .

(٤) السابق (٢/ ٢٠٥) .

(أخوك) الثانية بدلاً ، وهذا رأيٌ للمبرد وابـن الـسراج - رحمهـما الله - ، عـلى أنّ بيـت (يـا تـيم تـيم عـدي) ، قـد لخَّـص مـا فيـه الـورّاق[1] - رحمـه الله - .

وقد ذكـر المرزوقـي[2] في شرحـه (الحماسـة) أن (أخـوك) الثانيـة توكيـدٌ لـ (أخوك) الأولى ، وقال بالرأي نفسه : التبريزي[3] - رحمـه الله - ، أيـضاً في شرحه (الحماسة) .

(١) علل النحو . وقال - رحمه الله - : « يا تيم تيم عدي . فيه وجهان : أحدهما يختاره المـبرد : وهـو أن يكون الأول مضافاً إلى (عدي) ، كإضافة الثـاني إليـه ، ثـم حذفـه فبقـى منـصوباً عـلى نيـة الإضافة ، أما سيبويه ؛ فيجعل الاسم الأول هو المـضاف إلى عـدي ، لاعـتماد الكـلام عليـه ، ويصير (تيم) الثاني حشوَ الكلام ، فكأنه مع الأول مضافٌ إلى الثاني ... » . علل النحو ، محمـد ابن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن الوراق ، المتوفى سنة ٣٨١هـ ، تحقيق : محمود جاسم محمـد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، (١/ ٣٤٨)

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٨٤) .

(٣) السابق (١/ ٢١٠) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن (أخوك) الثانية يجوز أن تُعرِبَها خبرًا ، وكلمة (أخوك) الأولى مبتدأ ، واستدل على صحة رأيه بقول أبي النجم [١] :

أنا أبو النجم وشعري شعري [٢]

وقد ورد هذا البيت عنده في (الخصائص) أيضاً في باب : (المتصل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول [٣] . قال رحمه الله عن البيت : « هذا وغيره مما هو جارٍ مجراه ؛ محمولٌ عندنا على معناه دون لفظه ، ألا ترى أن المعنى : وشعري مُتناهٍ في الجودة على ما تعرفه ، وكما بلغك »[٤] .

والزمخشري – رحمه الله – يقول بعد ذِكر رَجز أبي النجم : « وقد يقع المبتدأ أو الخبر مَعرفتين »[٥] .

إلى أن يقول : « ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قَدَّمتَ ؛ فهو مبتدأ »[٦] .

والرضي – رحمه الله – في (الشرح) ، عندما ذكر الخبر الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً ؛ ذَكَر أن السبب في ذكره هو : الدلالة على أن هذا الأمر مشهور

---

(١) سبق تعريفه في أول المسألة ، ص ٥٨ .

(٢) سبق تعريفه في أول المسألة ، ص ٥٨ .

(٣) الخصائص (٣/ ٣٢٨) .

(٤) السابق (٣/ ٣٣٨) .

(٥) المفصل (١/ ٤٦) .

(٦) السابق (١/ ٤٦) .

ومعروف ، أو عدمُ التغيير . ثم ذكر رَجز أبي النجم ، وقال : « أي : هو المشهور المعروف بنفسه ، لا بشيءٍ آخرَ ، كما يقال مثلاً : شعري مليح ، وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيَّرْتُ عما كنت »[١] .

وقال صاحب خزانة الأدب : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ ؛ إنما هو للدلالة على الشهرة ، أي : شعري المشهور المعروف بنفسه ، لا شيء آخرَ »[٢] .

وابن هشام في (المغني) ذكَرَ البيت ، وقال : « إن الثاني لو ساوَى الأول في مفهومه ؛ لم يكن في الإخبار عنه فائدة ، وإنما هذا من باب قوله أنا : أبو النجم وشعري شعري ، أي : وشعري لم يتغير حالته »[٣] .

وفي السياق ذاته ؛ يقول أبو حيان : « وشرط الجواب : الإفادة ، فلا يكون بما لا يفيد ؛ كخبر المبتدأ ، فلا يجوز : (إن يقُم زيد يَقُمْ) ، كما لا يجوز في الابتداء : (زيد زيد) ، فإنْ دخَله معنى يخرجه للإفادة ؛ جاز ، نحو : (إنْ لم تطع الله عصيتَ) ، أريدَ به : التنبيه على العقاب ، فكأنه قال : وجب عليك ما وجب على العاصي ، كما جاز في الابتداء نحوُ : أنا أبو النجم ... »[٤] .

وقد ورد في القرآن الكريم : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾[٥] .

---

(١) شرح الرضي (١/ ٢٥٥) .

(٢) خزانة الأدب (١/ ٤٣٩) .

(٣) المغني (١/ ٨٦٣) .

(٤) همع الهوامع (٢/ ٥٥٤) .

(٥) سورة الواقعة آية رقم (١٠) .

فـ (السابقون) الثانية ؛ أَعْرَبَها الزمخشري ، وقال : « والسابقون مَنْ عُرِفت حالُهم وبلغك وصفهم ، كقولـه : (وعبـد الله عبـد الله) ، وقـول أبي الـنجم : (وشعري شعري) ، كأنه قال : وشعري ما انتهى إليك ، وسـمعت بفـصاحته وبراعته ، وقد جعل (السابقون) تأكيداً »[١] .

لكن العكبري رحمه الله في التبيـان يخـالف الزمخـشري ، ولـه رأي آخـر إذ يقول في إعراب الـسابقون : « والـسابقون : الأول مبتـدأ والثـاني خـبره ، أي السابقون بالخير الـسابقون إلى الجنـة وقيـل : الثـاني نعـت لـلأول ، أو تكريـر توكيداً ، والخبر أولئك »[٢] .

وذكر أبو حيان[٣] – رحمه الله – في (البحر المحيط) ، عند تفسيره هذه الآيـة : أنه يجوز أن تكون مبتدأ وخبرًا ، وهذا الرأي نسبه لسيبويه – رحمه الله – .

ثم ذكر الـسبب في رجحـان هـذا القـول عـن غـيره ؛ فقـال : « ويـرجِّح هذا القول : أنه ذكر أصحاب الميمنة متعجباً مـنهم في سـعادتهم ، وأصـحاب المـشأمة متعجبـاً مـنهم في شـقاوتهم ، فناسَـب أن يـذكر الـسابقون مثبتـاً حالهم ..... »[٤] .

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله المتوفى سنة (٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ، (٤/ ٤٥٨) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٠٣) .

(٣) البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسـف بـن حيـان أثـير الـدين الأندلسي ، المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ، تحقيـق : صـدقي محمـد جميـل ، دار الفكـر – بـيروت ١٤٢٠هـ ، (١٠/ ٧٩)

(٤) السابق (١٠/ ٧٩) .

فيجوز أن تعرب (السابقون) الثانية خبرَ (الـسابقون) الأولى المبتـدأ ، وإذا كان هذا وَرَدَ في كتاب الله ؛ فمن باب أَولَى وُروده في الشعر ، وأن له أصـلاً في لغة العرب ، وإن كان هذا الرأي يقارِب جانبَ المعنى أكثر من مقاربـة جانـب اللفظ والصنعة .. وسنتحدث عن ذلك في الترجيح بين الرأيين – بإذن الله – .

الترجيح :

قبل الشروع في تفضيل أحد القولين ، فالبدل هو مصطلح بصري ، أما الكوفيون ؛ فقال الأخفش : يسمُّونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير[١] ، وقد ورد استعمال الفراء – رحمه الله – في (معاني القرآن) لمصطلح الترجمة [٢] ، وقد ورد أيضاً عنده استعمال مصطلح التكرير[٣] ، أما البصريون ؛ فيستخدمون – كما ذكرنا – : البدل .. فنحن الآن أمام أمرٍ يُطلق عليه ثلاثة مصطلحات ؛ كلها تدل على المعنى ذاته عندهم ، وهو البدل .

والبدل ؛ قال المقتضب في المبرد : « هذا باب الإخبار عن البدل » ، وقال : « مررت برجل زيد ؛ فإن قال لك قائل : أخبِر عن (زيد) ؛ فإن فيه اختلافاً ؛ يقول قوم : الإخبار عنه : أن تخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المار به أنا رجل زيد ؛ فتجعله بدلاً »[٤] .

وابن السراج – رحمه الله – يقول في (الأصول) عن البدل : « البدل على أربعة أقسام : إما يكون الثاني هو الأول ، أو بعضه ، أو يكون المعنى مشتملاً عليه ، أو غلطاً »[٥] .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٠٣٦) .

(٢) معاني القرآن للفراء ، أبو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، الطبعة الأولى ، (٢/ ١٧٨) .

(٣) السابق (٣/ ٢٧٩) .

(٤) المقتضب (٣/ ١١١) .

(٥) الأصول (٢/ ٤٦) .

وبيَّن بعد ذلك العاملَ في البدل فقال : « وحَقُّ البدل وتقديره : أن يعمل العامل في الثاني ؛ كأنه خالٍ من الأول ، وكان الأصل أن يكونا خبرين ، أو تدخل عليه واو العطف ، ولكنهم اجتنبوا ذلك لِلَّبس »[١] .

فهو هنا يبين أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وأن المبدَل منه في حكم الساقط ، وقد قال ابن جني في (اللمع) عن هذه النقطة ما نصه : « وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول ، وإقامة الثاني مَقامَه »[٢] .

وقال صاحب (اللباب) عند تعريفه (البدلَ) : « بدل الشيء في اللغة : ما قام مقامه ، وهو على هذا المعنى في اصطلاح النحويين ، ألا ترى أنك لو حذفت الأول ، واقتصرتَ على الثاني ؛ لأغناك »[٣] .

وحين تحدَّث عن العامل في البدل قال إنه غير العامل في المبدل منه ، وإنما العامل هنا : تقدير الإعادة ، أي : إعادة العامل الأول[٤] ، واستدل على ذلك بقول الله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾»[٥] ، فقال : إنه أعاد اللام مع البدل ، وأن البدل كما المبدل منه في جميع أحكامه[٦] .

---

(١) الأصول (٢/ ٤٦) .

(٢) اللمع (١/ ٨٨) .

(٣) اللباب (١/ ٤١٠) .

(٤) السابق (١/ ٤١٤ – ٤١٥) .

(٥) سورة الأعراف ، آية : (٧٥) .

(٦) اللباب (١ / ٤١٤ - ٤١٥) .

وقال الأستاذ عباس حسن في تعريفه (البدلَ) : « إنه التابع المقصود وحده بالحكم ، المنصوب إلى تابِعه ، من غير أن تتوسط - في الأغلب - واسطةٌ لفظية بين التابع والمتبوع »[١] .

ثم ذكر بعد هذا الفرقَ بين البدل وغيره من التوابع ، فالنعتُ ، والتوكيدُ ، وعطفُ البيان ؛ ليست مقصودة بالحكم ، وإنما تكون مكمِّلة له بطريقة من الطرق ، أو وجه من الوجوه[٢] .

بعد بيان البدل ؛ لابد من بيان الخبر ، وقد سبق أنْ عرفتَ الخبر ، بحسب تعريف سيبويه - رحمه الله - [٣] .

وقال ابن السراج : « الاسم الذي هو خبر المبتدأ ؛ هو الذي يستفيده السامع ، ويصير به المبتدأ كلاماً ، وبالخبر ؛ يقع التصديق والتكذيب »[٤] .

وقد عرَّف ابن جني - رحمه الله - (الخبَرَ) في (اللمع) بقوله : « وهو كل ما أسندتَه إلى المبتدأ ، وحدَّثْتَ به عنه ، وذلك على ضربين ؛ مفرد وجملة »[٥] .

بعد بيان كلٍّ من البدل والخبر ، وما يتعلق بهما ؛ يتضح أن هناك وجهًا ثالثًا من وجوه الإعراب يجوز في (أخوك) ، لكن ابن جني لم يذكره ، وهو : التوكيد ، فعلى هذا ؛ تكون المسألة هنا بين : التوكيد ، والبدل ، والخَبر . والتوكيد والبدل ؛ هما من باب واحد ، وهو التوابع . وهناك شَبَه بينهما ، فلعل ابن جني عندما

---

(١) النحو الوافي (٢/ ٦٦٤) .

(٢) السابق (٢/ ٦٦٤) .

(٣) راجع المبحث الأول ، ص (٣٤) .

(٤) الأصول (١/ ٦٢) .

(٥) اللمع (١/ ٢٦) .

أطلق أحدهما عليه ؛ لم ينسَ الآخَرَ ، لأننا نجده يقول في (اللمع) ، في باب البدل : « اِعلَمْ أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد »[(١)] .

فهو هنا في هذا البيت يشبِّههما ببعضهما (أي البدل والتوكيد) ، ويجعل بينهما علاقة ، إذا كان القصد من البدل تحقيقَ أمرٍ ، أو التشديدَ فيه ، حيث قال : (أخوك) الثانية ؛ بدلٌ من (أخوك) الأولى ، لأن فيها معنى التحقيق ، لأن (أخوك) هو الذي في الحقيقة تدنو للحصول على مودته ، وترجو قربه ، وإن كان جائزاً اعتبارُ (أخوك) الثانية توكيدًا لـ (أخوك) الأولى ، لأن اللفظ هنا يختص أن نُعرب (أخوك) إما بدلا ، وإما توكيدًا ، وذلك لاطِّراد القاعدة النحوية ، ومراعاةِ اللفظ ، واعتبار هذا من باب التوابع ؛ أقربُ من اعتباره من أي باب آخر .

أما إذا اعتبرنا لفظة (أخوك) خبرًا ؛ فذلك يَسُوغ لنا ، وإن كان هذا الرأيُ يَنظر إلى جانب المعنى أكثرَ إليه من جانب القاعدة النحوية ، فهو هنا يقصد معنى الشاعر في أنّ أخاك هو الذي يكون أخًا لك في الحقيقة ، وهو المقصود بالكلام ، واستدل على ذلك ببيت أبي النجم ، وذلك لأن هذا الرأي يراعي جانب المعنى .

والذي يظهر بعد هذا كله : أنك لو أردت تطبيق القاعدة المطردة ، والمذهبَ المنتشر ؛ أعرَبْتَ (أخوك) الثانية بدلا ، أو توكيدًا ، وراعيْتَ اللفظ ، ولم تنظر إلى المعنى .

أما إذا قصدت المعنى ، وأردتَ إبرازَه ؛ فتُعرِبَها حينئذ : خبرًا .. وإنْ كان هذا واردًا في كلام الله ، وكلام العرب ، على قِلَّته .. والله أعلم.

---

(١) اللمع (١/ ٨٨) .

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والصفة[١]

قال ابن جني :

وقال القُلاَخُ[٢] : (من الطويل) :

فما مِنْ فتىً كُنَّا مـن النـاسِ واحـداً به نبتغي مـنهُمْ عميـداً نُبَادِلُـه[٣]

في هذا البيت ؛ أشياءٌ من التقديم والتأخير ، وذلك أنه إنـما أراد : فـما مـن الناس فتى به كنا نبتغي منهم واحدًا عميـدًا نبادلـه بـه ، ولا يحـسُنُ أن يكـون (واحداً(صفةً لـ (عميداً) ، من حيث لم يجز أن تتقدم الصفة عـلى موصـوفها ، اللهم إلا أن تعتقد تقديمَه عليها ، على أن تجعله حالاً منها سابقة عليها .

---

(١) وقد ورد شاهد آخر في المسألة ، في الحماسة رقم (٤) ، (باب الأضياف) ، وعند المرزوقي والتبريزي كذلك في (باب الأضياف) ، (٦٩١) .

(٢) قال ابن جني في (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة) : « القُلاَخُ : يقال قلخ البعير ، يقلخ قلخاً وقليخاً : إذا هدَر ، كأنه يقلعه قلعاً ، وهو بعير قلاخ ، وأما (القلاخ) ؛ فعَلَمٌ مُرتجَلٌ » . (١/ ١٧٣) .

وابن جني لم يذكر هنا مَنْ هو (القُلاَخُ الشاعر) ، وإنما فَسَّرَ معنى (القُلاَخُ) ، قال صاحب (المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء) : « مَن يقال له القلاخ ، منهم : القُلاَخُ بن حَزْنِ بن جناب بن جندل بن منقر بن عبيد ، ومنهم : القُلاَخُ بن زيد ؛ أحد بني عمرو بن مالك ، ومنهم : القُلاَخَ العنبري ؛ ذكره دعبل في شعراء البصرة » (١/ ٢٢٠) . وقد نَسَبَ هذا البيتَ ؛ الأعلمُ الشنتمري في (شرح الحماسة) لقُلاخ بن حَزْنِ المنقري (١/ ٥٥٦).

(٣) وقد ورد هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٧٢٧) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٥٥٧) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤٢٨) ، وضرائر الشعر (١/ ٢١٤) ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبي الفتح العباسي المتوفى سنة ٩٦٣هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، (١/ ٤٤) .

وقوله (من الناس) : خبرٌ عن فتى ، وقد فصَلَ بينهما ببعض صفة الفتى ، وهي قوله : (كُنّا) . ويجوز أن يكون (من الناس) صفةً أيضاً لـ (فتى) ، على أن يكون خبرُ (فتى) محذوفاً ، أي : فما في الوجود ، أو في المعلوم ، أو نحو ذلك ؛ فتى من أمره ومن شأنه[١] .

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٦١٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ؛ قولُـه : (مـن الناس) ؛ شبه الجملة تكون في محل رفع خبر ، أو صفة (للفتى) ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني – رحمه الله – أن شبه الجملة (الجار والمجرور) – وهـو قولـه : « من الناس » – خبرًا عن (فتى) ، فُصِل بين الخبر والمبتدأ بفاصل ، وهو قولـه (كنا) ، أي : بعض صفة الفتى [(١)] .

---

(١) وشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور فلم يكن معروفاً عنـد النحـاة قـديماً بهـذا المـصطلح ، لكنهم وازنُوا بين معناه ، ومعنى غيرِه من الكلام .

وسار سيبويه ، والمبرد ؛ على المنوال ذاته ، لكن ابن السراج ذكـر شـبه الجملـة ، الأصـول (١ / ٢٦١) ، لكنه لم يقصد به الظرف ، والجر والمجرور فقط ، بل قَصَد بها غيرَها من أنواع الكلام ، شبه الجملة في النحو العربي .. مفهومُها وأهميتهـا في الـسياق ، د. سـعد محمـد الكـردي ، مجلـة التراث العربي ، العدد (١٢٨) ، شتاء ٢٠١٢ م ، لكـن أبـا عـلي الفـارسي – رحمـه الله – ذكَـرَ مصطلح شبه الجملة ، وقصَدَ به المعنى ذاته المستخدم اليوم لشبه الجملة ، المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ م ، (ص ٣٧) ، والمسائل البصريات ، لأبي علي الفـارسي ، الحـسن بـن أحمد بن عبد الغفار ، بن محمد بن سليمان ، أبو علي الفـارسي ، المتـوفى سـنة ٣٧٧ هــ ، تحقيـق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، (ص ٢١٦) .

لذلك ؛ قد لا نجد ما نستدل عليه من كلام المتقدمين في هذه المسألة ، إلا أن سيبويه عندما وَازَنَ بين معناه ومعنى غيره في الكلام ؛ قال في الكتاب : « اِعْلَم أنه لا يقال : قائماً فيهما رجل ، فإن قال قائل : اِجْعَلْه بمنزلة راكباً مرَّ زيد ... قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ) ، ولكـنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرُّف الفعل » ، الكتـاب =

ونجد الزمخشري – رحمه الله – في (المفصل) عندما تحدث عن الخبر وأقسامه ؛ يقول : « والخبر على نوعين ؛ مفرَد ، وجملة ، فالمفرد على ضربين : خالٍ من الضمير ، والمتضمِّن له »[١] .

ثم قال : « والجملة على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية »[٢] .

فهنا ؛ نجده يتحدث عن جَعْلِ الخبر جملةَ الظرف ، ويؤكد ذلك عندما ضرَب مثلا لكل نوع منها ، حيث نجده – رحمه الله – يَضرب مثلا على الظرفية بقوله : « خالد في الدار »[٣] .

قال ابن يعيش في شرحه (المفصّل) تعليقًا على الكلام السابق : « واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد في الدار ، وعمرو عندك ؛ ليس الظرف بالخبر الحقيقة ؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير : زيد استقر عندك ، أو حدَث ، أو وقَع ، ونحو ذلك ، فهذه هي الأخبار في الحقيقة ، بلا خلاف بين البصريين »[٤] .

=

(٢ / ١٢٤ – ١٢٥) ، شبه الجملة في العربية والاتساع فيه ، محمد عامر الدبوري ، (ص ١٣) ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق .

(١) المفصل (١/ ٤٤) .

(٢) السابق (١/ ٤٤).

(٣) السابق (١/ ٤٤) .

(٤) شرح المفصل (١/ ٢٣١) .

أي أن الخبر في الأصل : محذوف ، وتقديره : كائن ، أو استقر ، لأن شبه الجملة لابد له من متعلَّق يتعلق به ، فقد قال صاحب (علل النحو) : « خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً ؛ يعلّق بالفعل ، ويقدَّر تقدير : مستقر »[١] .

واختلفوا بماذا نعلِّق الجار والمجرور ، والظرف ؟ .

فقال ابن هشام في المغني : « لابد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أُوِّلَ بما يُشبِهه ، أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً ؛ قُدِّرَ »[٢] .

لكن ابن هشام – رحمه الله – عندما تحدث عن المتعلق إذا كان محذوفًا هل يعلِّق الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ بوصفٍ ، أم بفعل ؟ ؛ ذَكَر كلامًا كثيرًا ، لكنه ختم الباب بنكتة لطيفة ، وفائدة بديعة ، توضح علمه الغزير ، وفكرَه المستنير ، حيث قال : « والحقُّ عندي : أنه لا يترجح تقديرُه اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى »[٣] .

أي : يكون تقديرُ المحذوفِ المتعلِّق به الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ ؛ بحسب المعنى ، وسياق الجملة . وذكر – رحمه الله – موضعنا هذا وقال إنه من المواضع التي يجب فيها أن يتعلق بمحذوف[٤] .

---

(١) علل النحو (١/ ٣٢٤) .

(٢) المغني (٥/ ٢٧١) .

(٣) السابق (٥/ ٣٣٧) .

(٤) السابق (٥/ ٣٢٦) .

فعلى هذا تكون شبه جملة الجار والمجرور (من الناس) : في محل رفع خبر ، متعلقة بـ كائن ، وتقدير الجملة : فما من فتى كائن من الناس .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النحاة يجعلون في كتبهم أبوابًا للظروف ، ويُلحِقُون بها الجار والمجرور ، فكأن الجار والمجرور فرع ، والأصل هي الظروف ، وقد قال ابن جني – رحمه الله – في (اللمع) : « وتقام حروفُ جر مقام الظروف ، وذلك كقولك : زيد من الكرام ، وقفيز البُرّ بدرهمين ، والتقدير : زيدٌ كائنٌ من الكرام ، وقفيز البر كائن بدرهمين »[1] .

(١) اللمع (١/ ٢٩) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن الجار والمجرور (من الناس) ؛ يجوز أن يكون صفة للفتى ، وقد وافقه على ذلك : المرزوقيُّ في شرحه (الحماسة) ؛ حيث يقول - بعد أن أعاد ترتيب الجملة لأن البيت الذي نحن بصدده فيه تقديم وتأخير - : « ما من فتى من الناس كنا نبتغي به واحداً منهم عميداً نبادله ، فعلى هذا قوله (من الناس) : صفة ، وبه يعود الضمير إلى الفتى »[١] .

وقال بالقول نفسه : الإمام التبريزي في شرحه (الحماسةَ) [٢] . وهذا البيت استشهد به النحاة على سوء النظم ، فقد جاء في (معاهد التنصيص على شواهد التلخيص) عندما تحدث عن التعقيد ، وذكر بيت الفرزدق[٣] ؛ ذكر بيتنا هذا ، وقال عنه : « أيْ : فما من فتى من الناس كنا نبتغي واحد منهم عديلاً نبادله به »[٤] .

وتحدث الأعلم الشنتمري عن ذلك التعقيد فقال : « هذا البيت رديء النظم ، مبنيٌّ على التقديم والتأخير »[٥] .

ووصف هذا البيتَ أيضاً : ابنُ عصفور بالقبح ، وقال : « قبيح جداً ، لا ينبغي لأحد أن يرتكبه »[٦] .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٧٢٧) .

(٢) شرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤٢٨) .

(٣) بيت الفرزدق هو :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

(٤) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، (١/ ٤٤) .

(٥) شرح الحماسة للشنتمري (١/ ٥٥٧) .

(٦) ضرار الشعر (١/ ٤٤) .

ومما يُلزِمُ هذا الرأيَ : النظرُ إلى الكلمة قبل شبه الجملة ، لأن ابن هشام عقد فصلاً في حكم شبه الجملة بعد النكرة أو المعرفة ؛ فقال : « حكمهما بعدهما حُكم الجُمل ، فهما صفتان في نحو : (رأيت طائراً فوق الغصن ، أو على الغصن) لأنهما بعد نكرة محضة »[١] .

فالجُمَل بعد النكرات صفاتٌ ، وبعد المعارف أحوال ، و(من الناس) شبه الجملة هنا ؛ جاءت بعد نكرة ، وهي كلمة (فتى) ، فعلى هذا ؛ يَقوَى كونُ اعتبارِ شبه الجملة هنا صفة لـ (فتى) ، واعتبار الخبر محذوفًا ويُقدَّر ، وابن يعيش في (شرح المفصل) ، في باب الوصف بالجملة[٢] قال : « وقد تقع الجُمل صفاتٍ للنكرات ، وتلك الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب ، وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ ، وصلاتٍ للموصول »[٣] ، فيجوز على هذا إعرابُ (من الناس) صفة لـ (فتى) .

---

(١) المغني (٥/ ٣١٥) .

(٢) شرح المفصل (٤/ ٢٤١) .

(٣) السابق (٤/ ٢٤١) .

الترجيح :

(شبه الجملة) سميت بذلك ؛ لأنها لا تـؤدي معنـى مـستقلا في الجملـة ، ولكن تؤدي معنى فرعيا ، فكأنها جملة ناقصة ، أو شبهَ جملة ، فأنت عنـد قولـك : (زيد في البيت) ؛ فإن معنى هذا الكلام : زيد مـستقر في البيـت ، أو اسـتقر في البيت ، فالجار والمجرور نائب عن الخبر الذي يتكون مـن الفعـل وفاعلـه[١] ، وشِبْه الجملة لابد لها من متعلق تتعلق به .

وشبه الجملة (الجار والمجرور) هنا ؛ يُحتَمل أن تُعرَبَ صفة أو خبرًا ، فـإذا أردنا أن نعربها صفة ؛ جازَ ، للأقـوال التـي ذكرتهـا سـابقاً في الـرأي الثـاني ، ويُشترط إذا أردنا أن نعربها صفة : أن تكون محتمِلة للصدق والكذب ، وهـذا الشرط ذكره ابن يعيش في شرح المفصل[٢] ، وقد ذكـر الـسيرافي[٣] في التعليـق على بيت سيبويه ؛ الذي هو قول أبي زبيد الطائي[٤] :

أن امرءاً خصَّني عَمداً مودته على التنائي لَعِندي غيرُ مَكفور[٥]

---

(١) التطبيق النحوي ، د. عبده الراجحي ، مكتبة المعارف ، الطبعـة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، (١/ ٣٥٧)

(٢) شرح المفصل (٢/ ٢٤١) .

(٣) شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٨٧) .

(٤) هو أبو زبيد الطائي : حرملة بـن المنـذر ، شـاعر ، مـشهور ، مخـضرم ، كـان نـصرانياً ، وأدرك الجاهلية والإسلام ؛ ولم يسلم . تاريخ دمشق لابن عساكر ، أبو القاسـم : عـلي بـن الحـسن بـن هبة الله ؛ المعروف بابن عساكر ، المتوفى سنة ٥٧١ هـ ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمـروي ، دار الفكـر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، (١٢ / ٣٢٠) .

(٥) شرح أبيات سيبويه (١ / ٢٨٧) .

« أنّ (إنّ) إذا وَقع بعد اسمها ظرفٌ تـامّ يـصلح أن يكـون خـبراً لهـا ، أو حرف جر يجري مجرى الظرف ، ومع الظرف اسم فاعل يصلح أن يكون خـبراً ؛ كنتَ مخيَّراً في أن تجعل أيَّهما شئتَ الخبر » .

والشاهد هنا : أنه ألغَى (عندي) ، وجعل (غير مكفور) الخبرَ .

فنجد سيبويه يُعرب شبه الجملة خبراً ، ويذكر أنـك بالخيـار : تُعربهـا ، أو تهملها ، وقد ذكرتُ هـذا الـشاهد لتوضـيح أن الظـروف يُتَوَسَّـع فيهـا مـا لا يُتوسَّع في غيرها من أصول الكلام .

وقال الأستاذ عبده الراجحي في التطبيق النحوي : « إذا وقـع شـبه الجملـة بعد نكرة محضة ؛ فإنه يتعلق بمحذوف نعت ؛ مثل : هذا رجل من مصر »[(١)] .

فشبه الجملة هنا وقعت بعد نكرة ، فلذلك يجوز إعرابهـا صـفة ، للأدلـة التـي ذكرناها في الرأي الثاني زيادة في التوكيد على هذا الرأي .

أما إعرابها خبرًا ؛ فمعلوم أنه جائز ، فقد قال ابن هـشام : « وقـوع الخـبر شبه جملة »[(٢)] ، ثم ذكَر أن الخبر قد يقع شبهَ جملة ؛ ظرفًا أو جارا ومجرورًا .

وذكر الأستاذ عباس حسن – رحمـه الله – شروطـاً لـشبه الجملـة الواقعـةِ خبرًا ؛ جمعها في قوله : « أن يكون تاماً – أي : يحصل بالإخبار به فائدةٌ بمجرد ذكره – ، ويكمُلَ به المعنى المطلوب من غير خفاء »[(٣)] .

---

(١) التطبيق النحوي (١/ ٣٧٧) .

(٢) أوضح المسالك لألفية ابن مالك (١/ ١٩٩) .

(٣) النحو الوافي (١/ ٤٧٨) .

وهي هنا متوفرة في شاهِدِنا ، فيصِحُّ على ذلك إعرابُها خبراً .

والذي يظهر بعد استعراض النصوص وآراء العلماء في هذه المسألة ؛ عدة أمور ، أولها : أن شبه الجملة – بمعناها المتداول اليوم بين النحاة – ؛ لم تكن معروفة عند النحاة القدماء ؛ كسيبويه ، والمبرد .

وثاني هذه الأمور : أن النحاة يتوسعون في أشباه الجمل ، وأما ما يترجح في شاهِدِنا : هل يكون صفة أو خبرًا ؛ فيجوز فيها الأمران ، كما بيَّنا ، واعتبارها خبراً أولى من اعتبارها صفة ؛ لأننا لو اعتبرناها صفةً والخبرَ محذوفًا ؛ لوَجب علينا أن نقدر الخبرَ المحذوفَ . وإعرابُ الكلام على ظاهره ، دون اللجوء إلى التقدير ؛ هو الأصل الذي نسير عليه في النحو ، ولا يكون التقدير إلا في حالة الاضطرار إليه ، ومن ناحية المعنى : فإعرابها خبراً أولى ، لأن الشاعر قدَّم وأخَّر ، وإلا ؛ فأصل الكلام أن يكون : (فما من الناس فتى) – شبه الجملة (الجار والمجرور) – خبرًا مقدمًا ، و (فتًى) مبتدأ مؤخرًا ، وبهذا ؛ يترجح إعرابها خبراً ؛ من ناحية : القاعدة النحوية ، والمعنى معاً .

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين البدل والصفة

قال ابن جني :

وقال يزيد بن قُنافة[١] : (من الطويل) :

لعَمْري ومـا عَمْـري عـليَّ بهـيِّنٍ لبئس الفتى المـدعُوُّ بالليـل حـاتِمُ[٢]

قال أصحابُنا في قول الشاعر :

نعم الفتى الـمُرِّيُّ أنت[٣]

إن (المرّي) بدل مـن (الفتـى) ، قـالوا : وذاك أن فاعـل (نِعـم) و(بـئس)

---

(١) يزيد بن قنافة بن عبد شمس العدوي ، من بني عدي بن أخزم ، من ثعل بن عمرو بن يغوث ، شـاعر ، جاهلي ، معاصر لحاتم الطائي ، وذكر الزركلي في ترجمته أيضاً أن له أبياتًا يهجو فيها حاتمًا ، وذكر الشاهد الذي هنا . الأعلام للزركلي : خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمـشقي ، المتـوفى سنة ١٣٩٦ هـ ، الناشر : دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م ، (٨/ ١٨٦) . وقال ابن جني في المبهج : « القنَف صِغَرُ الأذنين وغِلَظُهما ، رجل أقنف ، وامرأة قنْفَاء ، وبه سُمّي الرجل قنافة ، ورجل قناف : إذا كان ضخم الأنف ، ويقال : هو الطويـل الجـسم » . المـبهج في تفـسير أسماء شعراء الحماسة ، (١/ ٢١٠) ، وتحدَّث عن التاء المربوطة في (قنافة) ، وقال إنها للمبالغـة ، أو للتغيير .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٢٣) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٩٧) ، وخزانـة الأدب (٩/ ٤٠٥ - ٤٠٧) ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابـن مالـك (٢/ ٩١٠) ، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٠) ، وهمع الهوامع (٣/ ٢٩) ، وحاشية الصبان على شرح الأشـموني لألفيـة ابـن مالك ، أبو العرفان محمد بـن عـلي الـصبان الـشافعي المتـوفى سـنة ١٢٠٦هــ ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، (٣/ ٤٤) ، والنحو الوافي (٣/ ٣٧٦) .

(٣) البيت لـزهير بـن أبي سـلمى وهـو في ديوانـه (ص ٢٧٥) ، والأصـول (١/ ١٢٠) ، والمغنـي (١/ ٧٦٥) ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيـة ابـن مالـك (٢/ ٩١١) ، وشرح الـرضي (٤/ ٢٥٢) ، وما يجـوز للـشاعر في الـضرورة (١/ ٢٣٢) ، وخزانـة الأدب (١/ ٢٣٢) ، شرح الأشموني (٢/ ٢٨١) ، حاشية الصبان (٣/ ٤٤) ، النحو الوافي (٣/ ٣٧٧) .

لا يجوز وصفه من حيث كان واقعاً على الجنس ، والجنس أبعدُ شيء عن الوصف لفساد معناه ، وقد ذكرناه ، فلما كان كذلك عدَلوا به عن الوصف إلى البدل ، فقياس هذا أن يكون (المَدْعوّ) بدلاً من (الفتى) ، كذا قالوا . فأما أنا ؛ فأُجيز جوازاً حسناً أن يكون (المدعُوّ) وصفاً لـ (الفتى) ، وذلك على أن يكون الذمّ إنما وقع على أن يحط (حاتم) عن الفتيان المدعوين بالليل ، أي انحط (حاتم) عن تجميع الفتيان المدعوين بالليل ، ولم يُرِدْ أن يحطه عن جميع الفتيان عموماً ، ولو أراد ذاك لما جازت لعمري الصفة ، ولكنه وصَف (الفتى) وحَطّ حاتماً عن جميع المدعوين بالليل . وكذلك تقول : نعم الرجل الطويل زيد ، أي : فاق زيد في الرجال الطوال خاصة . وهذا معنى مع أول تأمُّلٍ يتضح ، ويصِحُّ ؛ فاعرِفه [1].

(١)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٨١٩) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ؛ قولُه : (المدعو) ؛ هل يكون بدلاً من (الفتى) ، أم صفة (للفتى) ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن تكون (المدعو) هنا بدلا من (الفتى) ؛ الذي هو فاعِلُ للفعل (بئس) ، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة ؛ إنْ أعربتها بدلاً . وابن جني استحضر بيت زهير لشهرته في المسألة ، وهو وشاهِدُنا بدرجة واحدة في الإعراب والحكم ، فما يجوز في أحدهما يجوز في الآخر . قال ابن السراج في (الأصول) على هذا البيت معلقاً : « وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت ، فكأنه قال : نِعم المري أنت »[(١)] .

فابن السراج يرى أن فاعِل (نعم وبئس) لا ينبغي وصفُه ، وإنما يجوز أن يُبْدَل منه ، وقد تبعه في الرأي ذاته : أبو علي الفارسي – رحمه الله – ؛ حيث يقول البغدادي في (شرح شواهد المغني) بعد أنْ ذكَرَ البيت : « على أن ابن السراج مَنع أن يوصف فاعِل (نعم) ، وجعل (المري) بدلاً من (الفتى) ، وتبعه أبو علي في ذلك ، وأول مَن أجازه : ابن جني في (إعراب الحماسة) ، وتبعه المحقق الرضي »[(٢)] .

فالبغدادي وضَّح أن المعترِضِين على إعرابها صفة ، ويرَون أنها بدل هنا هم :

---

(١) الأصول (١/ ١٢٠) .

(٢) شرح شواهد المغني (١/ ٢٣٥) .

ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وقد ذكر البيتَ صاحبُ كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، وقال : هذا من قبيل الاضطرار والشذوذ - أي إعرابها صفة - ، ولا يصح القياسُ عليه[١] .

قال ابن السراج : حمَله قوم على الصفة ، وهو عندنا على البدل ؛ لأن وصفه قبيح »[٢] .

وقد قال ابن جني في (المختار من تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها) : « فأما نعم وبئس - وإنْ كانا جملتين - ؛ فإنهما لا يُوصَلُ ولا يُوصَف بهما ؛ ألا ترى فاعِلَيْهِما لا يكونان إلا اسْمَيْ جنس ، أو مفسّرين على شريطة التفسير ، فلا يعود منهما ضمير على الموصول ، ولا الموصوف ..... »[٣] .

فابنُ السراج ، وتبِعَه أبو علي - رحمهما الله - ؛ يمنعان وصفَ فاعِل نعم وبئس ، ويريَان أن هذه الأبيات وما جاء على طريقتها ؛ يصح أن نعربها بدلاً من الفاعل ، وحجتُهُما : أن فاعِل (نِعم وبئس) ظاهرٌ ، فالمقصود به : الجنس ، وهو من الوضوح بمكان ، من حيث عدمُ احتياجه لشيء بوصفٍ يخصّه ، لأن (أل) الجنسية هنا تفيد التعميم ، والصفة تفيد التخصيص ، والتخصيص ينافي التعميم .

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة (١/ ٢٣٢) .

(٢) الأصول (١ / ١٢٠) ، خزانة الأدب (٩ / ٤٠٤ - ٤٠٥) .

(٣) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح : عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق : د. حسين أحمد بو عباس ، الناشر : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م ، (١ / ٢١٢) .

الرأي الثاني :

ويرى جوازَ أن نُعرِب (المدعُوّ) و (المري) : صفةً لفاعِلِ (نِعم) ، وهذا الرأيُ أولُ مَن قال به : ابنُ جني - رحمه الله - ، وقد بيَّنت ذلك في الرأي الأول ، وتبعه غيره ، وهو هنا يخالف شيخه أبا علي الفارسي ، وقد أيد المرزوقيُّ رأيَ ابنِ جني فقال : « وقوله (المدعُوّ) بالليل ؛ كثير من النحويين يذهبون في مثله إلى أنه بدل ، لا صفة ، لأن (نعم وبئس) يرفعان من المعارف ما فيه الألف واللام ودل على الجنس ، وما يدل على الجنس لا يتأتى فيه الوصفية »[(١)] .

فهو هنا يوضح علة المانعين ، ويبيِّن رأيهم ، ثم يذكر بعد ذلك رأيه بالجواز فيقول : « والصواب عندي تجويزُ كونه وصفاً »[(٢)] .

ثم ذكر الأسباب التي دعته إلى أن يُعربها وصفاً فقال : « بدلالة أنه يثنَّى ويُجمَع فيقال : نعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، والتثنية والجمع أبعد الأشياء من أسماء الأجناس »[(٣)] .

وابن مالك - رحمه الله - وضَّح المسألة ، فقال : « وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق ، بل يمنع إذا قصد به التخصيص ، مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد »[(٤)] .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٢٤) .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) شرح التسهيل (١ / ١٠) .

فهو يرى أن وصف فاعل نعم أو بئس لا يمنع على الإطلاق ، بل يمنع إذا كان الفاعل مخصَّصًا وواضحًا لا يحتاج إلى توضيح وتخصيص . ثم تحدث عن الجواز فقال : « وأما إذا تُؤُوِّلَ بالجامع لأكمل الخصال ؛ فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن يُنوَى في النعت ما نُوِيَ في المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت »[١] .

ثم ذكر البيت (نعم الفتى المري) ، وذكر بعده مَنْعَ ابن السراج وأبي علي من ذلك ، وقال : لا حجة لهما[٢] ، والرضي – رحمه الله – سار في الرأي ذاته ، وقال به ، فقد قال في (شرحه) بعد ما ذكر البيت : « خلافاً لابن السراج ؛ قال : لأن الصفة مخصصة ، والمقصود : العموم والإبهام ، وقال لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ إذ المخصوص لا يعين فهو كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ... ﴾ ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد ، وهو الحق خلافاً لغيرهما »[٣] .

فالرضيُّ يوضح أن الإبهام قام ، فلذلك جازَ الوصفُ ، وابنُ هشام – رحمه الله – ذكر في (المغني) رأيَ ابن مالك ، وابنِ السراج ، وأبي علي الفارسي ، وذلك عندما تحدث عن الأسماء التي لا يُشترَط لها الوصف ، وذكر منها : فاعِلَيْ (نعم) و(بئس) ، ولم يذكر رأيَه في المسألة ، وإنما ذكر الآراء دون التعليق عليها[٤] . والسيوطي ذَكَر شاهِدَنا الذي هو بيت يزيد بن قنافة ،

---

(١) شرح التسهيل (١ / ١٠) .

(٢) السابق .

(٣) شرح الرضي (٤/ ٢٥٢) .

(٤) المغني (٣/ ٢٤٨ – ٢٤٩ – ٢٥٠) .

وقال : « ويجوز إتباعُه ، أي : فاعلهما ببدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتهما لـ (نعم) ، و(بئس) ، لا بصفةٍ في الأصح ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم »[١] .

ونجد أن السيوطي بعد هذا الكلام ؛ نسَبَ جوازَ هذا الرأي إلى ابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وقال صاحب (الدرر اللوامع على همع الهوامع) عن البيت : « استُشهِد به على مجيء فاعل بئس معرفاً بـ (أل) الجنسية مُتْبَعاً بـ (المدعُوّ) »[٢] .

ومن المُحْدَثِين الذين يؤيدون هذا الرأي : الأستاذ عباس حسن في (النحو الوافي) ؛ حيث يقول : « وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا : التخصيص ؛ كقول الشاعر ... »[٣] ، وذكر بيت يزيد .

ومما يؤيد هذا الرأي أيضاً : أنه وَصف (الفتى) ، ثم فضَّلَ (حاتماً) على جميع الفتيان المدعُوِّين ، وهذا مِثل قولك : نِعم الرجل الطوال زيد ، أي : فاق زيدٌ في الرجال الطوال خاصة ، فلذلك جاز لك وصفُه وتخصيصه[٤] .

---

(١) همع الهوامع (٥/ ٣١) .

(٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، المتوفى سنة ١٣٣١هـ ، وَضَع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ، (٢/ ٢٧٢)

(٣) النحو الوافي (٣/ ٣٧٧) .

(٤) الخزانة (٩/ ٤٠٤) .

الترجيح :

قبل الحكم على أحد القولين بالرجحان ، أو تساويهما ؛ لابد أن نتحدث عن تعريف البدل والصفة ، ونذكر حَدَّيْهِمَا ، وأقوال النحاة فيهما ، فالصفة هي : لفظ يتبع الاسم الموصوف توضيحاً له ، وتخصيصاً[١] .

أما البدل فهو : فهو يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص[٢] .

وفي (شرح الشذور) ؛ عَرَّفَ (الصفة) بأنها : « تابع مشتق أو مُؤَوَّل به ، يُفِيد تخصيصَ متبوعِه ، أو توضيحَه ، أو مَدحَه ... »[٣] .

أما ما يَصلُح أن يوصَف به من الألفاظ ؛ فقد ذكر السيوطي في (الأشباه والنظائر) أقسامَ ما يوصف به ؛ فقال : « جملة ما يوصف به ثمانية أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات »[٤] .

---

(١) اللمع (١ / ٨٢) ، وقد عرفها المرادي بقوله : « التابع الذي يُكَمّلُ متبوعه ، لدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به » ، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ٢٧٠) .

(٢) اللمع (١ / ٨٧) ، وقد عرف المرادي البدل أنه « التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، فخرج بالفعل الأول للتعريف : النعت ، والبيان ، والتأكيد ؛ فإنهما مكملان للمقصود بالحكم » .
توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك (٣ / ٢٧٠) .

(٣) شرح شذور الذهب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف : أبو محمد جمال الدين ابن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، (١/ ٥٥٥)

(٤) الأشباه والنظائر ، للإمام جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة٩١١هـ ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (٣/ ٢٠٣)

وذكر السبب الذي جعل اسمَ الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة هي الأصل في الوصف ؛ فقال : « لأنها تدل على ذاتٍ ، باعتبارِ معنًى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفة : الفرقُ بين المشتركين في الاسم »[١] .

وقال بأن الصفة لا تكون إلا بمشتق ، أو ما فيه رائحة المشتق . وذكره العكبري أيضاً في اللباب[٢] .

بعد معرفة الصفة والعامل فيها ، وما يصح أن يُوصَف به ؛ نبين أن (نِعم) و (بئس) تُلازمان الجنس ؛ لأنهما وُضِعَتا للمدح والذم العام ، فلذلك يجب أن يكون بعدهما لفظٌ عامٌّ . وقال بهذا الرأي : الزجاج ، ونقلَه عنه صاحبُ (علل النحو) [٣] . وذَكَرَ أيضاً سببًا ثانيًا ، وهو : أنّ لفظَ الجنس إنما وَجَبَ تقديرُه مع (نعم) و (بئس) ليدل بذلك على أن الممدوح قد حصل له من الفضل أفضل ما في الجنس ، فعند قولك : (نِعم الرجل زيد) ؛ أي : أنه فاضِلٌ في الرجال[٤] .

والسيوطي ذكَر الفرق بين البدل والصفة في (الأشباه والنظائر) ، ومرةً نقل عن ابن هشام ، ومرة نقل عن الأندلسي شارح (المفصل) :

---

(١) الأشباه والنظائر (٣/ ٢٠٣) .

(٢) اللباب (١/ ٤٠٤) .

(٣) علل النحو (١/ ٢٩٠) .

(٤) السابق (١/ ٢٩٠) .

أما ما ذكره نقلا عن ابن هشام في تذكرته[١] ؛ فهو قوله :

الأول : أن متبوعَه هو المقصود بالنسبة ، وليس كذلك البدل ، فالمقصود : التابع ، لا المتبوع ، وإنما ذَكرَ الأولَ للتوطئة .

الثاني : أن البيان من جملة الأول ، والبدل من جملة أخرى[٢] .

أما الفروق التي ذكرها الأندلسي في شرحه (المفصل) ؛ فهي :

الأول : أن الصفة تكون بالمشتق ، أو ما هو في حكمه ، ولا يكون كذلك البدل ؛ فإنّ حقَّه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني : أن الصفة تطابق الموصوف ؛ تعريفاً وتنكيراً ، والبدل لا يَلزَم فيه ذلك .

الثالث : أنه يَجري في المظهر ، والمُضمَر . والصفة ليست كذلك .

الرابع : أن البدل ينقسم إلى أنواع ، بخلاف الصفة .

الخامس : أن البدل يَجري مجرى الغلط ، بخلاف الصفة .

السادس : أن البدل لا يكون للمدح والذم .

السابع : أن البدل يَجري مَجرَى جملة أخرى ، وليست الصفة كذلك.

الثامن : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد ، أما البدل ؛ فلا يكون ذلك ، فلا تبدَّل الجملة من المفرد .

---

(١) تذكرة ابن هشام . ذكره السيوطي ، ويعتبر من المفقودات التي لم يُحصل عليها إلى اليوم ، وإنْ كان هناك كتاب اسمه : (مختصر تذكرة ابن هشام) ، لمحمد بن جلال التبائي المتوفى سنة ٨١٨هـ ، تحقيق ، رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية .

(٢) الأشباه والنظائر (٤/ ٩٣) .

التاسع : أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف ، والبدل لا يكون كذلك .

العاشر : أن البدل موضوع على مسمى (المبدل منه) بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعاً على مسمى الموصوف بالوضع ، بل بالالتزام[١] .

بعد هذا البيان لكلٍّ من الصفة والبدل ، وذِكر الفرق بينهما ، وما يميِّز كلا منهما عن الآخر ؛ يظهر لي : أنّ رأيَ ابن جني في إعراب (المدعُوّ) صفة للفتى ؛ هو الأقرب للصواب ، وذلك لما ذكرناه سابقاً من أقوال العلماء .

وإعرابُها (صفةً) أقربُ من ناحية القاعدة النحوية ، ومن ناحية المعنى .. فمن ناحية الصنعة : لأن كلمة (المدعو) مشتقة ، والألفاظ المشتقة تكون موضوعة أصلا للصفة ، ولا مجال لكونها بدلاً ، ومن ناحية المعنى ؛ فهو الذي قَصَده الشاعر وبيَّنّاه في نهاية الرأي الثاني حيث وصف (الفتى) ثم فضَّل (حاتماً) على بقية الفتيان المدعُوِّين ، فالعموم والتخصيص غيرُ واضح أيُّ الفتيان يَقصد ؟ ، فلذلك ؛ جاز له أن يصف الفتى ، ويوضِّحه ، ويميِّزه عن غيره من الفتيان .

---

(١) الأشباه والنظائر (٤/ ٩٣ - ٩٤ – ٩٥) .

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين التوكيد واسم صار

قال ابن جني :

وقال المُسَاوِرُ بن هِنْدٍ بن قَيْس بن زُهَيْر[١] : (من الكامل) :

ورَأَيْنَ رأسى صار وجهاً كُلُّه إلَّا قفَايَ ولحيةً ما تُضَفرُ[٢]

يروى « كله » بالرفع والنصب ، فالنصب على أنه توكيد للرأس ، والرفع على أنه توكيد للضمير في صار ، والوجه : الرفع ، وذلك أنه ليس يريد أنهن رأين رأسَه كله ، وإنما يريد أنهن رأيْن رأسَه قد صار كلَّه وجهاً . وقد يجوز أيضاً أن يكون (كله) إذا رُفع : اسمَ صار ، حتى كأنه قال : ورَأين رأسي صار جميعه وجهاً ، كقولك : صار أكثرُه أو نصفُه وجهاً . وأن يُجرِيَ « كله » صفةً ،

---

(١) كنيته: أبو الصمعاء، هو: المُسَاوِرُ بن هِندٍ بن قَيْس بن زُهَيْر بن جُذيمة العبسي، وقَيْس بن زُهَيْر، جَدُّ المُسَاوِرُ، هو صاحب الحرب بين عبس وفزارة، وهي حرب داحس والغبراء، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وأدرك النبي ﷺ، ولم يجتمع به، كان من الشعراء الفرسان. وأدرك الحجاج بن يوسف، وهلك في عُمان، وهو من الشعراء المعمّرين. الشعر والشعراء ، أبو محمد عبدالله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية١٤٢٣هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (١/ ٣٣٦) ، والإصابة (٦/ ١٧١).

(٢) ورد هذا البيت في: شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٣١)، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٦٦٥)، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٧٦)، والبرهان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ : عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. (١/ ٥٠٨) ، ويقول الأعلم شارحاً البيت: «صار وجهاً كله» أي: صلعت، فلم يبق من شعر رأسي إلا شعر القفا واللحية. وقوله:«ما تضفر» أي: هي كثة خفيفة، وهم يتمدحون بهذا، ويذمُّون عِظَمَ اللحية، شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٦٦٦).

أي تأكيداً ؛ أولى مِن أن يباشر به العوامل ، ألا تراه أخرَج ما لا تباشره العوامل أبداً ، وهو : (أجمع وأجمعون) .

وقوله: (ولحية ما تُضَفَّرُ)، يريد: لحيته خاصةً، فأخرَجَها - وإنْ كانت في المعنى معرفة - خروجَ النكرة، وقد اتسع هذا عنهم حتى رُكِّب قياساً مطرداً ، وهو نحو قولك : طِبت به نفساً، وضِقت به ذرعاً، وهو كريم أباً، وظريفٌ أخاً، وإنما يعني: نفسَه، وذَرْعَه، وأباه، وأخاه؛ مخصوصاً كلّ واحد من ذلك. ومنه باب آخر، وهو قولهم: أمّا البصرة فلا بصرة لك، وذلك أنها تستعملها استعمال المنكور من الأجناس نحو: لا رجل، ولا غلام، وكذلك لا كوفة لك، ولا أذرعات لك، وهو باب مُنقادٌ ؛ فَاعْرِفه [1].

(١)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٣٣٩) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (كله) ؛ جاءت في رواية بالرفع ، وفي أخرى بالنصب فإذا نصبت (كله) على أنها توكيد للرأس ، وإذا رفعت (كله) على أنها اسماً لصار .

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (كله) هنا إما أن تكون: توكيدًا، أو اسمًا لـ (صار) ، فإذا اعتبرْتَها توكيداً؛ فأنت بالخيار: إمّا أن تَنصِبَها، وحينئذ تكون قد أكَّدتَ الرأس، وإما أن ترفعها فتكون قد أكَّدْتَ الضمير (أنت) في (صار).

والوجه عند ابن جني: الرفعُ؛ مراعاةً للمعنى، لأن الشاعر قَصَد بيانَ حال وجهه كلِّه أنه أصبح (أصلع) ليس له شعر، إلا في القفا، وأن رأسه أصبح مثلَ وجهِه، و(كلّ): من ألفاظ التوكيد المعنوي التي ذكرها النحاة في باب التوكيد المعنوي.

وذَكر المرزوقي في شرحه (الحماسة) رأيَه في هذا البيت؛ فقال: «(كلّه): ارتفَع على أنه توكيد المضمر في صار، أو على أنه اسم صار، أو على أنه يرتفع بفعله، وفعله ما دل عليه قوله: (وجهاً) »[1] .

فالمرزوقي يوافق ابنَ جني في رأيه ، ويضيف رأيًا آخرَ ، وهو : اعتبارُها فاعلَ الفعل ، فقد دل عليه المذكور ، وهو (وجه) ، وهذا الرأي وَرَد ، ولكنه قليل ؛ كما ذكر ذلك ابنُ هشام – رحمه الله – عندما تحدث عن قول الشاعر[2] :

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٣٣١) .

(٢) هو : (كثيّر عَزة) ، وهو: كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي ، اشتهر بحبه عَزةَ بنت جميل بن حفص الغفارية ، وُلد في آخر خلافة يزيد بن عبد الملك ، وتوفي بالمدينة . ديوان كثيّر ، جمعه وشرحه : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ١٣٩١هـ – ١٩٧١م ، (ص١١) .

يَمِيدُ إذا مادَتْ عليه دِلاؤُهم فيَصدُر عنه كلّها وهو ناهل[١]

وقال عنه : (قليل) ؛ لأن (كل) هنا رُفعت بالفعل (يصدُر) ، ووقعَت فاعلا للفعل (يصدر) ، مع إضافة الضمير لها ، وهذا قليل ونادر[٢] .

وهذا رأي قليل ، ولا يقاس عليه ، أما الرأي الذي نحن بصدده هنا – وهو اعتبار (كل) توكيدًا معنويا – ؛ فهذا جائزٌ ، لأن هذا هو الأصل عند النحاة ، باعتبار (كل) من ألفاظ التوكيد المعنوي ؛ يقول ابن السراج في (الأصول) : « التوكيد يجيء على ضربين ؛ إما توكيد بتكرير الاسم ، وإما أن يؤكَّد بما يُحِيط به ... »[٣] ، وعرَّفَ الأخير بأنه : ما يجيء للإحاطة والعموم ، وذكر لفظ (كل)[٤] . وإذا أردنا أن نُعرِبَها توكيداً؛ فلابد من ضمير متصل بها ، يعود على المؤكد ، ولابد في هذا العائد أن يكون مطابقاً لما عاد عليه في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير، والتأنيث[٥] ، ومثَّل على ذلك – رحمه الله – بقول

---

(١) البيت ورد في ديوان كثير (ص٥٠٦) ، وورد في مغني اللبيب لابن هشام (٣/ ٩٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ٥٩٨) . و : ماد الشيء : إذا تحرك ، والدِّلاء : جمع دلو ، والناهل : العطشان ، و(يصدر) – قصْدُه عن الماء ، والمقصود : أن الماء إذا نزَلت به الدِّلاء ؛ تحرَّك واضطرب ، ليَصدُر كلُّ جماعة من أصحاب الدلاء وقد شربوا .

(٢) مغني اللبيب (٣/ ٩٣) .

(٣) الأصول ابن السراج (٢/ ١٩) .

(٤) السابق (٢/ ٢١) .

(٥) مغني اللبيب (١/ ٨٧) .

الله تعالى في سورة الحجر : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[١] ، فـ (كلُّهم) هنا : توكيد معنوي للملائكة ، والضمير (هم) عائد على الملائكة[٢] .

وعلى هذا ؛ تكون كلمة (كلها) هنا : توكيدًا للضمير في (صار)، مرفوعة مثله ، ويجوز لك أن تجعلها توكيدًا للرأس ، وتكون منصوبة ، لكن المعنى يقتضي أن تجعلها توكيداً للضمير في صار ، ولا خلاف في الصفة إن اعتبرتها توكيداً للرأس ، أو لاسم صار ؛ لأن التوابع يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في الأصول .

---

(١) سورة الحجر ، الآية (٣٠).

(٢) أما بالنسبة لـ (أجمعون) هنا ؛ فهي توكيدٌ ثانٍ ، على الصحيح ، كما ذكر ذلك العكبريُّ في (التبيان في إعراب القرآن) ؛ قال : « أجمعون توكيدٌ ثانٍ عند الجمهور . وزعم بعضهم أنها أفادت ما لم تُفِدْه (كلهم) ؛ وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حال واحدة ، وهذا بعيد ؛ لأنك تقول جاء القوم كلهم أجمعون ، وإنْ سبَق بعضُهم بعضاً ؛ ولأنه لو كان كما زَعم ؛ لكان حالاً لا توكيداً » . (٢/ ٧٨١) .

الرأي الثاني :

وهو اعتبار (كل) هنا اسمًا لصار ، مرفوعًا ، وفي هذه الحالة نُخرِجها من التوابع ، أي : لا تكون تابعة لما قبلها ، بل مستقلة بذاتها ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾[١] .

فـ (كلا) هنا يقول عنها أبو حيان : « وانتصب كُلا الأول على الانشغال ، أي : وأنذرنا كلا ، أو حذرنا كلا ، والثاني على أنه مفعول بـ (تبّرنا) ؛ لأنه لم يأخذ مفعولا ، وهذا من واضح الإعراب »[٢] .

فعلى هذا يجوز أن تعرب (كل) هنا : اسمًا لـ (صار) ، مرفوعًا ، شريطة أن نُخرِجها من باب التوابع ، والفرق بين الآية هنا ، وقول كثير في البيت في الرأي الأول ، أن بيت كثير كانت فيه (كل) : مضافة إلى الضمير ، ملفوظًا به ، أما الآية فهاهنا هي مضافة إلى الظاهر ؛ لأن شرط إعراب (كل) هنا في الآية أنها مضافة إلى الظاهر ، فلو أضيفت إلى المضمر؛ لما جاز ذلك، وقد ورد في (الكتاب) قول حميد الأرقط[٣]:

فأصبَحُوا والنَّوَى عَالي مُعَرِّسُهُم وليسَ كلُّ النَّوَى تلقى المساكين[٤]

---

(١) سورة الفرقان ، الآية (٣٩) .

(٢) البحر المحيط (٨/ ١٠٧- ١٠٨) .

(٣) حميد بن مالك الأرقط ، شاعر إسلامي ، لُقّب بالأرقط ؛ لآثار كانت في وجهه . وكان أحدَ البخلاء المشهورين ، خزانة الأدب (٢ / ٤٥٤) .

(٤) البيت من شواهد سيبويه (١/ ٧٠) ، المقتضب (٤/ ١٠٠) ، الأصول (١/ ٨٦) ، شرح الكافية (١/ ٤٠٧) . وهو هنا يصف أضيافاً جاءوا عنده بالليل ، فلما أصبح الصباح وَجد عندهم أثرَ النوى للتمر الذي قدَّمه لهم ، ولكثرته لم يجده كلَّه ، فهم أكلوا بعضه مما قدَّمَه لهم ، والمعنى المقصود : كثرة التمر الذي قدمه لهم .

قال سيبويه معلقاً في (الكتاب) على البيت: « فلو كان (كل) على ليس ، ولا إضمار فيه ؛ لم يكن إلا الرفع في (كل) ، ولكنه انتصب على تلقى »[١] .

فعلى هذا ؛ يجوز إخراج لفظ (كل) من باب التوابع (التوكيد) ، وتكون كلمةً مفردةً تباشر العوامل .

(١) الكتاب (١/ ٧٠) .

الترجيح :

مسألة هنا تتعلق بـ (كل) وأحوالها الإعرابية ، فهي - كما ذكر ابـن هـشام في المغني - : « اسمٌ موضوعٌ لاستغراق أفرادِ المُنكـر ؛ نحـو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ ، وأجزاء المفرد المُعرّف نحو : (كلُّ زيد حسن) »[١] .

أي أنها تشمل جميعَ أفرادها بالحكم ، ثم قسَّم ابـنُ هـشام أحـوالَ (كـل) إلى قسمين ؛ بحسب ما قبلها ، وما بعدها ، فذَكَرَ أنّ (كل) باعتبار ما قبلها تنقـسم إلى ثلاثة أقسام[٢] :

الأول : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ؛ فتدل على كماله ، وتجـب إضـافتها إلى اسم ظاهر ، يُماثِله لفظاً ومعنى . ومثَّل على هذا النحو بـ : (أطعَمْنا شاةً كلَّ شاة) ، فـ (كل) هنا : نعتٌ للشاة ، منصوبٌ ، وهو هنا يطـابق المنعـوت لفظـاً ومعنى .

الثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجـع إلى المؤكد ، ومثَّل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾[٣] .

وهـذه المـسألة تقودنـا إلى معرفـة حُكـم توكيـد النكـرة ، والمـشهور : أن البصريين يمنعون توكيـد النكـرة ؛ قـال الـسيوطي في (الهمـع) : « ولا تؤكَّـد

---

(١) المغني (٣/ ٨٤) .

(٢) المغني ، بتصرف (٣/ ٨٦ - ٩١) .

(٣) سورة الحجر ، الآية (٣٠) .

النكرة مطلقاً عند البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد ؛ لأنها معارف ، فلا تَتْبَعُ نكرة ، وأجازه بعضهم »[١] .

وقال أيضاً : « رأي الأخفش والكوفيين ؛ يجوز توكيدُها (إن كانت محدودة) أي : مؤقتة ، وإلا ؛ فلا . قال ابن مالك : وهذا القول أولى بالصواب ، لصحة السماع بذلك ، ولأن فيه فائدة »[٢] .

قال ابن عقيل في شرحه (الألفية) : « مذهب البصريين : أنه لا يجوز توكيد النكرة ؛ سواء كانت محدودة ، كيوم ، وشهر ، وحَول ، أو غيرَ محدودة ؛ كوقتٍ ، وزمنٍ ، وحِينٍ . ومذهب الكوفيين ، واختاره المصنف - يقصد ابنَ مالك - : جوازُ توكيد النكرة المحدودة ، لحصول الفائدة بذلك »[٣] .

وأما ابن هشام فيقول : « وإذا لم يُفِدْ توكيد النكرة ؛ لم يَجُزْ باتفاق ، وإنْ فادَ ؛ جازَ عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل به الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً ، ومن ألفاظ الإحاطة »[٤] .

فهذا يدل على جواز توكيد النكرة بألفاظ التوكيد المعنوي ؛ إذا كانت محدودة ، لأن ألفاظ التوكيد المعنوي (معارفُ) ، و(النكرات) الأصلُ فيها :

---

(١) همع الهوامع (٥/ ٢٠٤) .

(٢) السابق (٥/ ٢٠٤) .

(٣) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١١) .

(٤) أوضح المسالك (٣/ ٣٣٢) .

الغموض ، لكن لو كانت محددة ؛ فهذا يقرِّبها من التعريف ، مما يُجَوِّزُ لنا أن نؤكدها ، لأنها اكتسبت شيئًا يقرِّبها من التعريف ، ولا يكون لفظُ التوكيد إلا من ألفاظ التوكيد المعنوي ، لأنها تدل على الإحاطة ، والعموم ، والشمول .

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بيتًا فيه توكيدٌ للنكرة ، وهو قول للعرجي[١] :

نَلْبَثُ حَوْلاً كَاملاً كُلَّه لا نَلتقِي إِلا عَلَى مَنْهَج[٢]

فأَكَّدَ النكرة : (حولاً) بـ : (كل) .

الثالث : أن لا تكون تابعة ، بل تاليةً للعوامل ، فتضاف إلى الظاهر ، مثل قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٣] .

هذه هي الثلاثة الأوجه الخاصة بـ (كل) ؛ باعتبار ما قبلها ، أما بالنظر إلى ما بعدها ؛ فأيضاً تنقسم إلى ثلاثة أقسام[٤] :

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وتعمل فيها جميع العوامل .

الثاني : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، وحينئذ لا يؤكَّد بها مثل الأول .

الثالث : أن تضاف إلى الضمير الملفوظ به ، وحكمها غالباً تكون مبتدأً .

هذه الأقسام الثلاثة باعتبار ما بعدها ، دون النظر إلى ما قبلها .

---

(١) هو : عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، شاعر معروف ، وكان مشغوفاً باللهو والصيد . الأعلام للزركلي (٤ / ١٠٩) .

(٢) شرح الشواهد للبغدادي (٤ / ١٨٧) ، مغني اللبيب (٣/ ٨٩) .

(٣) سورة المدثر ، الآية (٣٨) .

(٤) المغني (٣/ ٩١ - ٩٢) ، بتصرف .

وابن جني في آخر هذه المسألة ؛ يرجح أن تكون توكيداً ، ويعلل ذلك بأنه يرى أن (كل) ؛ الأولَى بها أن لا تباشر العوامل اللفظية ، ونقل ابن هشام عن ابن جني قوله في (التذكرة الأصبهانية)[١] : أن تقديم (كل) في قوله تعالى : ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ ؛ أحسنُ من تأخيره ، لأن التقدير : (كلهم) ، فلو أُخِّرَت لَبَاشرت العامل ، مع أنها في المعنى مُنَزَّلَةٌ مَنزلةَ ما لا يباشره ، فلما قُدِّمت ؛ أشبَهت المرتفعةَ بالابتداء ، في أن كلا منهما لم يسبِقهُما عاملٌ في اللفظ[٢] .

بعد هذا البيان ؛ يتضح أن إعرابها توكيداً معنوياً ؛ أولَى من ناحية المعنى ، ومن ناحية الإعراب .

---

(١) التذكرة الأصبهانية ، من كُتُب ابن جني ؛ ذَكَرَه ابنُ خلكان في (الوفيات) .

(٢) المغني (٣/ ٩٢) .

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ ، والفاعل ، والصفة ، والبدل

قال ابن جني :

وقال شُبَيْلُ الفزارِيّ[١] : (من الوافر) :

أيَا لَهْفِي عَـلَى مَـنْ كنـتُ أدْعُـو فيَكفِينِـي بِـسَاعِدِهِ الـشَّدِيدُ[٢]

القوافي مرفوعة ، ورفَعَه على قطع وابتداء ، وسلَك به طريقَ المدح ، هـذا ظاهرُ أمره ، ويجوز أن يكون (الشديد) بدلاً من الضمير في يكفيني . ويجوز أن يكون مَصدراً ؛ كـ : العَذير ، والنكير ؛ فترفعه بالابتداء ، وخبره : البـاء ، أي : يكفيني والشِّدَّةُ في ساعِدِه . ويجوز أن يرفعه على أن يكـون فاعـل (يكفينـي) ، أي يكفيني منه أو بِه : الشديد ، كقولك : أما أبوك ؛ فلك أبٌ ، أي : لـك بـه ، أو منه أبٌ ، وهو الأب ، فيكون هذا من قوله[٣] :

---

(١) هو : شُبَيْلُ الفزارِيّ ، واسمُه : معقل بن عُوف بن سَبيع الثعلبي ، شاعر جاهلي من ذبيان ، شهد (داحس والغبراء) . وعند المرزوقي اسمُه : شبل ، وليس شُبَيْلاً ، وكذلك عند الأعلم الشنتمري في شرحه (الحماسة) ، وفي كتاب (نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب) لابن سعيد الأندلسي . تحقيق : د. نصرت عبد الرحمن ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن ، حارَبَه بنو أخيه فقتلهم ؛ فقـال هذه الأبيات . ولم أجد له ترجمة عند (شراح الحماسة) ، ولا في (المبهج في شعراء الحماسـة) لابـن جني ، ولا (معجم شعراء الحماسة) للدكتور العسيلان ، لكن وجـدت لـه ترجمـة في (موسـوعة الشعر العربي) على موقع الإنترنت .

(٢) البيـت ورد في شرح الحماسـة للمرزوقـي (١/ ٤٨٢) ، وشرح الأعلـم الـشنتمري للحماسـة (١/ ٢٠٧) ، وشرح التبريزي للحماسة (١/ ٢٨٠) ، ونشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب (١/ ٥٥٦) . وقد ورد البيت عند هؤلاء كلهم ، بخلاف رواية ابن جني في القافية ، وتُروَى : وساعدُه الشديد .

(٣) هو الأخطل : غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو ، من بني تغلب ، من شعراء بنـي أمية ، ولد عام ١٩هـ ، وتوفي سنة ٩٠هـ . الأعلام للزركلي (٥/ ١٢٣) .

بنَزْوَةِ لِصٍّ بَعْدَ مَا قَـرّ مـصعب بأَشْعَثَ لا يُفْلِى ولا هو يُقْمِـلُ[١]

وكقوله[٢] :

يَأبَى الظَّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَـرُ[٣]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للأخطل ، والنزوة : الوثبة ، واللص هو الجحاف بن حكيم السلمي ، ومصعب التغلبي قتل الأشعث ، والأشعث لقب للنابي بن زياد بن ظبيان الـذي ثـأر لـه أخـوه عبيد الله فقطع رأس مصعب .

ديوان الأخطل ، شرحه وجمعه : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (ص ٢٣١) ، كتـاب الـشعر أو شرح الأبيـات المـشكلة الإعراب ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي ، المتـوفى سـنة ٣٧٧ هـ ، تحقيـق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخـانجي ، القـاهرة ، الطبعـة الأولى ١٤٠٨ هـ ، والمحتـسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابـن جنـي ، تحقيـق : عـلي النجـدي ناصـف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الناشر : وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، (١ / ٢٤١) ، والخصائص (٢ / ٤٧٥) .

(٢) هو أعشى باهلة ، عامر بن الحارث ، من بني عامر بن عوف بن وائل ، يكنى بأبي قُحفان . شاعر جاهلي ، اشتهر بقصيدة في رثاء أخيه لأمه (منتشر بن وهب بن سـلمة بـن قـيس بـن عـيلان) ، معجم الشعراء الجاهليين (ص٢٢) ، د. عزيزة فوال بابتي ، دار صادر للطباعـة ، بـيروت ، لبنـان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

(٣) هذا البيت ورد في الاشـتقاق لابـن دريـد ، دون نـسبة (١/ ٥٣) ، وفي جمهـرة أشـعار العـرب للقرشي : أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، المتـوفى سـنة (١٧٠هــ) ، حققـه : عـلي محمـد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة ، (١/ ٥٧١) ، وفي الأصمعيات ، الأصمعي : أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ، المتوفى سنة ٢١٦هـ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السابعة ١٩٩٣م ، (ص ٩٠) ، وفي كتاب الـشعراء وشرح الأبيـات المـشكلة الإعـراب ، لأبي عـلي (١/ ٤٨٤) ، خزانـة الأدب (١/ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٥) . وأول البيت قوله : « أخو رغائب يعطيها ويسألها » ، وهذ الحماسية جاءت في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٤٦٠) ، والظلامة : بالضم ما تطلبُه عند المظـالم ، وهـو اسم ما أُخذ منك والزفر هنا بمعنى السيد ، لأنه يزدفـر بالمـال ، والمعنـى : يـأبى الظلامـة لأنـه النوفل الزفر . لسان العرب ، مادة (ز ف ر) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (الشديد) ؛ هل تكون كلمة (الشديد) ، مبتدأ ، أم فاعل ، أم صفة ، أم بدل ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن كلمة (الشديد) هنا ؛ تكون نعتاً مقطوعاً ، أي خبرًا لمبتدأ محذوف ، والنعت المقطوع من المواضع الأربعة التي يُحذف فيها المبتدأ ، وذَكرها ابن مالك في (الكافية) [١] ، ومنها : أن يكون النعت موافقًا للمنعوت في إعرابه[٢] ، ثم ذكر جواز أن نعرب النعت المقطوع بالرفع ، أو النصب ، بحسب التقدير ، فإن نصَبْتَ قَدَّرْتَ فعلا ، وإنْ رَفعْتَ قدَّرْتَ مبتدأً . وذكَر أنه لابد من الإضمار فيهما ، وعدم جواز ظهورهما ، وقد وضح ابن هشام – رحمه الله – المعقود بالنعت أيضاً ؛ فقال : « وحقيقة القطع : أن يُجعل النعت خبرًا لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل . فإن كان النعت لمجرد المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ وجب حذف المبتدأ والفعل »[٣] .

فهو هنا يوضح المقصود بالنعت المقطوع ؛ توضيحاً شاملاً ، وأما تقدير المحذوف ؛ فقد قال الشيخ خالد الأزهري في (شرح التصريح) : « إنْ رَفعْتَ النعتَ ؛ قدَّرْتَ (هو) ، والفعل إنْ نصبتَ النعت ، وقدَّرت في المدح : أمدَح ، وفي الذم : أذُمّ ، وفي الترحم : أرحم ، ... »[٤] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٠) .

(٢) السابق (١/ ٣٦٠) .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٦) .

(٤) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٢٦) .

فهو هنا يبين لنا ما نقدِّر ، لكن هل هذا الحذف سائغاً بلا شرط أو قيد ؟ .. نجد أن الرضيّ وضع لهذا الحذف شرطين ، لابد أن يتحقق حتى يصح لك أن تقطع الصفة للرفع أو للنصب ، حيث يقول في شرحه : « اِعلم أنّ جواز القطع مشروطاً ، بألا يكون النعت تأكيداً »[١] .

فهذا الشرط الأول عنده ، أما الشرط الثاني ؛ فيقول – رحمه الله – : « أن يَعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يَعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يَعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيِّنه ويميِّزَه ، ولا قطعَ مع الحاجة »[٢] .

وذكَرَ شرطًا ثالثاً نسَبه إلى الزجاجي[٣] ، وهو : أن يتكرر النعت ، لكنه رَدَّ عليه بقوله تعالى في سورة المسد : ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[٤] ، بجواز قطع النعت ، وإن كان نعتاً واحداً[٥] ، وبيَّن أنّ أكثرَ هذا النعت المقطوع إنما يقع في المدح ، أو الذم ، أو الترحم[٦] ، وذكَرَ ذاتَ الأمرِ السيوطيُّ في (الهمع) [٧] ، عندما تحدَّث عن الأسباب الموجِبة لحذف المبتدأ ، فقال : أن يكون خبرُه نعتًا مقطوعًا لمدح ، أو ذم ، أو ترحُّم .

---

(١) شرح الرضي (٢/ ٣٢٢) .

(٢) السابق (٢/ ٣٢٢) .

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم

(٤) سورة المسد ، الآية (٤) .

(٥) شرح الرضي (٢/ ٣٢٢) .

(٦) السابق (٢/ ٣٢٣) .

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٣٩١) .

وقد ذكر العكبري في (إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث) : « النعتَ المقطوع ، وتقدير المبتدأ قبله »[١] ، وقال : « وفي حديث أبي ذر واسمه (جندب) أنه قال : (نزلنا على خالٍ لنا ذو مال ، وذو هيئة) ، هكذا وقع في الرواية ، والوجه فيه : أن يقدَّر له مبتدأ ، أي : هو ذو مال »[٢].

فنجد العكبري هنا قدَّرَ (هو) ، وهذا الذي ذكره النحاة ؛ كالرضي وغيره مما سبق وبينَّا في أول المسألة ، فعلى هذا : يجوز أن نعرب (الشديد) هنا نعتًا مقطوعًا مرفوعًا ، لمبتدأ محذوف وجوباً ، والبيت في مقام المدح للموصوف .

---

(١) إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، محب الدين ، المتوفى سنة ٦١٦هـ ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، (١/ ٥٧) .

(٢) إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث (١/ ٥٧) .

الرأي الثاني :

أن تكون كلمة (الشديد) هنا بدلَ بعضٍ من كُل ؛ من الضمير في (يكفيني) ، فكأنه ذكَره ، ثم ذكر صفة من صفاته ، فكأن غرضه من البدل : تقويةُ الحكم السابق بأنه : يكفيني من وجوه الكفاية أنه شديد الساعد ، وقد قال ابن عقيل – رحمه الله – في (شرحه الألفية) عن بدل الضمير ، أنه يجوز إذا كان بعضًا من كل[١] ، وقد مثَّل على ذلك بقول الراجز[٢] :

أَوْعَدَنِي بالسّجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم[٣]

قال : « فرجلي بدل بعض من الياء في (أوعدني) »[٤] .

وقد قال السيوطيَّ – رحمه الله – في (الهمع) بالقول ذاته[٥] .

---

(١) شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، مصر ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، (٣/ ٢٥٢) .

(٢) هو العُدَيْل بن الفَرخ بن معن بن الأسود بن ربيعة بن عجل البكري ، كان نصرانياً ، ولقبه الصباب ، وهو من رهط أبي النجم العجلي . الشعر والشعراء (١/ ٤٠١) ، وشعراء النصرانية ، جمعه ووقف عليه : رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب بن شيخو ، المتوفى سنة ١٣٤٦هـ ، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين ، بيروت ، طبع عام ١٨٩٠م ، (٨/ ٢١٣) .

(٣) ورد البيت في اللباب في علل الإعراب والبناء ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، محب الدين ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، (١/ ٤١٣) ، تحقيق : الدكتور عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، وشرح الكافية (٣/ ١٢٨٢) ، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٩) ، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٤٤) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٨٨ – ١٨٦) .

(٤) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٥٢) .

(٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٣/ ١٨٠) .

وقد جاء قول الشاعر أيضاً[١] :

نَصَبت لي الفِخاخَ تُرِيد صَيْدِي وقد أفلت من قبل الفخاخ[٢]

« رفع (الفخاخ) على البدل من الضمير في (تريد) ، لأن ضمير الفخاخ المنصوبة »[٣] .

لأن الفخاخ مفعول به للفعل نصب ، وإذا أراد أن يرفعها ، فهو يجعلها بدل من الضمير في الفعل تريد كأنه قال تريد أنت .

فعلى هذا ؛ يجوز إعراب (الشديد) على البدلية من الضمير في (يكفيني) ، لورود السماع ، وصحة القياس .

---

(١) لم أعثر على قائله ؛ حيث لم ينسب .

(٢) ورد هذا البيت في الإفصاح شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى سنة ٤٨٧هـ ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، جامعة بنغازي ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، (ص ١٤) ، وفي الانتخاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لعلي بن عدلان بن علي الربعي الموصلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، (ص٣٣) .

(٣) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (١/ ٣٣) .

الرأي الثالث :

أن تُعرب كلمة (الشديد) مبتدأً مؤخرًا ، وشِبه الجملة (الجار والمجرور) قبلها ؛ في محل رفع خبر مقدم ، نقل السهيلي هذا الرأي في كتابه (نتائج الفكر النحوي) ، ونسبه إلى الخليل[١] ؛ بمنع جواز تقدم الخبر على المبتدأ ، وقاس الخليلُ ذلك على التوابع ، لكن السهيلي ذكر أن تقديم الخبر أَخَفُّ من تقديم التوابع ، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع ، والخبر ليس من تمام المبتدأ ، وذكر بعد ذلك أن التقديم قد ورد في القرآن ، وفي كلام العرب ، فكيف يرُدُّه الخليل ؟ يقول السهيلي : « لا يخفى على مثل الخليل مثلُ هذه الشواهد ، ولكنه أراد مَنْعَ تقديم الخبر الذي هو خبرٌ محضٌ مجردٌ من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم ، وغير ذلك »[٢] .

ومسألة التقديم هذه محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، إلا مسألتَنا هذه ؛ فَهُم على اتفاق فيها .. يقول السيوطي بعدما حكى أنواع التقديم ، وذكر أنّ الكوفيين يُجِيزون نوعاً واحداً ، ومثل على ذلك بقوله : « في داره زيد »[٣] ، وقد ذكر الرأي ذاته للكوفيين : المراديُّ في توضيح المقاصد[٤] ؛ يقول : فعلى هذا يجوز تقديم الخبر هنا ، شبه الجملة (الظرف) في محل رفع خبر مقدم ، و(الشديد) ؛ مبتدأ مؤخر مرفوع .

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي .

(٢) نتائج الفكر النحوي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، (١/ ٣١٣- ٣١٤) .

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (١/ ٣٨٩) .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٨٢) .

الرأي الرابع :

وهو أن نعرب كلمة (الشديد) فاعلا للفعل : (يكفيني) ، وعند ذاك لا نحتاج لتقدير الفاعل على أنه ضمير مستتر في (يكفيني) ، وقَصَدَ من البيت الذي ذكره بعد هذا القول – وهو بيت الأخطل– : أن يُعضِّد رأيَه ، ويبنيَ على معنًى عنده ، تطرَّق له في (الخصائص) بعد ذلك ، وهو : (التجريد) ، وهو كما يعرّفه : « أن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسِه معنًى آخرَ ، كأنه حقيقته وحصوله ، وقد يجري ذلك على ألفاظها لِمَا عَقدت عليه معانيها »[١] .

ويذكر لنا مثالا يوضح ما يقصده ، وهو قوله : (لئن لقيتَ زيداً ؛ لتلقَيَنّ منه الأسد ، ولئن سألتَه لتسألَنّ منه البحر)[٢] .

ثم يشرح هذه الأمثلة ؛ فيقول – رحمه الله – : « فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه هو الأسد والبحر ، لأن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، وممتازاً منه »[٣] .

ثم خَصَّ الباء ، وأنها قد تَرِدُ لهذا السبب وهذا المعنى ، واستشهَد بقول الشاعر[٤] :

---

(١) الخصائص (٢/ ٤٧٤) .

(٢) السابق (٢/ ٤٧٤).

(٣) السابق (٢/ ٤٧٤).

(٤) أبو الخطَّار الكلبي ، حُسَامُ بن ضِرَارِ ، أبو الخطَّار ، أمير الأندلس ، كان حازماً ، شجاعاً ، فصيحاً ولي إمارة الأندلس ، توفي سنة (١٣٠هـ) . الأعلام للزركلي (٢ / ١٧٥) .

أَفَاءت بَنُو مَروانَ ظلماً دِمَاءنا وفِي الله إنْ لَمْ يَعْدِلُوا حكم عدل[١]

وعلق ابن جني على هذا البيت : « وهذا غاية البيان والكشف ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله سبحانه ظرفٌ لشيء ، ولا متضمِّن له ، فهو إذاً على حذف المضاف ، أي في عدل الله عدلُ حَكَمٍ عَدْل »[٢] .

وذكر بعد ذلك بيت الأخطل ، والمعنى : أن حرف الجر هنا في حكم الساقط والمجرد من ناحية المعنى ، لا من ناحية العمل ، وقد استدل على ذلك بهذه الأبيات ، أي أن (مصعب) هو نفسه الأشعث ، فعلى ذلك يجوز أن يكون (الكافي) هو ذاته (الشديد) ، لا فرق بينهما ، فعلى هذا يجوز إعراب الشديد فاعلا للفعل (يكفيني) .

---

(١) لم يَنسب ابن جني البيت لأحد ، وقد وَرد هذا البيت في حماسة ابن الشجري (١/ ٩) ، وفي الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام : حبيب بن أوس الطائي ، هو أبو تمام المتوفى سنة (٢٣١هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، وزاد عليه في الحواشي : محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (١/ ٤٢) .

(٢) الخصائص (٢/ ٤٧٤)

الترجيح :

بعد استعراض الآراء الأربعة ، وبيان ما يقوي كل رأي ، فالذي يظهر أن كلها متقاربة ، وتجوز من ناحية الصنعة النحوية ، وتشترك أيضاً في المعنى فيما بينها ، مما يصعُب ترجيحُ أحدهما عن الآخر ، لكنّ رأي ابن جني في إعرابها - أي كلمة (الشديد) - هنا (فاعلا) ، وعدم تقدير الضمير للفعل (يكفيني) ؛ له وجه ، وأن النحاة دائماً يكتفون بالظاهر ، ولا يلجأون إلى التقدير إلا بعد أن يضطروا إلى ذلك ، فاعتبار (الشديد) فاعلا هنا ، وعدمُ تقدير الضمير في (يكفيني) ؛ هو الأقرب ، لأن الأمور الثلاثة الأخرى تجوز فيها ، وهي بدرجة واحدة ، لكن ما دعاني لتفضيل رأي (الفاعل) هو : عدم اللجوء إلى التقدير ، والاكتفاء بظاهر الكلام .

قال السيوطي في (الأشباه والنظائر) ، في باب التقدير : « ينبغي تقليل المقدَّر ما أمكن ؛ لِتَقِلَّ مخالفة الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخفش : ضرْبِي زيداً قائماً : (ضَرْبُه قائماً) أولَى من تقدير باقي البصريين : (حاصل) .... »[1] .

من أجل هذا ؛ أرى أنها فاعل ، مع جواز الأوجه الثلاثة الأخرى .

---

(١) الأشباه والنظائر (١/ ٣٤١- ٣٤٢) .

الفصل الثاني

المعنى ، وتعددُّ التوجيه النحوي في " المنصوبات "

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به ، والمفعول فيه[١]

قال ابن جني : وقال رجل من بني وائل[٢] ، (من الكامل) :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الخيلَ يوم طِرَادِها فَطَعَنْتُ تَحْتَ كِنَانَةَ المُتمطر[٣]

(تحت) في هذا الموضع ؛ منصوبة على أنها مفعول به ، وليست هنا ظرفا، أي طعنت ما تحته كنانتُه ، أي : جعبته ، يعني : جنبه ، والفتحة فيها فتحة المفعول به لا فتحة الظرف ، واستُعمِل الظرف اسماً وهو كثير في الشعر ، وهو أبلغ من أن تجعل (تحت) هنا ظرفاً ، لأنك حينئذ تريد : طعنت في ذلك الموضع ، وليس المعنى : عليه ، إنما المعنى أنك طعنت الموضعَ نفسه[٤] .

---

(١) وقد ورد على المسألة ذاتها أكثرُ من شاهد :
الأول : في الحماسة رقم (١٠) ، في باب الحماسة (١/ ١١٥) .
الثاني : في الحماسية رقم (٨) ، في باب المراثي (١/ ٤٩٥) .
الثالث : في الحماسية رقم (٢٥) ، في باب الهجاء (٢/ ٨٣٦) .
الرابع : في الحماسية رقم (٣٨) ، في باب الأضياف (٢/ ٩٤١) .
التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني .

(٢) قال التبريزي : « قال أبو رياش : هذه الأبيات قِيلَت يوم أوارة ، وهو الموضع الذي أحرق به عمرو بن هند بني دارم . وقال غيره : الذي قال هذا الشعر هو علقمة بن شيبان ، وكان في عهد المنذر بن ماء السماء ، وشهد يوم أوارة ، وحمَل على المتمطر أخي المنذر ؛ ظناً منه أنه المنذر هذا ، وقيل المتمطر رجل من لخم » . شرح التبريزي للحماسة (١/ ٣٤) .

(٣) ورد هذا البيت في شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٩) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٢١٤) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٣٥) ، ، ولسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ، المتوفى سنة ٧١١هـ ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، (٥/ ٣٩٨١) ، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المريسي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، (١٠/ ٣٧٠) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ١٥٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قوله : (تَحْـتَ) هل تكون مفعولاً به ، أم مفعولاً فيه (ظرف) ؟

الرأي الأول :

مما سبق ؛ يرى ابن جني : أن كلمة (تحت) في البيت : مفعولٌ به منصوب ، مع أنها تعتبر جهة من الجهات الست ؛ التي تعد ظروفاً ، ولكن ابن جنـي هنـا يؤيد كونها مفعولا به منصوبًا ، والفتحة فيهـا للنـصب ، لا للبنـاء والظرفيـة ، وهذا من قبيل استعمال الظروف أسـماء ، وقـد قـال سـيبويه – رحمـه الله – في (الكتاب) : « واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكناً من بعض في الأسماء ، نحو القبـل ، والقـصد ، والناحيـة ، وأمـا الخلـف ، والأمـام ، والتّحْـت ؛ فهـي أقل استعمالاً في الكلام أن تُجعَل أسـماء ، وقـد جـاءت عـلى ذلـك في الكـلام والأشعار »[(١)] .

فسيبويه يرى أن الظروف تستعمل أسماء ، وذلـك في الـشعر خاصـة دون غيره ، وإن كان قال في موضع آخر من (الكتاب) ما يظهـر منـه توافـقٌ أكـبر ، وسعة أكثـر ؛ عنـدما قـال – رحمـه الله – : « وأمـا الخلـف والأمـام والتحـت والدون ؛ تكون أسماء ، وكينونة تلك أسماء أكثر ، وأجرى في كلامهم »[(٢)] .

يقول إن استعمال هذه الظروف أسماء ؛ أكثرُ من استعمالها ظروفًا ، وذلـك ليس خاصاً بالشعر فقط ، بل بجميع الكلام .

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١١) .

(٢) السابق (١/ ٤١٦) .

وذهب المبرد – رحمه الله – إلى ذلك أيضاً ؛ إذ يقول : « اِعلم أن كل ظرف متمكن ؛ فالإخبار عنه جائزٌ ، وذلك قولك إذا قال القائل : (زيد خلفك) ، أخبَر عن (خلف) ؛ قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ، لأنه اسم ، وقد خرج من أن يكون ظرفاً ، وإنما يكون ظرفاً إذا تضمن شيئاً ...) » [١] .

ونجد رأي المبرد يوافق فيه سيبويه ، وأما ابن يعيش – رحمه الله – في (شرحه المفصل) ؛ فقد قال – بعد أن بيّن أنواع ظرف المكان ، وأنها على ضربين ؛ متصرف ، وغير متصرف ، فالمتصرف منها ما جاز رفعه ونصبه ، ويجوز دخول الألف واللام عليه ، وذكر منها كلمة (تحت) التي نحن بصددها هنا ، بعد أن تحدث عن ذلك – ؛ قال ما نصه : « جلستُ خلفَك جازَ أن يكون انتصابه على الظرف ، على تقدير (في) ، وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ...) » [٢] .

فالمسألة عند ابن يعيش أيضاً على الجواز ، فهو يقول أنت بالخيار : إما أن تنصب على المفعول فيه ، وإما أن تُنصب مفعولا به ، والظرف (تحت) هنا ؛ قال عنه الإمام السخاوي – رحمه الله – إنه لا يلزم الظرفية[٣] ، ومن العلماء الذين قالوا بهذا أيضاً : ابن السراج – رحمه الله – في (الأصول في النحو) ؛ حيث قال : « واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسماً غير ظرف ، بمنزلة زيد وعمرو »[٤] ، أي أنها تتصرف ، ولا تلزم الظرفية ، وترفع وتجرُّ أيضاً .

---

(١) المقتضب للمبرد (٣/ ١٠٢) .

(٢) شرح المفصل ابن يعيش (١/ ٤٢٣) .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٩٩) .

(٤) الأصول في النحو ، ابن السراج (١/ ١٩٨) .

الرأي الثاني :

وهو كونُ جعلِها مفعولا فيه ، ظرفًا ، وإن كـان ابـن جنـي يُـضعِّف هـذا الرأي ، ولا يرى جوازه ، وقد خالف ابـنُ جنـي ابـنَ مالـك – رحمـه الله – في (شرح التسهيل) ؛ حيث يقول : «ومن الظـروف العادمـة التـصرف : فـوق ، وتحت ، نَصَّ على ذلك الأخفش فقال : اعلم أن العرب تقول : فوقـك رأسـك ؛ فينصبون الفوق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً »[١] .

فابن مالك يرى أن (تحت) لا تتصرف ؛ فهي عديمـة التـصرف ، وتلتـزم حالة واحدة ؛ هـي : النـصب عـلى الظرفيـة . ويؤيـده في ذلـك : الأخفـش ، ويقولان إنها لم تَرِدْ عن العرب إلا مستعملة كونها ظرفاً ، فبذلك البيت تكـون (تحت) هنا على هذا القول منصوبة (مفعـولا فيـه) وجوبـاً ، لا اختيـاراً ، ولا سعة ، وقال ابن ملكون أبو إسحاق[٢] : « الأصـل في الظـروف : ألا تتـصرف ، وتصرُّفها خروج من القياس »)[٣] .

---

(١) شرح التسهيل ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد مختون ، دار هجر للطباعة والنـشر ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، (٢/ ٢٣٤) .

(٢) إبراهيم بن محمد بن منذر ، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي ، من أهل إشبيلية مولداً ووفـاة ، من كتبه (إيضاح المنهج) مخطوط ، جمع فيه بين كتابي ابن جنـي ، التنبيـه عـلى شرح مـشكلات الحماسة ، والمبهج في أسماء شعراء الحماسة ، وشرح الجمل . الأعلام للزركلي (١ / ٦٢) .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٧٧) .

الترجيح :

لابد من الحديث عن المفعول به ، والمفعول فيه ؛ قبل الترجيح .

فالمفعول فيه هو : اسم منصوب ، لبيان زمان الفعل ، أو مكانه ؛ مثل قولك : سافَر خالد ليلاً ، أو قطَع المسافِرُ ميلاً[١] .

والمفعول فيه إما أن يكون : ظرفاً للمكان ، أو ظرفاً للزمان[٢] .

وتنقسم هذه الظروف إلى قسمين في المشهور :

الظروف المتصرفة ، والظروف غير المتصرفة ، لكن السخاوي في شرحه (للمفصل) ، كما نقل عنه ذلك السيوطي في (الأشباه والنظائر) ؛ قسَّم اسم المكان إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما لا يكون ظرفاً من أسماء المكان ، وذلك مثل : البيت ، الدار ، البلد ، الحجاز ، الشام ، العراق .

الثاني : ما لا يكون إلا ظرفاً ، وذلك مثل : عند ، سِوى ، سواء ، لَدُن ، دون .

الثالث : ما لا يلزم الظرفية ، وذلك مثل : الجهات الست : فوق ، تحت ،

---

(١) وقد عرّف ابن هشام في أوضح المسالك ، المفعول فيه بقوله : « ما ضُمِّن معنى (في) باطراد من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو اسم عُرِضت دلالته على أحدهما ، أو جارٍ مجراه » . أوضح المسالك (٢/ ٢٣١) .

(٢) الأصول لابن السراج (١/ ١٩٠) .

خلف ، وراء ، أمام ، قدّام ، يمين[١] .

فالسخاوي هنا عندما قسّم ظرف المكان ؛ جعل (تحت) مما لا يلزم الظرفية (المفعول فيه) ، وإنما يصح أن يخرج عنها ، ويُعربَ مفعولا به . ومن الذين يَرَوْن هذا الرأي : أبو علي الشلوبين ؛ يقول : الأصل في الظروف التصرف[٢] .

فيصبح لدينا جمعٌ من العلماء ممن يرون أن (تحت) لا تلزَم الظرفية ، وإنما يصحّ إعرابها هنا مفعولا به ، لا مفعولاً فيه .

فالذي يرجح عندي هنا هو أن البيت جاء برواية أخرى ؛ كما ذكر الأعلم الشنتمري في (شرحه الحماسة) ؛ إذ يقول : « الكنانة جعبة السهام ، والرامي إذا تنكَّبَها جعلها على جنبه الأيسر ، وهناك القلب ، فيريد أنه طعنه بين أضلاعه مما يلي قلبه »[٣] .

فالشاعر هنا يقصد الموضع والمكان ، وهو القلب مما يلي الضلوع ، فلذلك المعنى يفضَّل أن نُعربها هنا (مفعولا فيه) .

---

(١) منقول بتصرف من الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٨٤ - ١٨٦) ، ونقل فيه كلام الإمام السخاوي صاحب (المفضل شرح المفصل) ، وهو : علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي ، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) بدمشق ، وشرحُه هذا مخطوط لم يطبع منه إلا جزء يسير ، والمخطوطة متوفرة على الشبكة العالمية (الإنترنت) .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين المتوفى : ٦٥٤ هـ تحقيق : الدكتور تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد - الرياض ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، (٢ / ٧١٦ - ٧٢٤) .

(٣) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٢١٤) .

أما إذا أخذنا الرواية الثانية التي ذكرها الأعلم ؛ إذْ يقول : « ويُروَى (تحت لُبابَةِ المتمطّر) ، واللُّبابَةُ : ثوبٌ يُتلبَّب به للقتال ، أي يُتحَزّم به على اللبة ، وهو الصدر »[1] ؛ فهنا يكون المقصود : كامل الصدر ، دون تحديد شيء بعينه ، فيكون المعنى المراد منه : قُتل هذا الرجل ؛ الذي يَلبس اللبابة ، فيصح إعرابها (مفعولاً به) .

هذا من ناحية المعنى ، أما من ناحية القاعدة النحوية ؛ فبعد ذِكر كلام العلماء السابق ؛ يتضح قوة الخلاف ، وأغلب النحاة يَرى في (تحت) : أنها لا تلزم الظرفية .

(١) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٢١٤) .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به ، والمفعول المطلق[١]

قال ابن جني :

وقال آخر[٢] ، (من الكامل) :

---

(١) ورد بيت آخر في (الحماسة) رقم (٣٣) ، في باب المراثي ، يتحدث عن المسألة ذاتها . التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (١/ ٥٧٥) ، شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٥٥) ، شرح الحماسة للتبريزي (١/ ٣٨٤) .

(٢) لم يَنسب ابن جني البيتَ لقائل معين ، وذكر الدكتور عبد الكريم مجاهد في تحقيقه أنه لم يجده عند أحد من شراح (الحماسة) إلا التبريزي ، ونسبه لبني أسد ، لكني عثرت على البيت في شرح الأعلم ؛ فقد نسبه إلى سَالِمُ بن دارةَ بن مُسَافع بن دارةَ ، وهو شاعر مخضرم ، من بني عبد الله بن غطفان ، ودارةَ اسم جدّه ، وكذلك التبريزي ؛ نسبه لابن دارةَ . والجاحظ في كتابه (الحيوان) نسبَ هذا البيت لأَرْطاةَ بن سُهَيَّةُ ، ووافق الجاحظَ في هذه النسبة الدينوريُّ في كتابه (المعاني الكبير في أبيات المعاني) ، ونسبَه أيضاً لأَرْطاةَ بن سُهَيّةُ ، وأبو هلال العسكري نسبه أيضاً في (جمهرة الأمثال) لأَرْطاةَ بن سُهَيّةُ ، فعلى هذا ؛ تكون نِسبةُ البيتِ مُختَلفًا فيها : فالجاحظ ، والدينوري ، وأبو هلال العسكري ؛ ينسبونه لأَرْطاةَ بن سُهَيّةُ ، والأعلم ، والتبريزي ؛ لدارةَ وهو سَالِمُ بن دارةَ .

ولابد من التعريف بكلٍّ منهما : فأَرْطاةَ بن سُهَيّةُ – سُهيّة أمه – ، هو : أَرْطاةَ بن زُفر بن عبد الله بن مالك بن سواد بن ضمرة الغطفاني المزني ، أدرك الجاهلية ، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان ، وسَالِمُ بن مُسَافِع بن دارةَ ؛ جَدُّهُ الشاعر المشهور ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وقد قال هذا البيت يهجو زُمَيْل بن أُبَيْر الفزاريّ ، وكان سببًا في مقتله . والذي يظهر لي بعد استقراء أقوال العلماء في عزو البيت : أن المذموم والمَهْجُوَّ في القصيدة هنا هو : زُميَل بن أُبير ، وقيل دُبير بن عبد مناف بن عَقِيل الفزاريّ ، كانت بينه وبين أَرْطاةَ بن سُهَيّةُ ملاحاةٌ ، فهدده بالقتل ؛ كما قتل ابن دارةَ ، فهذا سبب الإشكال لأن كُلا من هؤلاء الثلاثة شعراء ، وزُميَلْ على خلاف معهم ، فقتل ابن دارةَ ، وهدد أَرْطاةَ ، فهذا الذي سبَّب الإشكال في عزو البيت ، بين العلماء . وابن جني في (المبهج) تحدث عن أرطاة بن سهية ، ولم يذكر ابن دارةَ .

=

إني امـــرؤ تجِـــدُ الرجـــالُ عـــداوتي وَجْدَ الجِمالِ من الذُّباب الأزرقِ[١]

أراد : مِن عداوتي ، ألا تراه قال فيما بعد : وَجْدَ الرِّكاب من الذباب ، و (وَجْدَ الرِّكاب) منصوب هنا على أنه مفعول به ، أي أجِدُ من هذا ، موجود هذا ، وقد يجوز أن يكون منصوباً على المصدر ، والأول أظهر[٢] .

=

التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٣٠٤) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٢٣) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٤٨) ، والحيوان (٣/ ٣٩١) لأبي عثمان بن بحر الجاحظ ، المتوفى سنة ٢٥٥هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م ، والمعاني الكبير في أبيات المعاني (٢/ ٦٠٤) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، تحقيق : د. سالم الكرنكوي ، وعبد الرحمن يحيى بن علي اليماني ، الناشر : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ، ثم أخذَتها دار الكتب العلمية ، بيروت ، وصورتها ونشرتها ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، وجمهرة الأمثال (١/ ٣١) لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣٣٤- ٣/ ٢٠٣) ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ، والخزانة (٢/ ١٤٨-٤/ ٥٦١) .

(١) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٧٩) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٢٣) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٤٩) ، والحيوان للجاحظ (٣/ ٣٩١) ، وجمهرة الأمثال (١/ ٣١) ، والمعاني الكبير في أبيات المعاني (٢/ ٦٠٤) .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٣٠٤) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قوله : (وَجْدَ الركاب) ؛ هل تكون مفعولاً به ، أم مفعولاً مطلقاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني – رحمه الله – أن (وَجْدَ) تكون مفعولا به للفعل (يَجِدُ) قبلها ، على أنها مفعول به ثانٍ ، و (عداوتي) قبلها تكون مفعولا به أولَ للفعل (يَجِد) ، على اعتبار أن (يَجِدُ) من أخوات ظن ؛ التي تنصب مفعولين ، وقد أيد ابنَ جني على هذا الرأي المرزوقيُّ ؛ فقال : « ويجوز أن يكون (تَجِدُ) بمعنى : تَعْلَم ، ويكون (عداوتي) المفعول الأول ، و (وَجْدَ الرِّكاب) : المفعول الثاني »[(١)] .

وسار على الرأي ذاته : الأعلمُ ؛ فقال : « ونصَبَ (وَجْدَ الركاب) على المفعول بـ (تَجِد) ، أي : تجدون من عداوتي الذي تَجِدُه الإبل »[(٢)] .

ولابد من الإشارة إلى أن رواية البيت عند ابن جني قد يكون فيها تصحيف ؛ لأنه قال في البيت : (وَجْدَ الجِمال) ، وفي شرْح المتن : (وَجْد الركاب) ، وهذا هو الأصل عند كل مَن روى البيت ، وليس : (وجد الجِمال) .

فيجوز إعراب (وجد الركاب) أنّ : (وَجْدَ) مفعولٌ به ثانٍ ، منصوبٌ للفعل (تَجِدُ) ؛ الذي ينصب مفعولين .

---

(١) شرح المرزوقي للحماسة (١/ ٢٧٩) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٢٣) .

الرأي الثاني :

أنّ (وَجْد الرِّكَاب) هنا : مفعولٌ مطلق (مصدر) ؛ لأن الفعل قبله قد استوفَى فاعلَه ومفعولَه ، وأجاز هذا الرأيَ : الأعلمُ[1] ، فـ (عداوتي) مفعول به للفعل (تَجِد) ، والأصل كما يقول ابن جني أنه : (من عداوتي) ، لكنه حُذف حرف الجر ، وعلى هذا يكون (عداوتي) : منصوبًا بنزع الخافض .

(١) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٢٣) .

الترجيح :

قبل أن أرجح أحد الرأيين ؛ لابد من الحديث عن كلٍّ من : المفعول به ، والمفعول المطلق ، كما هو عند النحاة .

قال الزمخشري عن المفعول به : « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، في مثل قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، وبلغْتُ البلد ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال ، وغير المتعدي »[(١)] .

فهذا تعريف المفعول به ، وأنه هو الذي من خلاله يكون الحكم على الفعل قبله من ناحية التعدي واللزوم ، لأن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به ، بل يكتفي بالفاعل ، بخلاف الفعل المتعدي الذي يصل إلى المفعول به بنفسه فينصبه . والتعدّي أنواع : فهناك من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول به واحد ، وهناك ما يتعدى إلى مفعولين ، وهناك ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

وتحدث عن التعدي : ابنُ جني في (اللمع) ، وذكر ما يتعدى لمفعول به واحد ، ثم تحدث عن ما يتعدى إلى مفعولين ، وذكر الفعل (وجدت) الذي يكون بمعنى علمت ، فقال : « ووجدت بمعنى علمت ... »[(٢)] .

و (وَجد) من أخوات ظن ؛ ذكرها ابن جني في باب ظن وأخواتها ، واشترَط لها هذا الشرط ، وهي أن تكون بمعنى : علمت ، فإذا كانت كذلك ؛ صح لك أن تنصب بها مفعولين .

---

(١) المفصل للزمخشري (١/ ٥٨) .

(٢) اللمع ، لابن جني (١ / ٥٢) .

وأما المفعول المطلق ؛ فقد قال عنه ابنُ جني أيضاً في (اللمع) : « واعْلَم أن المصدر : كلُّ اسم دل على حدث وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظ واحد ، والفعل مشتق من المصدر »[١] .

وابن السراج يؤكد هذا المعنى فيقول : « والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفَعل زيد ؛ قياماً ... »[٢] .

ثم يذكر النحاة بعد ذلك أنواع المفعول المطلق ، وأنه يكون على ثلاثة أنواع ؛ هي : إما توكيد الفعل ، أو بيان النوع ، أو بيان العدد .

فتقول : قُمت قياماً ، وتقصد هنا : التوكيد ، وتقول : قُمت قياماً حسناً ؛ تقصد : البيان ، وتقول : قُمت قومَتين ؛ تقصد : بيان العدد .

فمصدر الفعل الذي يعمل فيه فعلُه ؛ يأتي على هذه الأنواع الثلاثة السابقة[٣] .

وذكر سيبويه – رحمه الله – المفعول المطلق وأنواعَه هذه مجمَلة ، في (الكتاب) ، وكان يسميه : الحَدَث[٤] .

وبعض النحاة يسميه : (المصدَر) ، وذكر سببَ ذلك الزمخشريُّ في (المفصل) ؛ فقال : « سُمي بذلك لأن الفعل يصدُر عنه »[٥] .

---

(١) اللمع لابن جني (١/ ٤٨) .

(٢) الأصول ، لابن السراج (١/ ١٥٩) .

(٣) الأصول ، لابن السراج (١/ ١٦٠) ، واللمع لابن جني (١/ ٤٨) .

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٥) .

(٥) المفصل الزمخشري (١/ ٥٥) .

والذي جعلني أذكر كلام سيبويه والزمخشري بعد كلام ابن جني وابن السراج ؛ هو : أن المفعول المطلق المسمى عند بعض النحاة بـ (المصدر) ؛ العاملُ فيه مصدَرٌ مثلُه ، أو مشتقّ منه ، أو وصف كاسم الفاعل ، واسم المفعول[١] .

والذي يترجح من خلال عرض المسألة ، وبسْط القول فيها : أن إعرابها (مفعولا به ثانيًا) ، منصوبًا للفعل (تَجِدُ) ؛ أولَى ، لأن الفعل (تجِد) من الأفعال التي تنصب مفعولين ، وشرْطُ نصبِه المفعولِين : أن يكون بمعنى عَلِمت ، والشاعر هنا بيّن أن عداوته لا تطاق ، ولا يَقدِر أحد أن يتحملها لشدة بأسها ، والعداوة أمر عقلي لا يُدرَك إلا بالعقل وليس أمراً حسيا ، ولأنه يتعلق بالمشاعر والأحاسيس القلبية ، فيكون الفعل (تَجِد) هنا بمعنى : تعلَم ، أي أنهم يعلمون أنهم لا يقدرون على تحمّل عداوته ، فلذلك إعرابها مفعولا به ثانيًا هو الأولَى من ناحية المعنى ، ومن ناحية الصنعة النحوية .

---

(١) أوضح المسالك ، لابن هشام (٢/ ١٨٣) .

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به ، والحال[١]

قال ابن جني :

وقال آخر[٢] ، (من البسيط) :

تركت ضأني تودُّ الذئبَ راعِيَها ... وأنها لا تراني آخرَ الأبدِ
الذئبُ يطرُقُها في الدهر واحدةً ... وكلَّ يوم تراني مُدْيَةً بيدي[٣]

راعيها : (مفعول ثان) ، ويؤنسك أنّ لِوَدِدْتُ مفعولين ؛ وقوع (أنّ) بعدها ، كوقوعها بعد (علمت) . وهذا لعمري ليس بقاطع ، كقولك : تحققت الحديث ، وتحققت أنك فاعل ، ولكنْ في وقوع (أنّ) بعدَها تأنيسٌ بتعدِّيها إلى مفعولين ، لأنها مما يقع بعد المتعدِّي إليهما . وقوله أيضاً ها هنا (راعيها) ؛

---

(١) وقد ورد شاهد آخر في الحماسة رقم (١٠٩) في باب الحماسة . التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (١/ ٣٨٩) .

(٢) لم أعثر له على قائل ، في جميع مواطن الاستشهاد به .

(٣) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٩٩) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٦٨) ، وشرح الحماسة للتبريزي ، (٢/ ٢٥٧) ، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، تحقيق : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، (ص ١٩٦) ، ومغني اللبيب (٥/ ٤٥٥) ، شرح شواهد المغني لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق وعناية : الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، المطبعة البهية ، مصر ، (١/ ٢٩٣) ، والأشباه والنظائر (٣/ ٩٨) ، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٢) ، لكن أغلب من ذكروا هذا البيت ؛ استشهدوا به على مجيء النكرة في أول جملة الحال مبتدأً في هذا البيت ، والشاهد : (مُدية بيدي) ، ما عدا شُراح الحماسة ؛ فقد تحدثوا عن كلمة (راعيها) .

معرِفةٌ يكاد يُوحِشك من كونه حالاً ، ولا يَبعُد عندي فيه الحال ، وذلك أنه لا يُومئ بهذا إلى راع معين ، وأنت أيضاً تجد (معناه) راعياً لها ، فلما كان المعنى معنى النكرة[١] .

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٨٧١) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (راعِيَها) ، هل تكون مفعولاً به ثانياً للفعل (تودُّ) ، أم تكون حالاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن كلمة (راعيها) هنا تكون مفعولا به ثانيًا للفعل (تَودّ) قبلها ؛ لأنه يجعل الفعل (تود) يتعدى إلى مفعولين ، قياساً له على ظن وأخواتها ؛ التي تتعدّى إلى مفعولين ، مع أن (تود) هنا ليست من أخوات ظن ، ولا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد فقط ؛ لكن ابن جني له وجه في ذلك : فهو يرى أن وقوع (أنّ) بعدها ؛ مثل وقوعها بعد ظن وأخواتها ، والثاني أن كلمة (راعيها) هنا معرفة ، ولو كان الفعل (تود) يتعدى إلى واحد ؛ لأصبح إعرابُ (راعيها) حالا ، والحال نكرة ، و (راعيها) هنا معرفة ، فلذلك يرى ابن جني أن (تودّ) تتعدى لمفعولين ، وتَسلَم القاعدة النحوية من الخوارم ، لأن الحال كما هو معلوم نكرة ، وقد ذكر صاحب (علل النحو) سببَ جَعْل الحال نكرة وجوباً ، فذكر سببين لذلك ؛ فقال : « أحدهما : أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب »[(١)] هذا السبب الأول الذي ذكروا ، أما الثاني فقال : « وهو أحد الوجهين ، أن الحال هي مضارعة للتمييز ، لأنك تبيِّن بها ، كما تبيّن بالتمييز نوعَ المميز ، فلما اشتركا فيما ذكرناه ، وكان التمييز نكرة ؛ وجَب أن تكون الحال نكرة »[(٢)] .

---

(١) علل النحو للوراق ، محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ابن الوراق ، المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، المحقق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، (١/ ٣٧١)

(٢) السابق (١/ ٣٧١) .

مما سبق يتضح أن الحال تكون نكرة ، ولا سبيل لكونها معرفة ، فلذلك أراد ابن جني أن يحل الإشكال القائم في الشاهد ، وقد قال المرزوقي في شرح الحماسة : « عَدّى (تود) إلى مفعولين ... ألا ترى أن وقوع (أن) بعده يقرِّب الأمر في التعدية للمفعولين ، وأنه يجري مجرى أفعال الشك واليقين ، كما تقول : ظننت أن زيداً منطلق »[١] .

يقصد المرزوقي هنا أن (تود) : متعدٍّ ، وإنْ خالف بعضُهم بأن (أنّ) المفتوحة يسبقها فعل من أفعال اليقين ، خلافاً للزمخشري - رحمه الله - في (المفصل) ؛ إذ يقول : « والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة ؛ يجب أن يُشاكِلَها في التحقيق »[٢] .

قال ابن يعيش شارحاً كلامه ، وموافقاً له : « أنّ المفتوحة معمولة لِمَا قبلها ، وأن معناها : التأكيد والتحقيق ، ومجراها في ذلك مجرى المكسورة ، فلذلك يجب أن يكون الفعل الذي تُبنَى عليه مطابقاً لها في المعنى ؛ بأن يكون من أفعال العلم واليقين ... »[٣] .

لكن المرزوقي يردُّ على هذا الرأي ؛ بقول الشاعر كُثيّر :

وَدِدتُ وما تُغنِي الودادة أنني لِمَا في ضمير الحاجبية عالم[٤]

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٩٩) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٥٤) .

(٣) السابق (٤/ ٥٥٤) .

(٤) البيت لـ (كُثيّر) وهو من الطويل ، ورد في الأغاني لأبي فرج الأصبهاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، تحقيق : سمير جابر ، (١٢/ ١٣٩) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٠٢- ١٠٩٩) ، وخزانة الأدب (٥/ ٣٨٣) .

في هذا البيت : وقعت (أن) المفتوحة بعد الفعل (تود) ، وهو هنا بمعنى (تمنيت) ، وليس من أفعال اليقين ، فلذلك جاز ؛ خلافاً لرأي الزمخشري وابن يعيش .

والأعلم – رحمه الله – يرى جواز نصب (راعيها) على أنها مفعول به ثانٍ للفعل (تود)[١] .

والتبريزي – رحمه الله – في (شرحه) قال إن (تـوَدّ) هنا تتعدّى إلى مفعولين[٢] .

فعلى هذا ؛ يجوز أن نعرب (راعيها) مفعولا به ثانيًا للفعل (تود) ، لأنه يحمل بعضَ الصفات التي تجعله متعدِّيًا لمفعولين .

---

(١) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٦٨) .

(٢) شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٢٥٧) .

الرأي الثاني :

هو أن نعرب كلمة (راعيها) هنا : حالا ، ومن المعلوم أن مِن شروط الحال : أن تكون نكرة ، والذي يقوّي هذا الرأي : أن (راعيها) ، - وإن كانت معرفة - ؛ إلا أنها نكرة في المعنى ، فلا يُعلَم مَن المقصود بالرعي هنا على وجه التحديد ، فلذلك يرى ابن جني أنها تحمل معنَى النكرة ، فجاز لك إعرابها حالاً ، ولو كانت معرفة .

وقد ورد مجيء الحال معرفة ، ولكن النحاة حملوا ذلك على الشذوذ ، أو التأويل[(١)] .

ومن ذلك ؛ قول العكبري في (إعراب ما يُشكِل من ألفاظ الحديث) : « قد تجِيء الحال معرفة »[(٢)] . وذَكر حديث مرداس الأسلمي : « يذهب الصالحون ؛ الأول ، فالأول »[(٣)] .

وعلى هذا الحديث ؛ أجاز يونسُ ، والكوفيون : أن يأتي الحالُ معرفة[(٤)] .

والذي يقوِّي هذا الرأي هنا : أنّ كلمة (راعيها) هنا معرفة ، ولكنها نكرة في المعنى ، والأمر الآخر : أن الحال قد جاءت معرفة ، وإنْ كان هذا قليل ، ولا يقاس عليه .

وقد قال الأعلم : « ونَصَبَ (راعيها) على الحال ؛ لأنه في معنى النكرة ،

---

(١) الكتاب (١/ ٣٧٣-٣٩٤) ، والمقتضب (٣/ ٢٣٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦) ، وشرح الكافية (٢/ ٧٣٤) ، وغيرها .

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (١/ ١٧١) .

(٣) السابق .

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٥٨٠) .

وإن كان مضافاً إلى معرفة »[١] .

فهو بهذا أيضاً ؛ يعطي هذا الرأي وجهًا ، وقال بالرأي ذاته ، في جواز إعراب (راعيها) حالاً: المرزوقيُّ[٢] - رحمه الله - .

(١) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٦٨) .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٩٩) .

الترجيح :

هذه المسألة – وإنْ كانت سهلة المأخذ ، قريبةَ المتناول – ؛ إلا أنها أرجَعتنا إلى مسألة كبرى ، الخلافُ فيها دائرٌ ومعروف ، وهي مسألة : (الأفعال التي تنصب مفعولين ؛ أصلُهما مبتدأ وخبر) ؛ هل هي تنصب مفعولين ، أم أنها تنصب مفعولاً ، والثاني يكون حالاً ؟ .. فالفراء – رحمه الله – يقول : « إنّ هذه الأفعال لمّا طلبت اسمين ؛ شُبِّهت من الأفعال بما يَطلب اسمين ، أحدُهما مفعول به ، والآخر حال ، نحو : أتيت زيداً ضاحكاً »[١] .

وذهب في تأكيد رأيه إلى أنْ رَدَّ على مَن ضعَّف رأيَه بأن المفعول الثاني يَكثُر أن يكون معرفة ، فلا سبيل إلى كونه حالاً ، فقال : « المعرفة إذا وقفت هناك قائمة مقام النكرة ، كما قامت مقامها في نحو : طلبته جهدك وطاقتك ، ورَجع عودةً على بدئه ، وأرْسَلها العراك ، وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالاً باتفاق ، لوقوعها موقع النكرات »[٢] .

لكن أبا حيان – رحمه الله – يخالفه ، ويردّ عليه ؛ فيقول : « وما ذهب إليه البصريون ؛ هو الصحيح ، بدليل أن المفعول الثاني في هذا الباب يكون معرفة ، ومضمراً ، واسماً جامداً ؛ كالمفعول به ، ولا يكون شيءٌ من ذلك حالاً »[٣] .

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٤٥٣) .

(٢) السابق (٢/ ٤٥٣) .

(٣) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ؛ محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين ، الأندلسي الغرناطي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (٦/ ٦)

والأمر الآخر : أن الحال يأتي بعد تمام الكلام ، بخلاف المفعول الثاني الذي يكون من أصل الجملة والكلام ، قال ابن جني في (اللمع) في تعريف الحال : « الحال وصفُ هيئة الفاعل أو المفعول به ، وأما لفظُها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام »[١] .

فعلى هذا ؛ من ناحية القواعد يقرب كونها مفعولاً به ، أما من ناحية المعنى فإعرابها حالاً أقرب ، وذلك لأن المقصود من راعيها ، ليس راعي محدد بذاته ، وإنما البيت يصف حال الرعاة .

والذي يظهر لي بعد بَسْط القول : أن الأمرَين هنا بدرجة واحدة ، لأن لكل رأيٍ حجةً وقوةً ، وقد وضّحت - فيما سبق - حجةَ كل رأي ، وعلى ماذا يستند .

---

(١) اللمع ، لابن جني (١/ ٦٢) .

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به ، والبدل

قال ابن جني :

وقال أبو الطَّمَحَانِ القَيْنِيُ[١] ؛ (من الطويل) :

وقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ[٢]

حديث (إذا) في هذا البيت طريفٌ ، وذلك أنّ (إذا) وقعت هنا موقعاً غريباً ، لأنها عندنا بدلٌ من (غَدٍ) ، وفي موضع جرٍّ ، فكأنه قال : يا لهف نفسي مِنْ إذا راح أصحابي ، إلا أن هذا بغير توسُّط المبدَل منه يَقبُحُ ، لأن (إذا) قلّما تباشر الجار . على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا (حتى إذا كان كذا جرى كذا) ؛ إلى أن (إذا) مجرورةُ الموضع بـ (حتى) ، وهذا البيت يؤكد الاعتدادَ

---

(١) قال ابن جني في المبهج : « الطَّمَحَانِ : علم مرتجل ، وهو : فَعَلان من طَمَح بأنفه وبصره إذا تكبر ... والقين عندهم : الحدَّاد ، وكل صانع قين ، والقين أيضاً موضع القيد من البعير » . المبهج (ص ١٧٢-١٧٣) . وأبو الطَّمَحَانِ القَيْنِيُ هو حَنْظَلَةُ بن الشّرقِي ، وقيل رَبيعة بن عوف ابن غنْم بن كنانة بن جسر ، ينتهي نسبه إلى قضاعة ، كان نديماً للزُبير بن عبد المطلب ، وهو من الشعراء المخضرمين ، أدرك الجاهلية والإسلام ، أسلم ولم يرَ الرسول صلى الله عليه وسلم . كان ضعيف الدين ، وهو صاحب البيت المشهور :

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم دُجَى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١٥٦) ، والخزانة (٨/ ٩٤) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٨٣) .

(٢) ورد البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٨٨٧) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٧٥٣) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٨٣) ، ومعجم الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن ابن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، تحقيق : الشيخ بيت الله بيان ، ومؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ، (١/ ١١١) ، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤) ، ومغني اللبيب (١/ ١٢٨) .

بالمُبدَل منه ، وأنه ليس في حكم الساقط ألبتة ، ويجوز أن تكون (إذا) بدلاً من قوله : (من غد) فتكون (إذا) على هذا منصوبة الموضع ؛ نَصْبَ المفعول به ، أي أتلهف من هذا ، كقولك : أتظلم من زيد ، وأرغب في جعفر ، ألا ترى أن عبارة (أتظلم من زيد) تعني : أشكو زيداً ، كما أن عبارة (مررت بزيد) تعني : جُزْتُ زيداً . وقد أجاز أبو العباس أن تقول : إذا يقوم زيد ؛ إذا يقعد جعفر ، على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء ، والثانية مرفوعة لكونها خبراً عن الأول ، حتى كأنه قال : وَقْت يقوم زيد ؛ وَقت يقعد عمرو . وإذا جاز رفعُهما من هذين الوجهين ؛ كان نصبُها على مذهب المفعول به أقرب مأخذاً ، ولا يجوز أن تكون (إذا) ظرفاً للهف ، لانقلاب المعنى ، ألا ترى أنه لا يريد أن يتلهف وقت رواح أصحابه وتأخره عنهم ، وإنما يريد أنه يتلهف الآن لغد من أجله ، وأجل ما يحدث فيه[١] .

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٦٩٩) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (إذا) ، هل تكون مفعولاً به ، أم تكون بدلاً من (غد) ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني – رحمه الله – : أن (إذا) هنا بدل من (غد) ، و (غد) قبلها دخل عليها حرفُ الجر ، والبدل لابد أن يَتْبَعَ المبدَل منه ، أي أن العامل في البدل لابد أن يعمل في المبدَل منه ، و (إذا) – كما يقول ابن جني – يَقِلُّ دخول حروف الجر عليها ، وقد استَشْهَد بأبي الحسن الأخفش – رحمه الله – لأن الأخفش يرى صحة دخول حروف الجر على (إذا) [١] ، فتخرج حينئذ عن الظرفية ، ويستدل بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[٢] : أنّ (حتى) هنا دخلت على (إذا) ، فعلى هذا تكون (إذا) مجرورةً بـ (حتى) ، وابن جني يوافق الأخفش في ذلك ، وابن مالك[٣] أيضاً ، في صحة دخول حرف الجر على (إذا) . ونجد المرزوقي يؤكد على أن البدل إذا جاء مؤكِّداً للمبدل منه ؛ يجوز أن يُجعَلَ مكانَه ، ويَرى مثل رأي ابن جني : أن هذا البيت يؤكد على أن المبدل منه ليس في حكم الساقط والمستَغنَى عنه بسبب البدل ؛ فيقول : « من شرط البدل أن يلقى (يُلغي) المبدَل منه ، ويُجعل مكانه ، وإذا كان كذلك ؛ لم يَجُزْ أن يَلِيَ (إذا) العاملُ في (غد) ، وهو (على) أو (من) في الروايتين[٤] .

---

(١) الهمع (٢/ ١٣٢) .

(٢) سورة الزمر ، الآية (٧٣) .

(٣) الهمع (٢/ ١٣٢) .

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٨٨٨) .

وقد ذكر ابن هشام البيتَ في (المغني) ، وعلّق عليه بقوله : « إن (إذا) في موضع جر بدلاً من (غد) »[١] ، وذلك في سياق بيان خروج (إذا) عن الظرفية ، وذكر أيضاً رأي ابنَ مالك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية ، وإذا كنتِ عليّ غضبَى »[٢] .

فـ (إذا) هنا ؛ يقول ابن مالك إنها جاءت مفعولاً به للفعل (أَعلم) ، على تقدير : إني لأعلم وقت رضاك من غضبك[٣] .

فيصح إعرابُ (إذا) هنا (بدلا) من (غد) قبلها ، في محل جر . والذي سوَّغَ لابن جني هذا الإعرابَ أنه يرى : أنّ (إذا) ؛ لا تلزَم الظرفية ، ويصحّ أن تَخرُج عنها ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش في المسألة[٤] ، وابن مالك كذلك[٥] – رحمهم الله جميعاً – ؛ فهم لا يرون أن (إذا) تلزم الظرفية ، بل يصح إعرابُها : مفعولاً به ؛ كما في الحديث السابق ، ومبتدأً ؛ كما في قوله تعالى : ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾[٦] ، ومجرورة بـ (حتى) ؛ كما ذكرنا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[٧] .

فعلى هذا ؛ يصح لنا إعرابُ (إذا) هنا : بدلا ، في محل جر ، ونُخرِجها عن الظرفية .

---

(١) المغني (٢/ ٧٩) .

(٢) صحيح البخاري (٩/ ٣٢٥) .

(٣) المغني (٢/ ٧٩) .

(٤) همع الهوامع (٢/ ١٣٢) .

(٥) السابق (٢/ ١٣١) .

(٦) سورة الواقعة ، الآية (١).

(٧) سورة الزمر ، الآية (٧٣) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن (إذا) يجوز لك أيضاً أن تعربها في موضع نصب من شبه الجملة قبلها (من غدٍ) ، لأن (مِن غد) في محل نصب مفعول به ، وقد أيده المرزوقي في (شرحه) ؛ فقال : « ويجوز أن يكون نصباً بدلاً من الموضع (من غد) ، أو (على غد) ، العامل والمعمول فيه جميعاً ، لأن موضعهما نُصِبَ على المفعول »[(١)] .

والذي يؤكد ذلك : تقديرُك الكلامَ على : (أتلهف من غد) ، فتكون (إذا) في محل نصب مفعول به .

وذَكرَ – رحمه الله – ما يؤيد رأيه ، وهو رأي أبي العباس في تجويزه نحو قولك : إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعُد جعفر ، فتكون (إذا) الأُولَى مرفوعة بالابتداء ، و(إذا) الثانية مرفوعة لأنها خبر . وقد ذكر ابن جني في (المحتسب) عند قوله تعالى : ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾[(٢)] : أن (إذا) الأولى مبتدأ ، رُفِعت بالابتداء ، و(إذا) الثانية مرفوعة لأنها خبر عن (إذا) الأولى[(٣)] .

ونجد ابن جني لا يكتفي بإجازة خروج (إذا) عن الظرفية ، بل يرى هنا عدم جواز إعرابها ظرفاً ؛ لأن في ذلك مخالفةً للمعنى المراد ، لأن الشاعر يريد أن يتلهف الآن ، وليس غداً ، لأن الوقت الذي يذهب فيه أصحابُه غداً ، وهو يريد أن يتلهف الآن ! .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٨٨٨) .

(٢) سورة الواقعة ، الآية (١ – ٣) .

(٣) المحتسب ، لابن جني (٢/ ٣٠٦) .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من الكلام حول (إذا) ، وهل هي ظرفية ، أم يجوز لك أن تُخرِجها عن الظرفية ؟

للعلماء في ذلك أقوال : يقول ابنُ هشام في كتابه (مغني اللبيب) - وقد عقد فصلاً تحدّث فيه عن خروج (إذا) عن الظرفية ، يقول في افتتاحه : « وزعم أبو الحسن في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ : أن (إذا) جُرَّ بـ (حتى) ، وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ فيمن نَصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ : أن (إذا) الأولى مبتدأ ، والثانيةَ خبرٌ »[(١)] .

وقد ذكر الأمير في (حاشيته على المغني) : أن الزمخشريَّ ، وابنَ مالك يوافقان الأخفش[(٢)] ، وإن كان ابن هشام قد نصَّ على ذِكر ابن مالك فيما بعد ، وأنه يُجِيز إعرابَها مفعولاً به[(٣)] .

وقد استدل المُجِيزون بما يلي :

١ - قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[(٤)] .

٢ - قوله تعالى : ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ...﴾[(٥)] الآيات .

٣ - قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية ، وإذا كنتِ عليَّ غَضبَى »[(٦)] .

---

(١) المغني (٢/ ٧٦) .

(٢) حاشية الأمير على المغني (١/ ٨٦) ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى الحلبي البابي .

(٣) المغني (٢/ ٧٩) .

(٤) سورة الزمر ، الآية (٧٣) .

(٥) سورة الواقعة ، الآية (١) .

(٦) رواه البخاري ، في كتاب النكاح (٩/ ٣٢٥) .

٤ - قول الشاعر :

وبعدَ غَدٍ يا لهفَ نفسي مِن غدٍ إذا راح أصحابي ولستُ برائح[١]

فموضع الشاهد في الأول : (إذا) ؛ فهي هنا مجرورة بـ (حتى) .

وقد ذكر ذلك المرادي في (الجنى الداني) ؛ فقال عن هذه الآية : إنّ لك فيها وجهين ، فذكر الأول هنا ، والثاني في ما بعد ، وهو : أن تكون (إذا) هنا مجرورة ، وقال : إن هذا كثيرٌ في القرآن ، ونَسَبَ هذا القولَ لابن مالك[٢] .

والشاهد الثاني : أن (إذا) الأولى مرفوعة مبتدأ ، والثانية مرفوعة أيضاً خبرٌ .

والشاهد الثالث : أن (إذا) هنا جاءت مفعولاً به للفعل (أعلم) ، على رأي ابن مالك .

والشاهد الرابع : أنها تحتمل الوجهين : بدلا من (غد) ، في محل جر ، أو بدلا من شبه الجملة (من غد) ، في محل نصب مفعول به ، وهذا رأي ابن جنّي - رحمه الله - .

وقد رد ابن هشام والسيوطي - رحمهما الله - على هذه الشواهد ، وقالا إن جمهور النحاة أنكروا ذلك كلَّه[٣] . وقالا في الشواهد ما يلي :

الشاهد الأول : أن (حتى) هنا حرف ابتداء ، ولا عملَ له ، و(إذا) في موضع نصب ، قال صاحب (الجنى الداني) : « الوجه الثاني : أن تكون (حتى)

---

(١) سبق تعريفه في أول المسألة .

(٢) الجنى الداني (ص٣٧١) .

(٣) المغني (٢/ ٨٠) ، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٢) .

ابتدائية ، و(إذا) في موضع نصب على ما استقر لها ، وبه جَزم أبو البقاء ، وجوَّزَ الزمخشري الوجهين ، وأشار الفارسي في التذكرة إلى جواز الوجهين »[١] .

الشاهد الثاني : أن (إذا) الثانية هنا بدلٌ من (إذا) الأولى ، والأُولى ظرف ، وجوابها محذوف ، وسببُ حذفه ؛ يقول ابن هشام : « لفهم المعنى ، ومنه طول الكلام وتقديره بعد (إذا) الثانية ، أي : انقَسم أقساماً ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ »[٢] .

الشاهد الثالث :

ظرف لمحذوف ، هو مفعول أعلم ، أي شأنك ونحوه .

الشاهد الرابع : أن (إذا) في البيت ظرف للهف ، وقد قال ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين من (الأمالي) ، في جواب السؤال السابع من الأسئلة الثمانية التي جاءته من الموصل ؛ قال : « العامل في الظرف : المصدر الذي هو اللهف »[٣] .

بعد بسط الآراء ، وبيان أن (إذا) قد تَخرُج عن الظرفية عند بعض النحاة ، وبعضهم - بل أغلبُهم - يمنعون ذلك ؛ فإن الراجح هنا من ناحية القاعدة النحوية ، واطِّراد الصنعة النحوية الذي عليه جمهور النحاة : كونُها (بدلاً) ، ولا تخرج عن الظرفية ، أما إذا راعيت المعنى المراد من البيت الذي ذكره ابن جني ، ومقصوده الخارج عن الظرفية ؛ فيجوز لك إعرابُها مفعولا به .

---

(١) الجنى الداني (ص ٣٧٢) .

(٢) المغني (٢/ ٨٠) .

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨) .

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به ، والنصب على نزع الخافض

قال ابن جني :

وقال ابنُ عَنْقَاءَ الفَزارِيّ ، يمدح عميلة الفزاري[١] ؛ (من الطويل) :

فقلتُ لـه خَـيراً وأثـنيت فعلَـه ... وأَوفاك ما أَسْدَيْتَ مـن ذَمَّ أو شَـكَرْ[٢]

---

(١) هو أُسيد بن عَنْقَاءَ الفَزارِيّ ، كما في أمالي القالي ، يقول عنه في الأمالي : كان أسيد بن عَنْقَاءَ الفَزارِيّ من أكثر أهل زمانه وأشدّهم عارضة ولساناً ، فطال عمرُه ، ونكبه دهرُه ، واختلت حالته ، فخرج عشية يتبقل لأهله ؛ فمر به عُمَيْلَة الفَزارِيّ فسلم عليه ، وقال : يا عم ، ما أَصَارك إلى ما أرى من حالك ؟ فقال : بَخِل مثلُك بماله ، وأصونُ وجهي عن مسألة الناس ، فقال : والله لئن بقيت إلى غد لأُغيِّرَن ما أرى من حالك ، فرجع ابنُ عَنْقَاءَ إلى أهله فأخبرها بما قال له عُمَيْلَة ، فقالت له : لقد غرَّك كلام غلام في جنح ليل ، فكأنما ألقَمتْ فاه حجراً ، فبات متململاً بين رجاء ويأس ، فلما كان السَّحَر ؛ سمع رغاء الإبل ، وثغاء الشاء ، وصهيل الخيل ، ولَجَب الأموال ؛ فقال : ما هذا ؟ فقالوا هذا عُمَيْلَة ؛ ساق إليك ماله ، قال فاستخرج ابن عَنْقَاءَ ، ثم قسم ماله شطرين ، وساهَمَه عليه ، فأنشأ ابنُ عَنْقَاءَ يقول :

رآني على ما بي عُمَيْلةُ فاشتكى ... إلى ماله حالي أَسَرَّ كما جَهر

دعاني فآساني ولو ضَنَّ لَمْ أَلُمْ ... على حين لابد ويرجى ولا حضر

فقلتُ لـه خيراً وأثنيت فعلَه ... وأوفاك ما أوليت من ذَمَّ أو شَكَرْ

أمالي القالي : أبو علي القالي ، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان ، المتوفى سنة ٣٥٦ هـ ، رتبها : محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م ، (١/ ٢٣٧) .

(٢) وقد ورد هذا البيت في عيون الأخبار ، أبو محمد عبد الله بن سلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، تحقيق : الدكتوريوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ ، (٣/ ١٨٠) . وأمالي القالي (١/ ٢٣٧) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١١١٠) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٠٦) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٢٦٦) .

أراد : أثنيت على فعله ، فحذف الحرف ، فوَصَل الفعل على العبرة في ذلك .

ويجوز أن يكون عدَّى (أثنيت) بنفسه ، لما كان في معنى : مدحتَ ، وقرظت [١].

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٨٧٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُـه : (فِعلَـه) ، هـل تكـون منـصوبة بنـزع الخـافض ، أم تكـون منـصوبة بالفعـل (أثنيـت) مفعولاً به ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني – رحمه الله – أن (فِعلَه) هنا منصوبة على نزع الخافض ، لأن أصل الكلام عنده (على فعله) ، فحَذَف حرفَ الجر ، فتعـدَّى الفعـلُ بنفـسه ، فنـصَب المفعـولَ بـه ، وقـد وافـق ابـنُ جنـي – رحمـه الله – في ذلـك : شراحَ (الحماسة) ؛ إذ يقـول المرزوقـي : « فقلـت لـه خـيراً » ، يقـول : شـكرته عـلى اصطناعه ، وأثنيت على فعله »[(١)] .

فهو هنا في الشرح يذكر حرف الجر المحذوف ، ويعيد أصل الكلام إلى مـا كان عليه . ونجد الأعلم يوضح المسألة أكثر ، وينص على الحـذف والإيـصال صراحة ، فيقول : « وقوله (وأثنيت فعله) أي : على فعلـه ، فحـذف وأوْصَـل الفعل ، وسوَّغ له ذلك أن معناه : شَكرْتُ فعلَه وحَمدته »[(٢)] .

فالأعلم يذكر حرفَ الجر المحذوف ، والسببَ المسوِّغَ للحـذف ، وسـيبويه – رحمه الله – ذكر عدة شواهد على حذف حرف جر ، والنصب على نـزع الخـافض ، شرحها الإمام السيرافي – رحمه الله – في (شرح أبيات سيبويه) ؛ منها : قول خُفَافُ ابن نُدْبَةَ[(٣)] – وقيل عَبّاسُ بن مِرْدَاسِ[(٤)] –:

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١١١٠) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٠٦) ، وقال التبريزي بالرأي ذاته (٢/ ٢٦٦) .

(٣) خُفَافُ بن عُميرَ بن الحارث بن الشريد السُلمي ، من مضر ، أبو خراشة : شـاعر فـارس أسـود اللون . أسلم ، أكثر شعره مناقضات مع عَبّاسُ بن مِرْدَاسِ . الأعلام (٢/ ٣٠٩) .

(٤) عبّاسُ بن مِرْدَاسِ بن أبي عامر بن جارية بن عبد بن عبس بن رفاعة بن الحارث بن بهثة بن سليم ابن منصور السُلمي ، أبو الهيثم ، أسلم قبل فتح مكة . أسد الغابة أبو الحسن علي بن أبي الكرم =

فقـال لِي قَـوْلَ ذِي رَأيٍ ومَقدِرَةٍ مُجَـرِّبٍ عَـاقِلٍ نَـزْهٍ عَنْ الرَّيَبِ
أَمَرْتُكَ الخيرَ فَافعَلْ ما أَمرْت بـه فقد جعَلتُك ذا مَال وذا نسَب[١]

فالشاهد هنا : حذفُ حـرف الجـر ، وتعديـةُ الفعـل بنفـسه إلى (الخـير) ، وأصل الكلام ؛ أن يقول : أمَرتك بالخير[٢] .

ومن ذلك أيضاً ؛ قول الفرزدق[٣] :

مِنّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحة وجُوداً إذا هَبّ الرياح الزعازع[٤]

فالشاهد هنا : حذف حرف الجر في قوله : (منـا الـذي اختـير الرجـال) ، فالأصل أن يقول « من الرجال »[٥] .

فعلى هذا ؛ يجوز حذف الجر هنا ، والنَصْبُ على نزع الخـافض ، وقـد قـال الشاطبي : بشرط أن لا يؤدي الحذفُ إلى اللبس[٦] ، وهذا متحقق هنا .

=

محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ، عز الدين ابـن الأثـير ، المتـوفى سنة ٦٣٠ هـ ، تحقيق : علي محمد معوض ، عـادل أحمـد عبـد الموجـود ، دار الكتـب العلميـة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (٣/ ١٦٧) .

(١) في الكتاب (١/ ٣٧) ، لكنه منسوب لعمرو بن معد يكرب .

(٢) شرح شواهد سيبويه (١/ ١٧١) .

(٣) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، شاعر من أهل البـصرة مـن شـعراء الطبقة الأولى . الأعلام (٨/ ٩٣) .

(٤) ديوان الفرزدق والبيت من الطويل ، ضبط معانيه وشروحه : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، (٢/ ٧١) ، الكتاب (١/ ٣٩) .

(٥) شرح شواهد سيبويه (١/ ٢٨٢) .

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي للإمام أبي إسـحاق إبـراهيم بـن موسـى الشاطبي ، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الأول ، فقط ، ولكل جزء محقِّق ، الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء الـتراث الإسـلامي ، جامعـة أم القـرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، (٣/ ١٤٨) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن الفعل (أثنيت) لَمَّا كان فعلاً لازماً ، واللازم لا يتجاوَز فاعلُه ، فيُكتفَى برفع فاعله ، لكنه هنا نَصَب المفعول به ، وذلك لأن الفعل (أثنيت) يتضمن معنَى غيرِه من الأفعال المتعدية ، كما ذكر ابن هشام في (المغني) الأمورَ التي يَتعدَّى بها الفعلُ القاصرُ (اللازم) ، ومنها : (التضمين)[١] ، وذكر شاهداً على ذلك ؛ قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٢] ، و (فرقت زيداً) ؛ قال – رحمه الله – : « لِتضمُّنِها معنى (خاف) ، و (امتهن) ، و (أهلَك) »[٣] .

فعلى هذا ؛ يجوز أن نُضمِّن الفعل (أثنيت) اللازمَ ؛ معنَى الفعل المتعدِّي (شكرت) و(قرظت) ؛ كما يرى ابن جني – رحمه الله – .

---

(١) المغني (٥/ ٦٩١) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (١٣٠) .

(٣) المغني (٥/ ٦٩١) .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من ذِكر نبذة مختصرة عن كلٍّ من ، التضمين ، والنصب على نزع الخافض .

فالنزع في اللغة : يقال نزعت الشيء من مكانه ؛ أنزِعه ، نزْعاً : قلعته[١] .

والخافض : الخفض ؛ الدَّعَة ، يقال : عَيْشٌ خافِض ، وهُمْ في خَفْض من العيش ، والخفْضُ والجر واحد ، وهما في الإعراب بمنزلة : الكسر في البناء في مواصفات النحويين[٢] .

وأما تعريف المصطلح عند النحاة فهو : (الاسم المنصوب بفعلٍ ؛ حقُّه : أن يتعدى بالحرف ، لكنه حُذف عند تعيُّنه ؛ استغناءً عنه ، سماعاً أو قياساً ، لوصول الفعل إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[٣] ، أي : مِن قومه[٤] .

وأما المنصوبُ على نزع الخافض ؛ فله ثلاث أحوال :

الأولى : أن يُحذَف قياساً مطَّرداً ، وذلك مع الأحرف المصدرية (أنّ وأنْ) ، وزاد ابن هشام رحمه الله : (كي)[٥] .

---

(١) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (٣/ ١٢٨٩) .

(٢) السابق (٣/ ١٠٧٥) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية (١٥٥) .

(٤) شرح الكواكب الدرية ، لأبي عبد الباري الأهدل ، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية ، تأليف : محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، (٢/ ٣٥٨) .

(٥) أوضح المسالك (٢/ ١٦١) .

وقد اشترط ابن مالك لهذا الحذف : أن يُؤْمَنَ اللبسُ [١] .

الثانية : حذفٌ جائزٌ في سعة الكلام المنثور والمنظوم ، فيما سُمع من أفعال عن العرب ، استُعمِلَت مرة متعدِّيَةً بنفسها ، ومرةً متعدِّية بحرف الجر ، مع الاتحاد في اللفظ والمعنى [٢] ؛ وهي : (شكر ، نصح ، وَزَن ، كال يكيل .. يقال : شكرت له ، وشكرته ، ونصحت له ، ونصحته ، ووزنت له ، ووزنتُ ماله ...) ، وهذه الأفعال موقوفة على السماع [٣] .

الثالث : حذفٌ سماعيٌّ ، مخصوصٌ بالضرورة .

وإن كان ابن هشام يخص هذا النوعَ بالشِّعر ؛ فيقول : « وسماعِيّ خاص بالشعر » [٤] ، لكنه قد ورد في النثر أيضاً ، وفي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حكم الكلمة التي نُزِع منها الخافض ؛ فيقول الشاطبي – رحمه الله – في (شرح الألفية) ، لقول الناظم :

وعُدَّ لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنْجَرّ

---

(١) قال في الألفية :

وعدلاً لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمُنْجَرّ

نقلاً وفي أنّ وأنْ يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

(٢) شرح الرضي (٤/ ١٣٦) ، المقاصد الشافية (١/ ١٢٨) ، أوضح المسالك (٢/ ١٥٩) ، المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم ، إبراهيم سليمان البعيمي ، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام النشر ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، (١/ ٢٧٦) .

(٣) أوضح المسالك (٢/ ١٥٩) .

(٤) السابق (٢/ ١٥٩) .

يعني : أن الحرف إن حذف ؛ فلابد للمُنْجَرِّ به من النصب ، فيصير الفعل متعدياً بنفسه بالعَرَض ؛ كالمتعدي بحق الأصل ، وذلك لأنه إذا تعلق به الجار ؛ فقد صار موضعُه نصباً[١] .

والآن أنتقل إلى بيان التضمين ، فالتضمين - كما عرّفه - مجمعُ اللغة العربية في القاهرة : « أن يؤدي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير ؛ مؤدَّى فعلٍ آخرَ، أو ما في معناه ، فيُعطَى حكمه في التعدي واللزوم »[٢].

وذلك مثل قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[٣] ، فالفعل (عزم) متعدٍّ بحرف جر ، لكنه هنا تعدَّى بنفسه ؛ لأنه ضمَّنه معنى الفعل المتعدي بنفسه ، وهو : نَوَى[٤] .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي ، لا سماعي ؛ بشروط ثلاثة :

الأول : تَحَقُّق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَن معها اللبس.

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي[٥] .

وقد تحدث ابن جني عن التضمين في باب « استعمال الحروف بعضِها مكان بعض »[٦] .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ١٤٢) .

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ، ص ٦ ، النحو الوافي (٢/ ٥٨٧) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٣٥) .

(٤) التبيان (١/ ١٨٨) ، البحر المحيط (٢/ ٥٢٥) ، مغني اللبيب (٥/ ٦٩١) .

(٥) النحو الوافي (٢/ ٥٨٧) .

(٦) الخصائص (٢/ ٣٠٦) .

وبعد هذا البيان ؛ يتضح أن ابن جني يرى أن الفعل (أثنيت) هنا مما يتعدى بحرف جر ، لكنه جاء متعديًا دون حرف الجر ، فعلى هذا يكون عنده أنّ الفعلَ نَصَبَ المفعول به بعده ؛ إما بنزع الخافض ، وشرحنا المقصود بنزع الخافض وأحواله ، وإما نَصَبَ المفعول به ؛ لأنه تضمن معنى الفعل (مدَحْتُ ، وقرَظت) المتعدية بنفسها .

فلو قلنا بالرأي الأول ؛ لَكان النصبُ على نزع الخافض ، ولو قلنا بالثاني ؛ لكان النصب بالفعل .

والذي يترجح هنا : أن نُعرِبه على التضمين ، أي : تضمينُ الفعل معنى الفعل الآخر ، والنصب بعده على المفعول به ، لا على نزع الخافض ، لأن نزع الخافض سماعي ، ولا يقاس عليه ؛ كما بينت ، إلا مع (أنّ وأن) ، وزاد ابن هشام (كي) ، أما غير ذلك ؛ فيُلتَزَم فيه بالسماع.

وأما التضمين ؛ فهو كما يرى مجمع اللغة أنه : قياسي بالشروط الثلاثة ، وهذه الشروط متوفرة هنا ، فالمناسبة بين الفعلين موجودة ، والقرينة التي تدل على الفعل المضمَّن مذكورة ، وهي : إرادة المدح والثناء ، وهذا يلائم البلاغة والمعنى ، لأنّ قصْدَ الشاعر هنا : بيانُ المدح والثناء على صاحب الفعل ، أو مَنْ قام بالفعل ، من أجل هذا : يترجح كونُها مفعولا به ، منصوبًا بفعل مضمَّنٍ معنَى فعلٍ متعدٍّ .

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق ، والصفة

قال ابن جني :

وقال أيضاً[١] ؛ (من الطويل) :

ولكِنْ عَرَتْنِي مِنْ هَواكِ ضَمانَةٌ كَما كُنتُ ألقَى مِنكِ إذْ أنا مُطْلَقُ[٢]

يجوز أن تُعلَّق (مِنْ) بنفس (عَرَتْنِي) ، فلا يكون فيها إذًا ضمير لتعلقها بالظاهر ، فهو كقولك : أخذت من المال ، وشربت من الماء . ويجوز أن يكون

---

(١) هو جَعْفَرُ بنُ عُلْبَة بن ربيعة الحَارِثِيّ ، أبو عارم : شاعرُ غزل مُقِلّ ، من مُخضرَمِي الدولتين الأموية والعباسية ، كان فارساً مذكوراً ، في قومه ، وهو من شعراء (الحماسة) لأبي تمام ، وصاحب الأبيات التي منها :

هوايَ مع الركب اليماني مُصْعِدُ جنيبٌ وجثماني بمكة مُوثَقُ

وكانت إقامته في نجران ، وحُبس بها متهَماً بالاشتراك في قتل رجل من بني عقيل اسمه (خشينة) ، ثم قتله عقيل السري بن عبد الله الهاشمي ، عامل المنصور على مكة ، قَصاصاً ، وقيل قتله رجل من بني عقيل ؛ اسمه رحمة بن طواف . الأعلام للزركلي (٢/ ١٢٥) .

(٢) البيت ورد في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٤٤) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٢٠) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٢) ، والأغاني (١٣/ ٥٨) ، ولسان العرب (١٣/ ٢٦٠) ، والمحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٢١٧) ، وتاج العروس : محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بالمرتضى الزبيدي ، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (٣٥/ ٣٣٨) ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (١/ ١٢٠) ، وشرح ديوان حماسة أبي تمام لأبي العلاء المعري (١/ ٥٩) ، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٠٧) .

وكلمة (ضمانة) هنا في البيت ؛ وردت (صبابة) أيضاً ، فمَن رَوى البيت بـ (صبابة) ؛ هم : الأغاني (١٣/ ٥٨) ، شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٤٤) ، شرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٢) . وبقية مَن روى البيت رواه بـ (ضمانة) .

من حالا من (ضمانة) على أنها في الأصل صفة لضمانة ، كأنه قال : عرَتني ضمانةٌ من هواك ؛ كقولك : جاءني رجل من بني فلان . ووصْفُ النكرة إذا قُدِّم عليها ؛ صار حالاً منها ، كقوله :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ[١]

ففيه إذًا ضميرٌ لتعلّقه بالمحذوف . أما الكاف فيجوز أن تكون وصفًا لـ (ضمانة) ، فيتعلق حينئذ بمحذوف ، ويتضمن ضميرَها . ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر ، فيصير تقديرُها : عرَتني ضمانةً عروا ، مثلَ ما كانت تَعْرُوني وأنا مُطلق ، أي لم يُنسِنِي ما أنا فيه من الشدة ؛ ما كنتُ لك عليه أيام الرخاء ، فيَجري هذا مَجرى قولك : قمتُ في حاجتك كما كنتُ أنهض ، وسعيتُ في نصرتك كما كنتُ أعاوِنك قديماً . فكأن الضمانة من قولهم : ضمنت فلاناً ، وذلك أنها هي الزمانة . وقد رُوِيت أيضاً في هذا البيت : زمانة ، وكأن الزمن لنقصه وضَعْفِه عن الحركة ؛ مضمونٌ ، لا يُخافُ عليه الفوت .. ألا ترى إلى قوله[٢] :

لعمرك إن الموتَ ما أخطأَ الفتى ... لكالطِّوَلِ المُرْخَى وثِنْياه باليد[٣]

---

(١) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه (ص ٥٠٦ ، ٥٣٦) .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، وهو في ديوانه (ص ٢٣) ، والطِّوَل : الحبل .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٩٥) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُـه : (كـما) ، الكاف هنا ، هل تكون مفعولاً مطلقاً ، أم صفةً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن الكاف في (كما) تكون صفة لـ (ضمانة) قبلها ، فهي هنـا اسمٌ متعلقٌ بمحذوفِ ضميرٍ في (ضمانة) ؛ حيث يقـول : « واعلـم أن الكـاف المفردة تستعمل في الكلام ؛ كلَّ ضربين : جارّة ، وغير جـارّة ، والجـارّة أيـضاً على ضربين ؛ أحدهما : حرف ، والآخر اسم »[(١)] .

ثم شرع بعد هذا البيان موضحاً ، أن التي تكون حرفاً لا يصح أن تقـع في مواقع الأسماء ، وأما الكاف التي تكون في تأويل الاسم عنده فهـي التـي تقـع مواقع الأسماء ، وذكر مثالا على ذلك يؤيد فيه أن تكـون الكـاف اسـماً ، وهـو قول الشاعر خِطام المُجاشعيّ[(٢)] في الرجز :

وصاليات ككما يؤثفين[(٣)]

---

(١) سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيـق : أحمـد رشدي شحاتة عامر ، ومحمد فـارس ، دار الكتـب العلميـة ، بـيروت ، لبنـان ، الطبعـة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، (١/ ٢٨١) .

(٢) هو خِطام بن الرّيح المُجاشعيّ ، الراجز ، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم ، وقيل اسمه بشر . خزانة الأدب (٢/ ٣١٨) .

(٣) الصاليان : أراد بها الأثافي ، لأنها صُلِيت بالنار ، أي أُحرِقَت حتى اسوَدَّت ، وتُجمَع أيـضًا عـلى (أثفية) ، وهي الحجارة التي يُنصَب عليها القِدر .

والمعنى المراد : لم يبقَ من أهل هذه الديار إلا الحجارة التي يَنصِبُون عليها القِدر ؛ حيث أصبحت خاليـة مـن النـاس . والبيـت في الكتـاب (١/ ٣٢) ، والمقتـضب (٢/ ٩٧، ١٤٠، ٣٥٠) ، والخصائص (٢/ ٣٧٠) .

يقول ابن جني : الأولى حرف ، والثانية اسمٌ لدخول حرف الجر عليها .

وسيبويه أيضاً علق على هذا في (الكتاب) ، وقال : الكاف بمعنى (مثل) هنا[١] .

والسيرافي ؛ ذكَر البيت ، وعلَّق عليه بقوله : « أَدخَل الكاف على الكاف ، وجعل الثانية في تقدير (مثل) ، حتى صلح أن تدخل عليها الكاف التي هي حرف . ولولا أنه جعل الثانية اسماً ؛ لَمَا جاز أن يدخل حرف الجر »[٢] .

ثم ذكر بعد ذلك أن إحدى الكَافَين زائدة من طريق المعنى ، كأنها جاءت للتوكيد فقط . أما المبرد – رحمه الله – فيرى أن الكاف زائدة ، وهي هنا للتشبيه بمنزلة (مثل) على سبيل الاضطرار عنده ؛ يقول : « إن الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلها اسماً ؛ أجْرَاها مَجرى (مثل) لأن المعنى واحد »[٣] .

والمرزوقي – رحمه الله – يؤيد ابنَ جني في المسألة فيقول : « الأجود أن يكون (ما) موصوفة غير موصولة ، لأنك إذا جعلتها موصولة كانت معرفة ، وفي تقدير (الذي) ، والقصد إلى تشبيه صبابة مجهولة مثلها »[٤] .

ثم قدَّرها فقال : عرَت صبابة تشبه صبابة كنت أكابدها فيك في ذلك الوقت .

فيجوز أن تعرب (كما) صفةً لضمانة ، متعلقة بمحذوف مصدر ، لأن الكاف بمعنى مثل ، و(ما) مصدرية .

---

(١) الكتاب (١/ ٣٢) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (١/ ٩٦) .

(٣) المقتضب (٤/ ٣٥٠) .

(٤) شرح حماسة المرزوقي (١/ ٤٤) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن (الكاف) يجوز إعرابها هنا منصوبة على المصدر ، فتعلّق الكاف بالفعل (تعروني) ، ويقدَّر لها معمول من نفس الفعل ، فتكون مفعولا مطلقًا مَصدرًا ، على تقدير (عرَتني) ضمانة عرواً ؛ مثل ما كانت تعروني وأنا مطلق ، وحَذف عامل المفعول المطلق وتقديرَه ، قد ورد في كلام العرب . ومن شواهد ذلك : ما جاء في (الكتاب) ؛ يقول سيبويه في (باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به) : « على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به ؛ فإذا له صوت صوت حمار »[(١)] .

قال السيرافي شارحاً هذا الكلام : « أراد أن (صوت حمار) ينتصب بفعل مضمر تقديره : بصوته صوتُ حمار ، ويخرجه صوتاً مثل صوت الحمار »[(٢)] .

وفصَّل الزمخشري – رحمه الله – أنواعَ المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، وجعلها على ثلاثة أنواع :

الأول : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره .

الثاني : ما لا يستعمل إظهار فعله .

الثالث : ما لا فعل له أصلاً[(٣)] .

والسيوطي – رحمه الله – في (الهمع) يقول : « ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع مشبَّهاً به ، مُشعِرًا بحدوثٍ ، بعدَ جملةٍ

---

(١) شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥) .

(٢) السابق (١/ ٢٥) .

(٣) المفصل (١/ ٥٦) .

حاويةٍ فعلَه وفاعلَه ، معنى دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه ؛ كقولك : مررت به ؛ فإذا له صوت صوت حمار ، وله صُراخ صُراخ الثكلى »[١] .

وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في (الموجز في قواعد اللغة العربية) : أن المصادر غير المؤكدة ؛ يجوز حذفُ عاملِها إنْ كان غير مؤكد ، أو دَلَّ عليه الدليل[٢] .

وشاهِدُنا هنا غيرُ مؤكد ، بل هو في بيان نوع أو وصف للضمانة ، فبهذا يجوز حذفُه وتقديره ، ونصْبُ الكاف على المفعول المطلق بفعل مقدر ، لأن الكاف هنا اسم بمعنى مثل .

---

(١) همع الهوامع (٢/ ١٢٦) .

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، المتوفى سنة ١٤١٧هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، (١ / ٢٥٩) .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من الحديث عن (الكاف) : فالكاف – كما يقول المرادي في (الجنى) – : حرف مُلازم للجر ، ويُستدَلّ على حرفيتها بأنها حرف واحد ، والاسم لا يكون على حرف واحد[١] .

ويوضح ذلك أبو حيان – رحمه الله – حيث يقول : « واختلفوا هل تكون اسماً في الكلام ، أو يختص ذلك بضرورة الشعر ؟ فذهب الأخفش[٢] ، والفارسي[٣] ، في ظاهِر قولهم ، وتبِعَهما ابن مالك[٤] على أنها تكون اسماً في الكلام »[٥] .

وذكَرَ بعد ذلك رأيَ سيبويه ، وأنه يرى أن مجيء الكاف للتشبيه اسماً ؛ ضرورةٌ في الشعر[٦] ، وسبق أن ذكرت رأي المبرد – رحمه الله– حيث يرى أنها ضرورة أيضاً في الشعر[٧] .

---

(١) الجنى الداني (ص ٧٨) .

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية للرضي (٤/ ٣٢٤) ، والخزانة (١٠/ ١٦٧) ، والمغني (٣/ ٢٣) .

(٣) انظر رأي أبي علي الفارسي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله الشيكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (ص ٣٩٧)

(٤) انظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٢) .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد مراحبة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، (٥/ ١٧١٢) .

(٦) الكتاب (١/ ٤٠٨) .

(٧) المقتضب (٤/ ٣٥٠) .

وابن هشام – رحمه الله – عندما تحدث عن الكاف الاسمية ، وقال إنها مرادفة لـ (مثل) ، وذكر رأي سيبويه السابق ، والآراء الأخرى ؛ قال في معرِض ردّه على المُجِيزين « ولو كان كما زعموا لَسُمِعَ في الكلام مثل : (مررت بكالأسد) »[١] .

وقد قسم المرادي في (الجنى الداني) (الكاف) التي تكون بمعنى (مثل) للتشبيه ؛ إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يتعين فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٢] .

الثاني : ما يتعين فيه الاسمية ، وذكر ستة مواضع لذلك :

- أن يقع مجروراً بحرف جر .
- أن يضاف إليه .
- أن يقع فاعلاً .
- أن تقع مبتدأ .
- أن تقع اسم كان .
- أن تقع مفعولاً به .

الثالث : ما تجوز فيه الاسمية والحرفية[٣] .

---

(١) المغني (٣/ ٢٤) .

(٢) سورة الشورى ، الآية (١١) .

(٣) الجنى الداني (ص ٧٨ – ٨٣) .

بعد ذكر هذا الخلاف في (الكاف) ، والحديث في الرأي الأول عن كونها صفة ، وفي الرأي الثاني عن كونها مفعولا مطلقًا ؛ نجد أن ابن هشام - رحمه الله - يقول في (المغني) ما نصه : « تقع (كما) بعد الجُمَل كثيراً صفةً في المعنى ، فتكون نعتاً لمصدر ، أو حالاً »[1] .

والكاف هنا وقعت بعد الجملة الفعلية ، فهي في المعنى صفةٌ للجملة الفعلية ، وإعرابُها صفة للمفعول المطلق المقدر على تقدير : (عَرَتني ضمانة عرواً ؛ مثل ما كانت تعرُوني وأنا مُطلَق) ؛ أولى من إعرابها صفة لـ (ضمانة) .

(١) المغني (٣/ ١٦) .

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق ، والبدل

قال ابن جني :

وكذلك قول الآخر[١] :

وَرَّثْتهم فَتعزواعنْك إذورِثوا ... وماوَرِثْكَ غيرَالهمَّ والحَزَنِ[٢]

ويجوز فيه ما جاز في الذي قبله ، ومثل ذلك بيت الكتاب :

ورثْتَ أبي أخلاقَه عاجلَ القِرى ... وعَبْطَ المهاري كومُها وشَبوبُها[٣]

---

(١) هو نُصَيْب مولى المَهدِي ، وهو الأَصْغَر ، وكان عبداً نشأ باليمامة ، واشتراه المهدي في حياة المنصور ، فلما سمع شعره قال : والله ما هو بدون نصيب مولى بني مروان ، فأعتقه ، وزوَّجه ، وكناه : أبا الحَجْناءِ . ودخل نصيب ذات يوم على ثمامة بن الوليد العبسي بعد وفاة أخيه شَيبة بن الوليد ، وكان نُصَيْب منقطعاً إليه أيام حياته ، فوجد ثُمامة أخاه يفرق خيله على الناس ؛ فأمر لنُصَيْب بفرس فأبى أن يقبله ، وبكى ، ثم أنشد هذه القصيدة التي منها البيت ، شرح التبريزي للحماسة (١/ ٣٦٧) .

(٢) ورد البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٢٦) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٣٦٦) ، والأغاني (٢٣/ ١١) ، والتمام في تفسير أشعار هذيل ، مما أغفله أبو سعيد السكري : لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢ هـ ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرازق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، وراجعه : الدكتور مصطفى جواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م ، (ص٢٠٣) .

وقد ورد عند الجميع باستثناء ابن جني ، وفي الأغاني : (ورثتهم فتبسلوا عنك إذ ورثوا) ، (فتسلوا) بدلاً من (فتعزوا) .

(٣) البيت للفرزدق من الطويل وهو في ديوانه (١/ ١٠٥) ، والرواية في الديوان غير هذا ، وهي :

ورثت إلى أخلاقه ، عاجل القرى ... وضرب عراقيب المثالي ثبوبها

والكوم : جمع كوماء ، وهي الناقة العظيمة السنام ، والمهاري : جمع مهرة ، وهي الإبل تنسب إلى مهرة ابن حيدان ، وهي معروفة بالنجابة ، وعبطها : أن تنحر لغير علة ، والشبوب : المسنة من الإبل ، =

يجوز أن يكون (أخلاقه) مفعولاً ثانياً . ويجوز أن تكون بدلاً على ما مضى . فأما (عاجل القرى) ؛ فبدلٌ من (أخلاقه) . فإن قلت : فإن (عاجل القرى) جوهر ، و (أخلاقه) حدث ، وهما جنسان ؛ قيل : قد تقدّم قبله ذِكر الأب ، وهو جوهر ، والمبدَل منه في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف ، ألا ترى إلى قوله :

فكأنه لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ... ما حاجَبَيْه مُعَيَّنٌ بسوادِ[1]

فقال (معين) رداً على الهاء في (كأنه) ، فإذا كان كذلك ؛ فكأنه قال : ورثت أبي عاجِلَ قِراه . ويجوز أن يكون (عاجل) هنا مصدراً كـ : الباطل ، والباغر ، والفالج ، فكأنه على هذا قال : تعجيله القرى ، ويؤكد هذا : عطفُه عليه المصدرَ ، وهو قوله : عبط المهاري .

فإن قلت : فإن الغرض في البدل إنما هو البيان مع التوكيد ، وأنت إذا انصرفتَ عن الأول إلى المبدَل منه ؛ لَم يَجُزْ أن تعود إليه نفسُه بعدما عدَلَتْ عنه إلى ما فيه بيانُه ، فهلا جرى ذلك في الامتناع منه ، لما فيه من معاودة المرغوب عنه ، إلى ما فيه بيانه ، إلى غيره ، مَجرى امتناعهم من قولك : مررت بمن قام أخواهما فضربته ، إذا كانت من اثنين في المعنى ، أولا تراك لا تجيز في قول الله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ

=

وروايتها شنونها غير موافقة لقافية القصيدة البائية في الديوان . الكتاب لسيبويه (٢ / ١٦) .

(١) البيت ورد في : الكتاب (١/ ١٦١) ، والخزانة (٥/ ١٩٧، ١٩٨) ، وشرح المفصل (٢/ ٢٦٣) ، ولسان العرب (٣/ ٣٠٢) ، والدرر اللوامع على همع الهوامع (٢/ ٥٢٩) .

وهو في (الكتاب) منسوب للأعشى ، وفي خزانة الأدب قال إنه من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها .

عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[١] أن تقول في الكلام ولا خوف عليه ، ولا هو يحزن ، لما قدمنا من معاودة الإبهام بعد سلوك سبيل البيان . قيل الفرق بين الموضعين ؛ أنك لّما قلت : عاجل القرى ، وأنت تجعله جثة لا حدثا ، فإنك لم تعاود إبهام الأول ؛ لأن في ذلك بياناً للموروث ما هو ، وإذا قلت : ولا خوف عليه ولا هو يحزن ؛ فلم تعد إلا للأول ألبتة[٢] .

(١) سورة البقرة ، الآية (١١٢) .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٦٢٠) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا من شواهد سيبويه في (الكتاب) – ؛ قولُه : (عاجل القرى) ؛ هل يكون بدلاً من (أخلاقه) ، أم مفعولا مطلقًا (أي : مصدر) ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني : أن (عاجل القرى) هنا بدلٌ من (أخلاقه) ، أي أن مِن بعض أخلاقه : إكرامَ الضيف والإحسان إليه ، والتعجيلَ في تقديم الطعام ، لكن هنا يَرِد إشكالٌ وهو في كون (عاجل القرى) هنا جوهر ، و(أخلاقه) حدث أو عارض ، يرد على هذا الإشكال : أنه ذكَر قبل (أخلاقه) : الأب ، وهو جوهر ، والمبدَل منه هنا له حكم الحاضر ، وإن كان محذوفًا ، والدليل على ذلك : ما استشهَد به سيبويه في البيت الأخير في نص المسألة ، والشاهد فيه : (ما حاجبيه معين بسواد) ، على أن (حاجبيه) بدلٌ من ضمير المتصل بكأن (وما) زائدة مؤكِّدة للكلام[١] .

وقال أبو علي الفارسي في (كتاب الشعر) ، عن هذا البيت ؛ الذي ذكره ابن جني من باب تأكيد وتعضيد رأيه : فقوله (حاجبيه) بدلٌ من الضمير ، و (ما) ؛ لا تكون إلا زائدة[٢] .

وبيَّن وجه العلة فيه : البغداديُّ ؛ حيث يقول : « قد روعي الضمير المبدل منه في اللفظ ، بجعل معيّن مفرداً ؛ ولو روعي الذي هو (حاجبيه) ؛ لقِيلَ معيّنان بالتثنية »[٣] .

---

(١) الكتاب (١/ ١٦١) ، وشرح الأعلم للكتاب (١/ ٨٠) .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي (ص٧٧) .

(٣) خزانة الأدب (٥/ ١٩٧) .

فعلى هذا ؛ يجوز إعرابُ (عاجل) هنا بدلا من (أخلاقه) ، وأن البدل راعَى ما قبل المبدَل منه ، ولم يُراعِ البدلَ ، والتقدير : ورِثت أبي عاجِلَ قراه ، وقد قال ابن يعيش في شرحه (المفصل) : « ليس ذلك على معنى إلقائه ، وإزالة فائدته ، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه ، وأنه معتمد الحديث ، وليس مبنياً للمبدل منه ؛ كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت »[١] .

فابن جني يَعتبر المبدَل منه في اللفظ دون البدل ، ويستدل على ذلك ببيت الأعشى .

(١) شرح المفصل (٢/ ٢٦٣) .

الرأي الثاني :

أن تكون (عاجل القرى) مفعولا مطلقًا ، وذلك بجعلها مَصدَراً مثل الباطل ، والباغر ، والفالج ؛ كما يقول ابن جني ، ومن الدلائل على تأكيد هذا الرأي : أن (عاجل القرى) جاءت معطوفة على المصدر : (عبط المهاري) ، أو أن المصدر بمعنى تعجيله القرى ، وذكر جوازَ هذا الرأي أيضاً : الإمام القيسي في (إيضاح الشواهد) ؛ حيث يقول : « يجوز أن يكون (عاجل) هنا مصدراً ، كالباطل ، والفاتح ، وكأنه على هذا ، قال : تعجيله القرى ، ويؤكد هذا عطفه عليه المصدر ، وهو قوله عبط المهاري »[(١)] .

فهو هنا ؛ يوافق ابنَ جني في إعرابها مفعولاً مطلقًا ، وذكر لذلك سببين ، الأول : أن (عاجل) هنا مصدرٌ ، والثاني : عطفُها على المصدر ، فيجوز إعرابها مفعولا مطلقًا .

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق : الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، (١/ ٥١١) .

الترجيح :

هل تكون (عاجل) هنا : مفعولا مطلقًا ، أم بدلا ؟

إذا أردتَ الصنعة النحوية ؛ فأنت تجعلها (بدلاً) مباشرة ؛ لأن العبرة في البدل ما صَلُحَ لحذف الأول ، وإقامة الثاني مَقامَه[١] .

وأما البيت الذي استَشهد به سيبويه في جواز إعراب (عاجل) بدلا - وهو بيت الأعشى - ؛ فقد قال عنه العكبري بعدما رفض بعضُ النحاة هذا الحد للبدل ، واستدلوا بهذا البيت ؛ قال : « وهذا الاستدلال ضعيف جداً ، أما البيت فوجْهُ جوازِه : أنه أفْرَدَ الخبر عن المثنى ، وهو يريد التثنية »[٢] .

وقال الموصلي في (الانتخاب) - معلِّقاً على بيت الأعشى - : « فإنْ قلتَ كيف تُفرِد الخبر والاسمُ مثنى ؟ قلتُ : هو محمول على اسم كأن ، وهو مفرد ، والبدل لا يَرفع حكمَ المبدَل منه بتّةً ورأساً ، فهذا الذي يُسَوِّغُ الإفراد ، ولولا هو ؛ لوَجَبت التثنية »[٣] .

وقال الرضي في (الكافية) : إن الأول (أي المبدَلَ منه) ليس في حكم الطرح ، إلا في بدل الغلط[٤] .

من أجل ذلك كله ؛ يصح إعراب (عاجل القرى) بدلا من (أخلاقه) ، والذي سَوَّغَ ذلك : كلمةُ (أبي) قبله ، مع عدم طرح معنى المبدَل منه .

---

(١) اللمع (١/ ٨٨) ، اللباب (١/ ٤١٠) .

(٢) اللباب (١/ ٤١١) .

(٣) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (١/ ٣٥) .

(٤) شرح الرضي (٢/ ٣٩٢) .

أما من ناحية المعنى ، وما يدور حوله ؛ فالأقرب كونُها مفعـولاً مطلقًـا ، لأن الفرزدق في مقام مدحٍ في هذه القصيدة ، والمدحُ يتطلب التوكيـدَ ، وذِكْـرَ صفاتِ الممدوح والتأكيد عليها لترسيخِها في نفس السامع .

المبحث الثامن : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه ، والمفعول له[١]

قال ابن جني :

وقال رجل من شعراء حمير[٢] ؛ (من المنسرح) :

ولا يَخِـــيْمُ اللقـــاءَ فارسُـــهُم حتـى يَشُقَّ الصُّفوفَ مـن كَرَمِـهْ[٣]

(اللقاء) هنا : منصوب على الظرف ؛ كـ (مَقدم الحاج ، وخُفوق النجم) ، أي لا يُخَيِّم وقت اللقاء ، وحين اللقاء . ويجوز أن يكون مفعولاً له ، أي لا يجبن للقاء ، أي من أجله ، وأما (يُخَيِّم) فمِن لفظ (الخيمة) ومعناها ، والتقاؤهما : أنّ (خامَ) أي : جَبُنَ ورجع ، والخيمة كذلك ؛ لأنها معطوفة أي مأطورة على ما فيها ، ومنه (خَيْمُ الإنسان) ؛ أي : طبعُه ، وذلك أنه مقصور عليه ، مردود إليه . ومنه (خَيَّمَ بالمكان) ؛ أي : اتخَذَ به خيمة ، أو قَصَرَ نفسَه عليه ، ولم يتجاوزه . وقد ذكرت هذا في كتاب التمام في شعر هذيل[٤] .

---

(١) وقد ورد شاهد آخر في (الحماسية) رقم (١١٢) ، في باب الحماسة .

(٢) يقول التبريزي (١/ ١٢٢) : « وكان من حديث هذا الشعر : أنّ بلادَ بني سعد أجْدَبَتْ فانتجَع بنو تميم ابنَ مرو بنو عبد مناة بن أد ، وهم تيم ، وعدي ، وعكل ؛ إلى صحراء صنعاء ، فرَعَوْا فيها ، ثم وقعت حرب بين حمير وصحار ؛ فظهرت صحار على حمير ، وقتلوا ملكاً من ملوكهم ، فجَمعت حمير لصحار ، فارتحلت صحار من البيداء ، ولحقت ببلاد معد ، فثارت حمير إلى بني كلب تطالب بدم الملك وكلب - أخيه صحار - ؛ فاستنجدت كلب بتيم ؛ فأنجدتهم على حمير ، وظعن بنو تيم من الصحراء ، ولحقوا ببلادهم ، فصارت حمير إلى التيم ، وعدي ، وعكل ، وإلى بني كلب بن وبرة ، فظهرت بنو عبد مناة وكلب على حمير ثانية ، وقتلت التيم علقمة بن ذي يزن ؛ فقال بعض شعراء حمير هذه الأبيات » .

(٣) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٤٢) ، وشرح الحماسة للأعلم (١/ ٣٢٣) ، شرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٢٣) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٢٨٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (اللقاءَ) ، هل يكون مفعولاً فيه (أي : ظرف) ، أم يكون مفعولاً له ؟

الرأي الأول :

أن تكون كلمة (اللقاء) هنا مفعولا فيه ، منصوبًا على الظرف ؛ أي على تقدير : لا يُقِيمُ وقتَ اللقاء.، واستشهد ابن جني على جواز ذلك بقولك : مَقدِمَ الحاجّ ، ووقتَ خُفوق النجم ، أي : وقت مَقدِمِ الحاج ، ووقت خفوق النجم ، وقد ذكر سيبويه – رحمه الله – ذلك في (الكتاب) ، في باب : (هذا ما يكون من المصادر مفعولاً) ، وتحدث عن ذلك ، وذكر جواز أن يكون المصدرُ ظرفًا ؛ فقال : « مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، فكذلك جعله ظرفاً »[(١)] .

وقال السيرافي في شرحه هذا النص من كلام سيبويه : « وقد بيّنّا المصادر التي تُجعَل ظروفًا ، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مَقامه ، فإذا قلنا : (ضرب به ضربتين) ؛ فكأنّا قلنا : وقت ضربتين »[(٢)] .

وقال المبرد في (المقتضب) ، باب الظروف من الأمكنة والأزمنة : « وكذلك ما كان حيناً ؛ فإن تقديرَه حذفُ المضاف إليه ، وذلك قولك : فوَعْدُك مَقدِم الحاج ، وخفوق النجم ، وكان ذلك خلافةً ، فالمعنى في كل ذلك : وقت

---

(١) الكتاب (١/ ٢٣٠) .

(٢) شرح السيرافي للكتاب ، أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، المتوفى سنة ٣٦٨هـ ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م ، (٢/ ١٢٨) .

خفوق النجم ، وزمنَ مقدم الحاج ، وزمن خلافة فلان ...)[١] .

وكذلك ابن السراج يقول بالرأي ذاته في (الأصول) ؛ حيث يقول : « واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة ؛ مقامَ الأزمنة ؛ اتساعاً واختصاراً ، وهذه الأسماء تجيء على ضربين :

أحدهما : أن يكون أصلُ الكلام إضافةَ أسماء الزمان إلى مصدر مضاف ، فحُذف اسمُ الزمان اتساعاً ، نحو : جئتك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ... »[٢] .

والمرزوقي - رحمه الله - يرى ذاتَ الرأي[٣] ، والأعلم في شرحه (الحماسة) يقول بهذا أيضاً[٤] .

يتضح لنا مما سبق : أننا إنْ جعَلنا (اللقاء) مفعولا فيه ، على تقدير حذف المضاف - وهو (وقت) ، أي : وقت اللقاء - ؛ فيصبح المَصدر وهو (اللقاء) مفعولا فيه ، بتقدير حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مكانه .

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٤٣) .

(٢) الأصول (١/ ١٩٣) .

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٤٢) .

(٤) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٣٢٣) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أيضاً : جوازَ أن يكون (اللقاء) هنا منصوبًا على أنه مفعول له ، بمعنى : لا يجبُن لِلَّقاء .

والمفعول له أو لأجله ؛ ذكره سيبويه في باب مستقل ؛ هو باب : ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لمَ كان[١] .

وقد اشترط العلماء للمفعول له ؛ ثلاثة شروط :

١ - أن يكون مصدراً .

٢ - أن يتَّحِدَ هو وعاملُه في الوقت .

٣- أن يتَّحِدَ فاعلُهما ، ولو تقديراً[٢] .

وقد ذكر أبو البقاء العكبري شرطاً آخر ، وهو صحة تقديره باللام[٣] ، وإن كان قال ابنُ مالك إنَّ كلَّ ما توفرت فيه هذه الثلاثة شروط ؛ صَحَّ جَرُّه باللام[٤] .

وقال ابن هشام : إذا فُقِدَ شرط من هذه الثلاثة ؛ وجب جَرُّه باللام[٥] .

والنحاة عندما تحدثوا عن المفعول له ؛ قالوا إنه على ثلاثة أضرب ، ضربٌ محلى بـ أل ، وضرب مجرد من أل ، وضرب مضاف .

---

(١) الكتاب (١/ ١٨٤) .

(٢) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٥٤) .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٧٧) .

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ٦٧٣) .

(٥) أوضح المسالك (٢/ ١٩٨) .

والنوع الأول : المجرد من أل والإضافة ؛ يرَجَّح نصبُه .

والنوع الثاني : المعرّف بـ أل ؛ جَرُّه بالحرف ، أي : اللام .

والنوع الثالث : المضاف ؛ يستوي فيه الأمران .

وهو هنا مضاف ، فالأمر هنا يستوي فيه ؛ إِما : جَـرُّه بـاللام ، أو النـصب على نية تجرُّده من اللام .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من الحديث عن حدِّ المفعول لـه ، والمفعـولِ المطلـق ، وتعريفهما ، وقد أَشَرت إلى ذلك فيما سبق ، وهنا أقـول : (المفعـول لـه) - كـما عرفه ابن جني في (اللمع) - بقوله : « اعلم أن المفعول له لا يكـون إلا مـصدراً ، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه ، وإنما يُـذكر المفعـول لـه ؛ لأنـه عـذر ، وعلة لوقوع الفعل »[١] .

وله ثلاثة شروط ؛ قد ذكرتها في الرأي الثاني ، ويكون معرفةً ونكرة[٢] .

أما (المفعول فيه) ؛ فهو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان ، المقصود فيـه معنى (في) ، ولا تكون موجودة في اللفظ ، وإنما تقدر[٣] .

وشرَح ابنُ يعيش كلامَ الزمخشري - رحمه الله - عندما قال في باب المفعـول فيه : « وقد يُجعل المصدر حيناً لسعة الكلام ، فيقال : (كان ذلك مَقدِم الحـاج ، وخفوق النجم ، ...) »[٤] .

يقول ابن يعيش : « اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحياناً أوقاتاً ؛ توسُّعاً ... فالتوسُّع بجعل المصدر حيناً ، وليس من أسماء الزمان ، والإيجاز : الاختـصار بحذف المضاف »[٥] ، لأن التقدير : وقتَ خفوق النجم ، ووقت مَقدم الحاج .

---

(١) اللمع (١/ ٥٨) .

(٢) المفصل (١/ ٨٧) .

(٣) اللمع (١/ ٥٥) .

(٤) المفصل (١/ ٨١) .

(٥) شرح المفصل (١/ ٤٣٠) .

وهناك رأي ثالث في هذه المسألة ؛ قال به التبريزي في (شرحه) ، والأعلم كذلك ، وهو : أن (اللقاء) منصوبة على نزع الخافض ، أي : تقدير الكلام : ولا يخيّم عن اللقاء ، فحَذف الجارَّ ، وعَدَّى الفعلَ بنفسه ، يقول التبريزي : « ولا يخيِّم اللقاء ، أي : لا يجبن عن اللقاء ، فحذف الجارَّ تخفيفاً ، ووَصَلَ الفعل ، والمعنى : أن فارسهم لا يَجُبُن عن اللقاء ، بل يُقدِم إقداماً يَخرِقُ الصفوف لِعِزّة نفسها وكرمها »[١] .

وقال الأعلم بالقول ذاته[٢] .

وقد سبق الحديث عن مسألة نزع الخافض بما يغني عن إعادته هنا ، والخلاصة فيه : أنه سماعِيّ ، ولا يصح القياس عليه ؛ إلا مع : أنّ ، وأنْ ، وكي[٣] .

فالذي يترجح هنا من ناحية الصنعة النحوية هو : اعتبارُها مفعولا فيه ، وذلك لاطِّراد هذا الرأي من كلام النحاة ، وعدمِ مخالفته ، ولِوُرودِه عن العرب كما بينتُ فيما سبق ، ولأن التقدير فيه مُطَّرِدٌ ، وهو كلمة : (وقت) .

وأما من ناحية المعنى أيضاً : فكونها مفعولا فيه ؛ أقربُ إلى الصواب ، وذلك لأن المعنى المرادَ والمقصود هنا : وصفُ الفارس الذي يشق الصفوف في ضرب العدو ، أي لا يَرجِع فارسُهم ولا يعود وقتَ لقاء حتى يَشُقَّ

---

(١) شرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٢٣) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٣٢٣) .

(٣) أوضح المسالك (٢/ ١٦١) .

الصفوف . وتلك الشجاعة مَنُوطة في وصف الشاعر هنا بوقت اللقاء أو حين اللقاء ، فلذلك : فإن كونَها مفعولا فيه ؛ أقربُ من ناحية المعنى ، ومن ناحية الصَّنْعَة .

المبحث التاسع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه ، والحال[١]

قال ابن جني :

وقال رجل في ابنه[٢] ؛ (من الطويل) :

فلمّا رآني أُبْصِرُ الشخصَ أشخُصاً ... قريباً وذا الشخص البعيدِ أُقَارِبُه[٣]

(قريبا) : إنْ شئتَ جعلتها ظرفًا ، أي : من قريب ، وإن شئتَ جعلتها حالا ، أي : أبصره مقاربًا أشخُصاً ، ومعناه : أبصره وأنا قريب منه أشخصاً . وقوله : (وذا الشخص البعيد) من باب إضافة المسمى إلى اسمه[٤].

---

(١) ورد شاهدان للمسألة ذاتها :

الأول : في الحماسة رقم (٧٥) ، في باب الحماسة ، صفحة (٢٩٧) .

الثاني : في الحماسة رقم (٢٥) ، في باب المراثي ، صفحة (٥٥٠) .

(٢) هو فُرْعَان بن الأعرف ، وهو أحد بني مرة بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن مقاعس بن كعب ابن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر ، مخضرم .

وقصة هذه الأبيات : أن فرْعَان بن الأعرف قال هذه الأبيات في ابنه مُنَازِل ، وكان مُنَازِل عاقًّا لأبيه ، ووُلد لـ (مُنَازِل) وَلدٌ اسمه (خَلِيجُ) ؛ فعقَّه ، كما عَقَّ مُنَازِل أباه ، فاستعدى عليه الوالي ، فأحضره ، فلما قُدِّم ليُضرَب ؛ قال قائل : أتعرِف أصلَحك الله مَن هذا ؟ قال : لا . قال : هذا مُنَازِل الذي يقول فيه أبوه ، ... وأنشد هذه الأبيات ، وفُرَعْان له مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديث حول عقوق ابنه منازل : انظر المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، (ص٥١) ، ومعجم الشعراء للمرزباني ، للإمام أبي عبيد الله : محمد بن عمران المرزباني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، تحقيق : الدكتور كرنكو ، مكتبة القدس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، (ص ٣١٦) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ١٠٢٥) .

(٣) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ١٠٢٥) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٨٤) ، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠٩) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٧٩٧) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (قريباً) ، هل تكون مفعولاً فيه (أي : ظرف) ، أم تكون حالاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن لكلمة (قريباً) في هذا البيت ؛ وجهين من وجوه الإعراب ؛ الأول : أنها مفعول فيه ظرف ، والثاني : أنها حال .

وقد اعتبرها سيبويه ظرفًا ، في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت) ، قال سيبويه : « زعم الخليل – رحمه الله – أن النصب جيد إذا جعله ظرفاً ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قريب منك ، وهو قريباً منك ، أي مكاناً قريباً منك »[(١)] .

فسيبويه ، يرى أن (قريباً) ظرف ، ويؤيد كلامَه بذكر رأي الخليل في ذلك ، الذي يقول بالقول نفسه . وأما ابن جني – رحمه الله – ؛ فيقول ، في باب ظروف المكان : « ... وأنا قريب منك ، وزيدٌ دونَك ، ومحمد حِيالَك ؛ فتنصب هذا كله على أنه ظرف ، والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة ، أو المقدرة »[(٢)] .

فابن جني يَعُدُّ كلمة (قريباً) ظرفًا للمكان أيضاً ، وكذلك السهيلي – رحمه الله – جَعلها ظرفاً للمكان ، وقال : « كل ما كان من الظروف نعتاً في الأصل نحو (ذا صباح) ، و(ذات مرة) ، و(أقمت طويلاً) ، و(جلست قريباً) ؛ لا يتمكن ، ولا يخرج عن الظرف »[(٣)] .

فكلمة (قريباً) هنا ظرف للمكان ، ولا تخرج – كما يقول السهيلي – عن ذلك ، فلذلك ؛ صَحَّ إعرابُها مفعولا فيه ، ظرفًا .

---

(١) الكتاب (١/ ٤٩) .

(٢) اللمع (١/ ٥٥ – ٥٦) .

(٣) نتائج الفكر النحوي (١/ ٢٩١) .

الرأي الثاني :

يرى ابنُ جني جوازَ أن تكون (قريباً) هنا حالاً ، بمعنى : أُبصِرُه مُقارِباً أشخاصاً ، أي أنه وَصَف حاله وما هو عليه .

والمفعول – بصفة عامة – يشبه الحال ، وقد ذكر العلماء أنّ بين الحال والمفعول تشابُهًا كبيرًا ؛ فقد قال الزمخشري – رحمه الله – ، في باب الحال: « شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فَضْلَة مثلَه جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شَبَهٌ خاص من حيث أنها (مفعول فيه) ، ومجيئُها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول »[(١)] .

فالزمخشري هنا يربط الحالَ بالمفعول ، ويَذكر الصلة المشتركة بينهما ، وابن يعيش – رحمه الله – يقول في (شرحه المفصلَ) شارحًا كلامَ الزمخشري السابق ، ما نصُّه : « الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام ، واستغناءِ الفعل بفاعله ، وأن في الفعل دليلاً عليه ... وتفارقه في أنها هي الفاعل في المعنى ، وليست غيره »[(٢)] .

فهو هنا يوضح كلام الزمخشري في بيان الفرق ، وتأكيد الشَّبَه ، ويقول أيضاً : « ولها شَبَه خاصّ بالمفعول فيه ، وخصوصاً : ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدَّر بـ (في) ، كما يقدَّر الظرف بـ (في) »[(٣)] .

يتضح من كلام الزمخشري وابن يعيش – رحمهما الله – وجودُ تقارب بين

---

(١) شرح المفصل (٢/ ٥٥) .

(٢) السابق (٢/ ٥٥).

(٣) السابق (٢/ ٥٥) .

الحال والمفعول بصفة عامة ، والمفعول فيه بصفة خاصة ، ولشدة التقارب بينهما ؛ نجد أن العلماء تحدثوا عن الفروق بينهما ، وفصلوا فيها :

فهذا ابن الشجري – رحمه الله – يذكر في (أماليه) أربعةَ فروق بينهما:

١ – لزوم الحالِ التنكيرَ ، والمفعول به يأتي معرفةً ، ونكرة .

٢ – أن الحال في الأغلب هي ذو (صاحبة) الحال ، وأن المفعولَ هو غير الفاعل .

٣ – أن الحال يعمل فيها الفِعل ومعنى الفعل ، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

٤ – أن المفعول يُبنى له الفِعل ؛ فيُرفع رفعَ الفاعل ، والحال لا يُبنَى لها الفعل[(١)] .

يتضح مما سبق بيانه : أن الحال والمفعول فيه بينهما شَبَهٌ كبيرٌ ، إلى حد التقارب ، فمن أجل ذلك : يصح رأي ابن جني في جواز إعراب (قريباً) هنا حالا لصاحب الحال ، والحال هنا هي في هيئة الفاعل .

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣/ ٤) .

وقد ذكر الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في شرحه (أوضح المسالك) (١/ ٢٢٦) ، أوجهَ الشبه بين الحال والظرف ، في ثلاثة عناصر ؛ هي :

١ – لا فرق في المعنى بين قولنا (ضربي زيداً قائماً) ، و (ضربي زيداً وقتَ قيامه) .

٢ – الحال والظرف ينتصبان على معنى (في) .

٣ – أن الحال والظرف ؛ كلاهما مقيد .

الترجيح :

بعد بيان المفعول فيه فيما سبق من المسائل ؛ لابد من التعريج على ذكر الحال : فقال ابن جني معرِّفاً إياها : « الحال وصفُ هيئةِ الفاعل أو المفعول به ، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة ، وقد تم عليها الكلام ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى »[(١)] .

وتحدَّث بعد ذلك عن العامل في الحال ، وأنه على نوعين : إما متصرف ، أو غير متصرف[(٢)] ، وقد وضَّحتُ أوجهَ القرب والتشابه بين المفعول فيه والحال ، في الرأي الثاني .

فالذي يَظهر بعد هذا البيان : أنّ إعرابَها حالا هنا ؛ أقربُ ؛ لأنها تمثِّل هيئة صاحب الحال من ناحية المعنى ، وكذا هي من ناحية الصنعة أيضاً أقرب أن تُعربَ حالا ، وذلك للتشابه بين الحال والمفعول فيه ، وأما رأي السهيلي أنها لا تخرج عن الظرفية ؛ فليس على إطلاقه ؛ فقد وردت في كلام الله تعالى في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾[(٣)] .

فـ (قريباً) هنا ؛ خبَرُ (يكون) ، وجاء في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم قولُه في حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق[(٤)] ، رضي الله عنهما : « قد أُوحِيَ إليَّ أنكم تُفتَنُون في قبوركم ، قريباً أو مثل فتنة المسيح الدجال »[(٥)] .

---

(١) اللمع (١/ ٦٢) .

(٢) السابق (١/ ٦٢) .

(٣) سورة الإسراء ، الآية (٥١) .

(٤) أسماء بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر من قريش صحابية من الفضليات آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة أخت عائشة لأبيها تزوجت الزبير بن العوام وأنجبت عبد الله وعروة والمنذر عاشت مئة سنة لها ٥٦ حديث . الأعلام للزركلي (١/ ٣٠٥) .

(٥) مختصر صحيح البخاري (١/ ٧) ، البعث لابن أبي داود أبو بكر بن أبي داود ، عبد الله ابن سليمان الأشعث الأزدي ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق : أبي هاجر السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، (١/ ٢٢) .

فـ (قريباً) هنـا ؛ منُوبَـة عـلى أنهـا نعـت لمـصدر محـذوف تقـديره : « افتتانـاً قريباً »[١] .

فعلى هذا ؛ خرجت كلمة (قريباً) عـن الظرفيـة ، وصَـحَّ إعرابُهـا خـبرًا ، ونعتًا ، فلذلك ؛ إعرابهـا هنـا في شـاهِدِنا حـالا ؛ أقـرب مـن ناحيـة المعنـى ، والقاعدة النحوية ، وإن كان ابـنُ جنـي جَعـل الأمـرَين بدرجـة واحـدة ، ولم يفاضِل بينهما .

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (١/ ١٩٣) .

المبحث العاشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه والنصب على نزع الخافض

قال ابن جني :

وقال زِيادُ بنُ مُنْقِذٍ[١] ؛ (من البسيط) :

ترى الجِفان من الشيزى مكللة قدّامة زانَها التشريفُ والكرم[٢]

مَن رواه (فناءة) بدل (قدامة) نصَبَه على الظرف ، ألا ترى أن عبرته عبرة : غزاءه وحذاءه ، وقد يجوز أن يكون أراد بفنائه ، فلما حذف حرف الجر نصبه بالفعل المُفضي إليه نفسِه ، وهذا كأنه أشبه ، ألا ترى أن فناء الدار بمنزلة داخل الدار ، وخارج الدار ، وهم قد أَجْرَوا الداخل والخارج بمنزلة اليد والرجل ، فألحقوهما في الاختصاص بنفس ما هما بعضه ، وهو الدار ، ويؤكد ذلك : أن الفناء لم يُستعمل في غير هذا ظرفاً ، ولا ذكره أيضا صاحب (الكتاب) ، ولا نعرف غيرَه ذَكَره ، ولا مرَّ بنا أيضا في موضعٍ ظرفاً . ويؤكد ذلك أيضا : تكسِيرُهم إياه (أفنية) ، ولو كان ظرفاً ؛ لقَلَّ فيه التصرف ، نَعم ، ودخول اللام أيضا عليه في نحو الفناء ، وهذا كله يُبْعِده عن الظرف[٣] .

---

(١) هو زِيادُ بنُ حَمَلِ بن سَعد بن عُمَيْرَةَ بن حُرَيْث ، شرح الحماسة للتبريزي (٢ / ١٥٨) .

(٢) ورد البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٧٧) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٨١١) ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥٥) ، وشرح ديوان المتنبي للعكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، (٤/ ٧٨) .
والشيزى خشب يُصنع منه الجِفان ، جمعُ : جَفْنَة ، وهي : القصعة . وكلَّلَ الجفان : جعلها مغطاة بقطع كبار من اللحم . وقوله : (زانها) : يريد ما يستعمله من اللطف والمؤانسة للأضياف ، والمعنى : أن الجفان المُعَدَّة للأضياف ؛ عليها كالأكاليل من قطع اللحم يزينها ما يستعمله من اللطف والتأنيس مع الضيفان . شرح التبريزي (٢/ ١٥٥ - ١٥٦) .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (٢/ ٧٦٠) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُـه : (فنـاءه) ، بالرواية الأخرى للبيت ، هـل تكـون مفعـولاً فيـه (أي : ظـرف) أم تكـون منصوبة على نزع الخافض ؟

الرأي الأول :

ذَكر المحقق أنها وردت في بعض المخطوطات[١] ، كلمة (فناءة) بـدلاً مـن كلمة (قدامة) ، وقد تحدث ابن جني عن كلمة (فناءة) ، وذكر أنها بعيـدة عـن الظرفية ، وأكد على ذلك : أن سيبويه لم يذكره ضمن الظـروف التـي ذكرهـا ، ويرى أنها تبعُد عن الظرفية ؛ لأن الظروف يغلب عليهـا الجمـود ، وهـي هنـا مشتقة ، وجاء بالجمع منها دليلاً على أنها متصرفة ، فقال : تجمـع عـلى أفنيـة ، من أجل ذلك كله ؛ يرى أن (فناءة) منصوبة على نزع الخافض ، ونزع الخافض مصطلح كوفي[٢] ، والحذف والإيصال مصطلح بصري[٣] .

وقد عرَّف النحاة (المنصوب على نـزع الخـافض) أنـه : الاسـم المنـصوب بفعلٍ حقُّهُ أن يتعدى بالحرف ، لكنه حُذف عند تعيينه ، استغناءً عنه ، سـماعاً ، أو قياساً[٤] .

وقد ذكر ابن هـشام في (شرحـه الألفيـةَ) أن حـذْفَ حـرف الجـر سـماعاً لا قياساً ، إلا مع (أنّ ، وأنْ ، وكي) فقال : « وهذا مقـصور عـلى الـسماع عـن العرب ، فيُقتَصر فيه على ما ورد من الأفعال ، ومثله : توجَّهت مكة ، وذهبت

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٧٦٠) .

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٤٨) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٨٣٨) .

(٤) شرح الكواكب الدرية (٢/ ٣٥٨) .

الشام ، وهو قليل جداً عن العرب ، فلا يقاس عليه »[١] . ثم علـل – رحمـه الله – ، وذكر السبب فقال : « لأن استعماله قد يُوهِم أن الفعل متعَدٍّ بذاته »[٢] .

فهو على هذا سماعي ، لا يصح القياس عليه .

وخلاصة القول في هذه المسألة (حذف حرف الجر) :

– من النحاة من يقصره على السماع .

– ومنهم من يجعله قياساً في بعض المواضع .

– ومنهم من جعله قياساً .

فابن السراج – رحمه الله – يخصُّه بالسماع ؛ فيقول : « اِعلَم أنـه لـيس كـل فعل يتعدى بحرف الجر ؛ لك أن تَحذف حرف الجر منه ، وتُعَدِّي الفعل ، إنـما هذا يجوز في ما استعملوه ، وأُخِذ سماعاً عنهم »[٣] .

أما مَن يقيسه في بعض المواضع ؛ فهو : ابن مالك – رحمه الله – ، مع : أنّ ، وأنْ[٤] .

والرضي – رحمه الله – أيضاً : خَصَّ الظروف كذلك ، مـن الأنـواع التـي يجوز معها حذفُ حرف الجر ، ونَصْبُ الاسم[٥] .

وابن الشجري – رحمه الله – يفتح الباب للقياس فيقول : « وحـذف الجـار ، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ؛ مما كَثُرَ استعمالُه في القرآن والشعر »[٦] .

فعلى هذا تكون كلمة (فناءة) هنا منصوبة على نزع الخافض .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٢٠٤) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٠٤) .

(٣) الأصول (١/ ١٨٠) .

(٤) أوضح المسالك (١/ ٢٠٤) .

(٥) شرح الكافية للرضي (٢/ ٧٢) .

(٦) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٥) .

الرأي الثاني :

يرى ابـن جنـي أن (فنـاءة) – المكـان المعـروف ، وهـو : فنـاء الـدار ، أو المنزل – ؛ يجوز أن تكون ظرفاً للمكان ، فتكون منصوبة على الظرفية المكانية ، وهذا الرأي عند ابن جني مرجوح ، وقد ضعفه في كلامه ، ولا يميل إليـه مـن عدة وجوه ، أذكرها في الترجيح .

الترجيح :

سبق لنا الكلام في هذه المسألة ، والتي قبلها عن المفعول فيه وأحواله ، وكذلك تحدثت عن النصب على نزع الخافض وأحواله ، مما يغني عن إعادة الكلام فيه هنا . وهذه المسألة رجَّح فيها ابنُ جني النصبَ على نزع الخافض ، وأنه أقوى وأكثر دِلالة ؛ لأمور عدة ، ذكَرها ، وهي :

- أن (فناءة) لم يَرِد النص على أنها ظرف ، عند علماء النحو .

- وقد ذكره صاحب (الكتاب) - يقصد : سيبويه - أنها متصرفة ، بخلاف الظرف ، وقد قال في (سر صناعة الإعراب) عن كلمة (فناءة) ما نصه : « فناء الدار وثَناؤها ؛ فأصلان ، أما فناؤها ؛ فمِنْ : فَنِيَ يفنَى ؛ لأنها هناك تفنَى ، لأنك إذا تناهيت إلى أقصى حدودها : فنَيْتَ »[1] .

فهو هنا ينصّ على أنها متصرفة ، بخلاف الظرف ؛ فيكون جامداً .

- أنه تدخله لام التعريف ؛ فتقول : الفناء ، بخلاف الظرف .

من أجل هذا ؛ يرى ابن جني أن إعرابها على نزع الخافض أولى وأقرب عنده ، من ناحية المعنى المراد ، والقاعدة النحوية .

والرأي الراجح : أن رواية البيت ؛ الصحيحُ فيها - كما ذكرت عند شراح الحماسة ، وغيرهم - بكلمة (قدامة) ، لا بكلمة (فناءة) ، فعلى هذا تكون ظرفاً ، ونخرج من إشكال الخلاف في النصب على نزع الخافض ، ويجوز إعرابها ، كما قال ابن جني عند الذين يرون جواز القياس على نزع الخافض .

---

(١) سر صناعة الإعراب (١/ ٢٤٨) .

المبحث الحادي عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال ، والتمييز[١]

قال ابن جني :

وقال أبو الشَّغَبِ العَبسِيُّ في خَالِد بن عَبدِ الله القَسْرِيُّ[٢] ، (من الطويل) :

ألا إنّ خيرَ النـاس حيـا وهالكـا أسيرُ ثقيفٍ عندها في السلاسل[٣]

لك في « حيا وهالِكا » ؛ وجهان : إنْ شئتَ جعلته حالاً ؛ كقولك : أحسن الناس ضاحكًا زيدٌ ، فتنصبه بـ (خير) ، كما تنصبه بـ (أحسن) ، وهو حال من خير ، أو من الضمير الذي فيـه ، وإن شـئت نـصبتَه عـلى التمييـز ؛ كقولـك : أطولُ الناس يداً ورمحاً ، فهذا ثناء على الممدوح من جهة أمواتِ سلَفِه وأحيـاءِ أهله ، وهو من الأول ثناءٌ عليه من جهة نفسه[٤].

---

(١) ورد شاهدان في المسألة ذاتها ؛ هما :

أولاً : في الحماسة رقم (١٢) ، في باب الأدب (٢/ ٦٦٢) .

ثانياً : في الحماسة رقم (٢٢) ، في باب الأضياف (٢/ ٩٠٤) .

(٢) هو عِكْرِشَةُ بن أَرْبَدُ العَبسِيُّ ، شاعر أموي مُقِلّ ، وهو أحد الرجال العشرة الـذين وفـدوا عـلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قبيلة عبس ، ودعا لهم الرسول بالخير .

وخَالِد بن عَبدِ الله القَسْرِيُّ بن يزيد بن أسد كرز ، ينتهي نسبه إلى شق بـن صـعب بـن الكـاهن المشهور . نشأ خالد بن عبد الله في المدينة ، وكان في حداثته يتخنث ويتتَبَّع المغنِّين ، وكان مع عمر بن أبي ربيعة يمشي بينه وبين النساء برسائله إليهن ، وكان أبـوه عبـد الله كاتبـاً عنـد حبيـب بـن مسلمة الفهري ، وكان بليغاً مفوهاً فلما مات خلَفه ابنُه خالد فكان في مرتبته ، ثم ما زال يترقـى إلى أن تولى العراق ، وكان من أجبن الناس ، ولكنه كان سخياً كريماً . وهـذا الـشعر يقولـه أبـو الشَّغَبِ لمّا وقع خَالِد أسيراً في يد يوسف بن عمر الثقفي .

شرح الحماسة للتبريزي (١/ ٣٨٣ - ٣٨٤) ، وأسد الغابة (٤/ ٧٤٣) .

(٣) ورد هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٥٤) ، وشرح الحماسـة للأعلـم الـشنتمري (١/ ٥٤٦) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٣٨٤) ، وإعراب القرآن وبيانه : محيي الدين بـن أحمـد مصطفى درويش ، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ ، دار الإرشاد الجامعية ، حمص ، دار اليمامة ، دمـشق ، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ ، (٧/ ٣١٠) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٥٧٣) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (حيّـاً وهالكاً) ، هل تكون حالاً ، أم تكون تمييزاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن كلمة (حياً وهالكاً) هنا تحتمـل أن تكـون تمييـزاً ، أو أن تكون حالاً .

والذي يقول إنها (حال) ، عَلَّل ذلك لتوافر شروط الحـال فيهـا ، والحـال كما نعرف هو : اسم نكرة منصوب ، يُذكر ليبيِّن هيئةَ اسـم معرفـة سـابق لـه ؛ يسمى : صاحب الحال[١] ، وأما شروط الحال ؛ فهي أربعة[٢] :

أولاً : أن تكون صفة متنقلة ، لا ثابتة .

ثانياً : أن تكون نكرة ، لا معرفة .

ثالثاً : أن تكون نفسَ صاحبها في المعنى .

رابعاً : أن تكون مشتقة ، لا جامدة .

وكلمة (حيّاً وهالكاً) هنا جاءت وصـفًا ، وفَـضْلَةً ، نَكـرة ، ومبنيـة عـلى ما قبلها في المعنى ، ومشتقة أيضاً ، من أجل هذا كان إعرابُها حـالا ؛ لـه وجـهٌ قوي . وقد سار على الرأي ذاته : المرزوقيّ حيث يقـول : « يجـوز أن ينتـصب

---

(١) اللمع (١/ ٦٢) .

(٢) اللمحة شرح الملحـة (١/ ٣٧٥) ، وجـامع الـدروس العربيـة للأسـتاذ مـصطفى الغلاييني : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، المتوفى سنة ١٣٦٤هـ ، المكتبة العـصرية ، بـيروت ، الطبعـة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، (٣/ ٨٤) .

على الحال ، والعامل فيه : ما دل عليه خير الناس ، ويكـون الكـلام ثنـاء عـلى المخبَر عنه بخير الناس »[١] .

وعلى الرأي ذاته : الأعلم – رحمه الله – حيث يقول إنها تحتمل الحال عـلى تقدير : (خيرهم : ما حَيِيَ ، وإذا هَلك)[٢] .

وهذا كله يقوِّي إعرابَها حالا من (خير) ، أو الضمير فيه ، وقد قال الشيخ محيي الدين درويش في (إعراب القـرآن) – عنـدما ذكـر البيـت – : « و (خـير النـاس) : اسـم تفـضيل مـضاف إلى المعـرف بـأل ، وهـو اسـم إن ، و (حيّـاً وهالكاً) : حالان منه »[٣] .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٥٤) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٥٤٦ – ٥٤٧) .

(٣) إعراب القرآن وبيانه (٧/ ٣١٠) .

الرأي الثاني :

يرى ابنُ جني أن (حيّاً وهالكاً) هنا ؛ يجوز إعرابها تمييزًا ، وذلك إذا أردت تفصيلاً للناس ؛ كأنه قال : ألا إنّ خير الناس من الأحياء والأموات ؛ أَسِيرُ ثَقِيف ، والتمييز هو : اسم نكرة منصوب يبيّن المراد من اسم قبله ، يَصدُق على أشياء كثيرة ، ويسمى الاسم السابق المبهَم : (مميزاً)[١] .

فالشروط والحدود التي في التعريف متوفرة في (حيّاً وهالكاً) ، فلذلك صَحّ إعرابُها تمييزًا ؛ يقول المرزوقي : « ويجوز أن ينتصب على التمييز ، وحينئذ يكون تفصيلاً للناس كأنه قال : إن خيرَ الناس من الأحياء والأموات : أسيرُ ثقيف »[٢] .

فالمرزوقي يسير على رأي ابن جني في جواز الأمرين ، والأعلم – رحمه الله – كذلك يقول : « ويحتمل أن يريد خير الناس : حيَّهم وهالِكَهم ، وانتصابه على هذا التقدير : انتصاب التمييز »[٣] .

من أجل ما سبق بيانه ؛ يصحُّ إعرابُ (حيّاً وهالكاً) : تمييزًا .

---

(١) اللمع (١/ ٦٤) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٥٤) .

(٣) شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٥٤٦ – ٥٤٧) .

الترجيح :

مما سبق من الرأيَيْن ، وقبل الترجيح بينهما ؛ لابد من العلم بأن النحاة تحدثوا عن الفرق بين الحال والتمييز ، وعن أوجه الاتفاق بينهما.

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) أوجُه الاتفاق والاختلاف بينهما[١] :

فالذي اجتمَعا فيه هو أنهما :

اسمان ، نكرتان ، فَضْلتان ، منصوبتان ، رافضان للإبهام .

أما أوجه الاختلاف بينهما ؛ فهي :

١ – أن الحال قد تكون جملة ، أو ظرفًا ، أو جارا ومجرورًا ، أمَا التمييز فلا يكون إلا اسماً .

٢ – الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، بخلاف التمييز فلا يكون إلا فَضلة .

٣ – الحال مُبيِّنة للهيئات ، والتمييز مُبَيِّن للذوات .

٤ – الحال تتعدد ، بخلاف التمييز .

٥ – الحال تتقدم على عاملها ، بخلاف التمييز .

٦ – الحال مشتق ، والتمييز جامد .

٧ – الحال مؤكِّدة لعاملها ، بخلاف التمييز[٢] .

وقد زاد الشيخ سعيد الأفغاني – رحمه الله – في كتابه (الموجَز في قواعد النحو) فرقاً آخر ، وهو : أن الحال بمعنى (في) ، والتمييز بمعنى (من)[٣] .

---

(١) أنقلها هنا بتصرف .

(٢) المغني (٥/ ٤٠٨ – ٤٢٢) ، وأمالي ابن الشجري (٣/ ٤/ ٥) ، والأشباه والنظائر (٤/ ٥٢) .

(٣) الموجز في قواعد النحو (ص٣٠٩) .

وإنْ كان ابن هشام قد ذكر هذا الذي ذكره الشيخ سعيد في الشرط السادس ، عندما تحدث عن جملة (كُرِّمَ زيدٌ ضيفاً) ، واحتمالِ قبولها الحالَ أو التمييز .

بعد هذا التفصيل والبيان ؛ يظهر من ناحية القاعدة النحوية : جواز الوجهين بلا إشكال ، والذي يرجِّح أحدَهما عن الآخر هو : المعنى ، فلو كان قَصْدُ الشاعر ، عند مَدح خالد القسري أنه خير الناس من جهة مدحه لذاته في حال حياته وحال موته بأنه خير الناس ؛ فهذا يكون حالا ، أما إذا قصد تمييزاً له عن الناس ، أي : أنه خير الأحياء هو ، وخير الأموات هو ؛ فهذا يكون من باب التمييز ، والمعنى هنا هو الحَكَم والفيصل في الترجيح ، وقصد الشاعر – والله أعلم – وصف حال خالد ، لا تمييزه عن سائر المخلوقين ، فهناك من هو خير منه .

المبحث الثاني عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال ، والمستثنى

قال ابن جني :

وقال المُعذَّل ، وقد أُخِذَ بِجُرمٍ[١] ؛ (من الطويل) :

طعامُهم فوضَى فضاًفي رحالهم ولا يحسنون السر إلا تَنادِيَا[٢]

(فَوْضَى) ؛ فَعْلَى مِن : فوّضت إليك ، والمفاوض . ولام (فضا) ؛ واوٌ ، لأنه من لفظ الفضاء ومعناه . ولام الفضاء ؛ واو لقوهم . وفضَا الشيءُ يفضُو فُضُوا : إذا اتسَع ، والتقاؤهما في السعة ، ومنه : أفضيتُ إليه . ومنه قولهم[٣] :

---

(١) المُعذَّل : من شعراء الحماسة . سماه التبريزي : (المُعذَّل بن عبد الله الليثي) ، وقال المرزباني : « المُعذَّل البكري ، أحد بني قيس بن ثعلبة » ، وأُخِذَ بِجُرمٍ ، وأنقذه رجل من بني عَتِيك اسمه النَّهْس (أو النهاس) بن ربيعة ؛ فقال أبياتاً أولها :

جزى الله فتيان العتيك ، وإن نأت بيَ الدارُ عنهم ، خيرَ ما كان جازِيَا

ويُروى أنه مر على المُهلب بن أبي صُفرة ؛ فقال لقومه : أتدرون من هذا ؟ قالوا : لا . قال : هذا المُعذَّل الذي يقول فيكم ، وأنشد هذا الشعر . فانطلق منهم مائةُ كهل ، وأتَوا بمائة وصيف ووصيفة ، وقالوا : أصلح الله الأمير ، أعطِه هذا عنا ، وقل له يعذرنا .

معجم الشعراء للمرزباني (١/ ٣٨٨) ، والأعلام (٧/ ٢٦٧) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٩٥١) .

(٢) ورد هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ١٢٣٧) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم (٢/ ٩٥١) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٥٩) ، ، وتاج العروس (١٨/ ٤٩٧) ، والمفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، دار القلم ، الدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، (٣/ ٢٣٣) .

(٣) هو ثعلبة بن عبيد العدوي ، يصف فيها نحلاً .

شَـــتَتْ جَثْلَـــةَ الأَوْبـــارِ لا القَـــرَّ تَتَّقِـــي ولا الذِّئبَ تَخْـشَى وَهْـيَ بالبَلَـدِ المُفْـضِي[١]

أي الواسع ، وقوله : ولا يحسنون السر إلا تناديا ، أي لا ريبة عندهم فيَغُـضُّوا لها أصواتهم . و (تنادياً) ؛ اسـتثناء ، ومعنـاه : لا ، بـل يتنـادون تناديـاً . وإن شـئتَ نصبته على الحال ، على حد قولك : عتابُك السيف ، أي : سِرُّهُم تَنادٍ ، كما أن عتاب هذا (الضرب) ، أي : لا عِتابَ عنده ، إنما هو ضَرْبٌ ، فكذلك لا سِرَّ لهم ، إنما هـو تَنادٍ[٢] .

(١) وقد ورد هذا البيت في : المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٢٥١- ١٠/ ٣٣٢) ، ولسان العرب (٥/ ٢٧١-١٥/ ١٥٧) .

والبيت ورد فيهما (بكثة) ، بدل (جثلة) ، والشاعر هنا يصف النخلة .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (٢/ ٩٥٦) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه (تنادياً) ، هل تكون حالاً ، أم تكون مستثنى ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (تنادياً) فيها وجهان من وجوه الإعراب ؛ فهي إما تكون : حالاً ، أو مستثنى .

فإما أن تكون منصوبة على الاستثناء ، فهذا واضح على تقدير : لا يحسنون السر إلا تنادياً ، والاستثناء هنا مفرّغ ، وسيبويه – رحمه الله – تحدث عن الاستثناء المفرغ ، وجواز تردُّده بين النصب والرفع ، وذكر ذلك في باب يختار فيه النصب ، وقال كلاماً طويلاً ، وذكر فيه أقوال القبائل ؛ فقال : إن أهلَ الحجاز ينصِبون ، وبني تميم يرفعون ، والخليل – رحمه الله – يؤكد على الرفع[(١)] .

والمبرد – رحمه الله – تحدث عن ذلك أيضاً ، وفصَّل فيه ، وقال إن الوجهَ : النصبُ في الأكثر والغالب ، مع جواز الرفع على لغة بني تميم[(٢)] ، والمرزوقي وافق ابنَ جني أنه يجوز نصب (تناديًا) هنا على أنها مستثنى منصوب ؛ حيث يقول : « على هذا يكون (تناديًا) مستثنى ، ويكون التقدير : لا يحسنون السرَّ لكنهم يتنادون »[(٣)] .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٢٠-٣٢٣) .

(٢) المقتضب (٤/ ٤١٤) .

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٢٣٨) .

وقد ذكر ابن يعيش في (شرحه المفصل) أن الاستثناء المنقطع ؛ النصبُ فيه يكون على ضربين :

أولاً : ما يجب فيه النصب .

ثانياً : ما يُختار فيه النصب[١] .

وعلى هذا ؛ يجوز أن نُعرب (تنادياً) : مستثنًى منصوبًا ، استثناءً مفرَّغًا .

(١) شرح المفصل (٢/ ٥٤) .

الرأي الثاني :

يرى ابنُ جني أن (تنادياً) هنا : حالٌ من العامل قبلها ، وقد ذَكرَ سيبويه في شواهِدِه قول هبيرة بن عبد الله[١] :

أمَرْتُهم أمْري بمُنعرج اللوى ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً

قال السيرافي معلقاً على البيت : « الشاهد فيه نَصْب (مضيعاً) على الحال ، والعامل فيه (للمعصي) قبله ، وخرَّج سيبويه – رحمه الله – البيتَ على وجه آخر ؛ فقال : قد يكون أيضاً على قوله (لا أحد فيها إلا زيداً) يريد : أن (مضيعاً) قد ينتصب على غير وجه الحال ، والمقصود الاستثناء هنا على تقدير : ولا أمر للمعصي إلا أمرَ قطعياً ، فحذف المنعوت ، وأقام النعت مقامه مكانه »[٢] .

ونسب الرضي في (شرحه الكافية) للخليل أنه يقول إن (مضيعاً) هنا حال ، وأنه لا تأتي منصوبة إلا قليلة ، وذلك لأن الاستثناء هنا مفرّغ[٣] .

فعلى ذلك ؛ يجوز إعرابُ كلمة (تناديا) هنا حالا ، لأن الاستثناء المفرّغ في حكم إسقاط أداة الاستثناء ، وتُعرب الكلمة التي بعد (إلا) حسب موقعها في الجملة ، وهي هنا جاءت بعد الجملة الفعلية ، وهي هنا حال لكلمة (السر) قبلها ، أي : يُحسنون السرَّ تنادياً ، وقد أجاز ذلك المرزوقيُّ في (شرحه الحماسة) أيضاً .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٧- ٣٣٨) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٥١) .

(٣) شرح الرضي (٢/ ١١٢) .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من الحديث عن الاستثناء ، أما الحال فقد سبق الحديث عنها[١] .

فالاستثناء - عرّفه السيوطي في (الهمع) - إذْ يقول : « المستثنى هو المُخرَج بـ (إلا) ، أو إحدى أخواتها ، بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتصل ، وإلا ؛ فمنقطع يقدَّر بـ (لكن) ، وقال الكوفية بـ (سوى) »[٢] .

وقد عرفه الأستاذ عباس بقوله : « إنه الإخراج بـ (إلا) ، أو إحدى أخواتها ، لِمَا كان داخلاً في الحكم السابق عليها »[٣] .

وللمستثنى بـ (إلا) أحكام :

أولاً : يجب نصبه إذا كان الكلام تاماً مثبتاً .

ثانياً : إذا كان الكلام تاماً منفياً ؛ فيجوز نصبه على الاستثناء ، أو إِتْبَاعُه للمستثنى منه ؛ في إعرابه على أنه بدل .

ثالثاً : إذا كان الكلام منفياً ناقصاً ؛ فيُعرب على حسب موقعه ، وهذا هو الاستثناء المفرغ . ويُعرّف الاستثناء المفرغ بأنه : ما حُذف من جملته المستثنى منه ، والكلام غيرُ موجب ، ويقول ابن يعيش : « ويسمى المنقطع لانقطاعه منه ، إذا كان من غير نوعه ، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه »[٤] .

---

(١) في المبحث التاسع (ص ١٨٠) .

(٢) همع الهوامع (٢/ ٢٤٨) .

(٣) النحو الوافي (٢/ ٣١٦) .

(٤) شرح المفصل (٢/ ٥٣) .

فالراجح والمتفق عليه في الاستثناء المفرغ : أن (إلا) في حكم الملغاة ، ويُعرب ما بعدها بحسب موقعه الإعرابي ، وهذا الإلغاء من ناحية الإعراب ، أما من ناحية المعنى ؛ فما بعد (إلا) له علاقة بما قبل ، وذلك لأن ما بعد (إلا) يكون تابعاً لما قبله في إعرابه ، فكأنها غير موجودة ، لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناءَ ما بعدها مِن حُكم ما قبلها ، فعلى هذا يصح إعرابها حالاً لِمَا قبلها ، ولا يُحكَم عليها بالاستثناء في الإعراب ؛ لأنه في حكم المُلغَى ، أما من ناحية المعنى ؛ فيجوز لك أن تعربها حالاً ، أو استثناءً مفرغًا ، والذي يترجح أن نراعي القاعدة النحوية ، ونعربها حالاً .

المبحث الثالث عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال ، والصفة[١]

قال ابن جني :

وقال المُقَنَّع الكِنْدِيّ[٢] ؛ (من الطويل) :

وإنْ زَجَـــرُوا طـــيراً بـــنَحس تمـــرّبي زَجَـرْتُ لهـم طـيراً تمـرّ بهـم سَـعدًا[٣]

إنْ شئتَ نصَبت (سعداً) على أنها حالٌ من الضمير في (تمُـرّ) ، وإنْ شـئتَ جعلتها صفة لـ (طيرًا) ، وهو أَجْوَدُ ؛ لأنه قد تقـدَّم قولُـه : (طـيراً بـنحس) ، أي : طيراً نَحْسَة ، فكذلك يكون السعدُ صفة[٤] .

---

(١) وقد ورد شاهد آخر على ذات المسألة في الحماسة رقـم (١) في بـاب الهجـاء . التنبيـه عـلى شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٧٨٧) .

(٢) مُـحَمَّد بن عُمَيْرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود الكندي ، شاعر أموي مُقِلٌّ ، كـان من أجمل الناس وجهاً ، وأمَدّهم قامة ، فكان إذا كشف عن وجهـه لقـع ، أي أصـيب بـالعين ، فكان يتقنع طول دهره ؛ فسمِّيَ المقنع ، وكان كريماً مِعطاءً ، سَمْحَ اليدِ بماله ، وقال ابن جنـي في (المبهج) : « المقنع : الرجل اللابس سلاحه ، وكلُّ مُغَطٍّ رأسَه فهو مقنَّع » ، توفي المقنع سنة ٧٠ هـ . المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة (١/ ١٩٣) ، الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة ٧٦٤ هـ ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحيـاء الـتراث ، بـيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، (٣/ ١٤٨) ، والأعـلام (٦/ ٣١٩) ، والأغـاني (١٧/ ١١٣) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٧) .

(٣) ورد هذا البيت في : أمالي القـالي (١/ ٢٨١) ، وشرح ديـوان الحماسـة للمرزوقـي (١/ ٨٢٩) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٦٤٨) ، وشرح ديـوان الحماسـة للتبريـزي (٢/ ٣٨) ، وشرح نهج البلاغة ، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحـسين بـن أبي الحديـد ، أبـو حامـد ، المتوفى سنة ٦٥٦هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء التراث ، عيـسى البـابي الحلبـي ، (١٦/ ١٠٧) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٦٦٧) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عن ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (سعداً) ، هل تكون حالاً ، أم تكون صفة ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (سعداً) هنا تحتمل وجهين من وجوه الإعراب ؛ وهي إما أن تكون حالاً ، أو صفة .

فهي (حال) باعتبارها حالا من الضمير المستتر في كلمة (تمر) قبلها ، وتقديره : (هي) ، فيكون الكلام : تَمُرُّ بهم طيراً سعداً ، وتكون سعداً : (حالا) من الضمير .

وشروط الحال التي ذكرها النحاة – وهي : أن تكون نكرة ، مشتقة ، تأتي بعد معرفة ؛ قد تم الكلام دونها ، منتقلة مقدرة بـ (في) ، صالحة أن تكون جواباً لكيف[1] .

والأعلم في شرحه البيتَ يقول : « ونصب (سعداً) على الحال من الضمير في (تمر بهم) »[2] .

فهو يوافق ابن جني في جواز إعراب (سعداً) حالاً من الضمير قبلها ، فعلى هذا : يجوز إعراب (سعداً) حالاً من الضمير في (تمُرّ) .

---

(١) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٧٦) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٦٤٨) .

الرأي الثاني :

ويجوز أن تعرب (سعداً) صفةً ، لا حالاً ، لـ (طيرًا) ، وهنا : لا نُرجِعُها إلى أن تكون حالا أو صفة للضمير في (تمر) ، ولكن تكون صفة لـ (طيرًا) قبلها ، والذي يقوي هذا الرأي : أن الشطر الأول للبيت يحتوي أيضاً على وصف الطير بـ (النحس) ، فهو هنا يصِفُه بالسعد فتكون كلمة (سعداً) الثانية أيضاً : صفة للطير ، وهذا الرأي هو الذي يرى ابنُ جني رجحانه هنا ، ويقويه ، وقد سار على ذات الرأي : الإمامُ المرزوقي في (شرحه الحماسة) ؛ فقد وَصف كلمة (سعداً) بأنها هنا : صفة لـ (طيرًا)[1] ، وعلى ذات الرأي أيضاً : الأعلمُ الشنتمري ؛ حيث يقول في شرحه البيت : « ويجوز حملُه على قوله (طيراً) ، والمعنى : طيراً ذات سعداً »[2] . فالأعلم يرى إعرابَها صفة كذلك ، وإنْ كان وجهُ الحال عنده أقوى ؛ لأنه ذَكَرَ الحالَ ، ثم ذَكَرَ جوازَ إعرابِها صفةً ، فعلى هذا ؛ يجوز إعراب (سعداً) هنا : صفةً لـ (طيرًا) ، على تقدير : (طيراً ذات سعد) .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٨٢٩) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٦٤٨) .

الترجيح :

قد سبق الكلام عن الحال ، والصفة ، وحَدِّ كلٍّ منهما ، لكن قبل أن أرجِّح بين الرأيين ؛ فقد ذكر سيبويه – رحمه الله – في باب (إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن) [١] : مسألة أن بعض الأسماء تحتمل في إعرابها أن تعرب حالاً ، أو صفة ، وذلك يكون بحسب ما تُرْجِعُها إليه ، وقد بيَّن السيرافي – رحمه الله – في شرح أبيات سيبويه هذا الباب بقوله : « إعرابه حالاً إذا حُمل على الضمير ؛ لأن الضمير لا يوصف »[٢] ، فهو هنا يشرح كلام سيبويه الذي هو مناط المسألة عندنا ، وموافقٌ لحال شاهِدنا.

وقد ذكر سيبويه المثال الثاني ، وهو قولك : مررت برجل معه صقرٌ صائد به ، إن شئت جعلته وصفاً يعني : إنْ جعلتَ (صائد) وصفاً لـ (رجل) ، ثم قال : وإن لم تحمله على (رجل) ، يريد إن لم تجعله وصفاً لـ (رجل) ؛ حملته على الاسم المضمر المعروف ، فنصبته[٣] .

قال السيرافي – رحمه الله – : « أراد بالمضمر : ضمير الرجل الذي دخلَت عليه (مع) ، وهو الهاء من (معه) ، وجعَله عليه : أن يُجعل حالاً منه ، لأن المضمر لا يوصف ، وجَعَل هذه المسألة ونظيرها يقع على وجهين :

إن شئت أجريت الصفة على الاسم النكرة المتقدم ؛ فجعلْتَها وصفاً له ، وإن شئت حملتها على الضمير الذي يعود إلى الاسم النكرة ؛ فجعلتها حالاً منه »[٤] .

---

(١) الكتاب (٢/ ٤٩) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٦) .

(٣) الكتاب (٢/ ٤٩ – ٥٠) ، شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٦) .

(٤) شرح أبيات (١/ ٣٨٦) .

فسيبويه – رحمه الله – يرى جواز الوجهين ، وذلك بحسب ما ترجع إليه الكلمة ، فإن أرجعتها إلى ضمير كانت حالاً ، لأن الضمير لا يوصف ، وإن أرجعتَها إلى الاسم النكرة قبلها ؛ كانت صفة ، وقد ذَكَرَ ابنُ السراج – رحمه الله – الفرقَ بين الحال والصفة بقوله : « الصفة لا تكون إلا اسمًا مشتركًا فيه لمعنيَيْنِ ، ولِمَعانٍ ، والحال قد تكون للاسم المشترك ، والاسم المفرد »[(١)] .

وتحدث أبو هلال العسكري في كتابه (الفروق اللغوية) عن الفرق بين الصفة والحال ، ونقل كلاماً للمبرد يُعضِّد به رأيه الذي يقوله فيه : « إن الصفة تفرّق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال ، زيادةً في الفائدة والخبر »[(٢)] .

وقد نقل السيوطي – رحمه الله – عن ابن القواس الفروق العشرة بين الحال والصفة ؛ أذكرها بتصرف :

١ – أن الصفة لازمة للموصوف ، بخلاف الحال .

٢ – أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفين في الإعراب ،بخلاف الحال ؛ فقد تكون للفاعل والمفعول .

٣ – الحال تلازم التنكير ، والصفة وفق موصوفها .

٤ – أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه ، بخلاف الحال .

٥ – أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي ، بخلاف الصفة .

٦ – الحال تكون مع الضمير ، بخلاف الصفة .

---

(١) الأصول لابن السراج (١/ ٢١٤) .

(٢) الفروق اللغوية (١/ ٣١) .

٧ – الحال ليس في عاملها خلافٌ ، وفي عامل الصفة خلاف .

٨ – الحال تغني عن عائدها الواو ، بخلاف الصفة .

٩ – الصفة أَدْخَلُ من الحال في باب الاشتقاق .

١٠ – أن الصفات متعددة لموصوف واحد ، بخلاف الحال[١] .

بعد هذا البيان ، وذِكر الفرق بينهما ؛ يظهر أن المسألة هنا يجوز فيها الأمران ، وذلك بحسب ما تُرجع كلمة (سعداً) إليه ، فإن أرجعتها للضمير ؛ كانت حالاً ، وإن أرجعتَها للطائر ؛ كانت صفة .

هذا من ناحية القاعدة النحوية ، أما من ناحية المعنى ؛ فيترجح إعرابُها صفة ، لِمَا ذكرنا سابقاً ، ولأن الشاعر هنا في مقام الوصف لا بيان الحال ، ولأن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال كما ذكرنا ؛ فكلمة الطائر تكررت مرتين هنا ، وجاءت الصفة لتفرِّق بينهما ، وتوضِّح كلا منهما ، فالأول جعلْتَه للنحس ، والآخر للسعد ، فاعتبارها صفة يترجح من ناحية المعنى .

---

(١) الأشباه والنظائر (٤/ ٩٦) .

المبحث الرابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال ، والبدل[١]

قال ابن جني :

وقال حَاتِم بن عَبْدِ الله[٢] ، (من الطويل) :

إذا كنتَ ربّاً للقَلوص فلا تَدَعْ رفيقك يمشي خلفَها غير راكب[٣]

(غير راكب) ؛ حال مؤكدة ، لأنه إذا مشى خلفها ؛ فهو غير راكب لا محالة .

وقد ذكرنا نحو هذا فيما مضى . وكذلك إن جعلْتَه بدلاً من (يمشي) لأن المعنى واحد[٤] .

---

(١) ورد شاهد آخر في الحماسة رقم (٦) في باب المُلَح . التنبيه على شرح المشكلات الحماسة (٢/ ١٠٠٧) .

(٢) هو حَاتِم بن عَبْدِ اللهِ بنِ سَعْدِ بن الحَشْرَجِ الطَّائِيُّ القحطاني ، أبو عَدِيٌّ : فارس ، شاعر ، جواد ، جاهلي . يضرب المثل بجُوده ، كان من أهل نجد ، وزار الشام ؛ فتزوج مَارِيَة بنت حُجَرِ الغَسّانِيةَ ، ومات في عوارض (جبل من بلاد طيء) . قال ياقوت : وقبرُ حاتم عليه . شعره كثير ، ضاع معظمه ، وبقي عنه (ديوان مطبوع) صغير ، وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ ، وأرَّخُوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم . الأعلام (٢/ ١٥١) .

(٣) ورد هذا البيت في : الأغاني (٦/ ٣٣١) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم (٢/ ٦٢٩) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٢٩) ، وديوان حاتم الطائي ، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي ، قدم له ووضع فهارسه : الدكتور حنا نصر الحتي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (ص٥٩) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٦٦٤) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (غـير راكبِ) ، هل تكون حالاً ، أم تكون بدلاً من (يمشي) ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (غير راكب) هنا حالٌ للرجل أو الصديق الـذي يمـشي خلف القافلة ، وهو من المعلوم بالضرورة أنه إذا كان يمشي فهـو غـير راكـب لدابة من الدواب ، فـ (غـير راكـب) هنـا تكـون حـالاً مـن الفعـل (تـدع) ، مؤكدة ، وقد جاء قولـه تعـالى في سـورة التوبـة : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[1] ، وقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[2] .

فكلمة (مُدْبِرين) في الآيـة الأولى ، وكلمـة (مفـسدين) في الآيـة الثانيـة ؛ جاءتَا حالاً مؤكدة ، والحال – كما نعلم – تنقسم إلى قسمين :

– حال مؤكدة .

– وحال غير مؤكدة .

والحال المؤكِّدة أيضاً تنقسم إلى قسمين :

– ما تؤكِّد عاملها .

– ما تؤكِّد مضمونَ الجملة[3] .

وقد وضَّح ابن عقيل – رحمه الله – المقـصودَ بالحـال المؤكـدة التـي تؤكِّـد

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٢٥) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٦٠) .

(٣) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٦) .

عاملها ؛ فقال : « هي كلُّ وصفٍ دَلَّ على معنى عامِلِه ، وخالَفَه لفظاً ؛ وهو الأكثر ، أو وَافَقَه لفظاً ؛ وهو دون الأول »[١] .

والأعلم – رحمه الله – عند شرح البيت قال بذات رأي ابن جني ، وهو أن (غير راكب) هنا حالٌ مؤكدة ، لأن ذكرَه المشي يغني عنها[٢] .

فعلى هذا يصح إعراب (غير راكب) حالاً مؤكدة للعامل فيها قبلها .

---

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٦) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٦٢٩) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن تكون (غير راكب) بدلاً من (يمشي) قبلها ، لأن الذي يمشي هو نفسه الرجل الذي لا يركب الدابة ، فكأنه قصده هو ، فيكون حينئذ (بدلَ كلٍّ من كلٍّ) ، وابنُ جني يرى أن الذي سوَّغ له ذلك : أن المعنى هنا واحد ، فالماشي هو أيضاً غير الراكب ، فلذلك جاز عنده البدل .

الترجيح :

الأمر هنا متعلق بالمعنى ، لأنك إن جعلتها بدلاً ؛ يكون العامل في البدل والمبدل منه واحدًا ، وهو الفعل (تدع) ، وإن جعلتَها حالاً من (يمشي) ؛ فتكون متعلقة بالفعل (يمشي) ، والذي يترجح هنا من ناحية الصنعة النحوية ، ومن ناحية المعنى : إعرابها حالاً مؤكدة . وقد شرح السيرافي – رحمه الله – بيتًا من أبيات (الكتاب) ، وهو قول جرير :

مشق الهواجر لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلا كلأ وصدورا[1]

قال – رحمه الله – معلقاً عليه: « نحن إذا جعلناهما بدلاً ؛ جعلنا العامل فيها (مشق) ، وإذا نصبناهما على الحال ؛ جعلنا العامل (ذهبن) ، وإعمال الفعل الأقرب أَولَى ؛ إذْ كان لإعماله وجهٌ جيّد »[2] .

فهذا البيت يؤكد صحةَ ما ذهبتُ إليه في إعراب (غير راكب) حالاً ، وذلك لأن الفعل الأقرب ، وهو (يمشي) أَولَى من إعمال غيره ، وأما مِن ناحية المعنى ؛ فالشاعر في كلامه يقصد بيانَ الحال لا بدله ، لأن المقام مقام عتاب ، والعتاب يحتاج بيانًا لحالة المعاتَب والمعاتِب ، وهذا الذي يقتضيه المعنى هنا .

---

(١) ورد هذا البيت في : الكتاب (١/ ١٦٢) ، شرح الرضي (٢/ ١٧٨) ، خزانة الأدب (١/ ٤٦) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٠) .

المبحث الخامس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الصفة ، والبدل[١]

قال ابن جني :

وقال زِيَادَة بن زيد الحارثي : الحارث بن سعد ؛ أخو عذرة[٢] ، (من الطويل) :

لم أَرَ قوماً مثلَنا خيرَ قومهمْ ... أَقلَّ به منَّا على قومهمْ فخراً[٣]

في هذا شاهد لجواز : (مررت برجل أكرم أصحابه) ؛ على الصفة ، لأنها هنا أظهر من البدل ، والهاء في (به) ضمير الخبر الذي دل عليه قوله (خير قومهم) ، وليس الثاني ، وهو الأول ، لأن (خير) (الأول) صفة ، والثاني (المقدر) مصدر ، كقولك : أنا أُوثِر الخير وأكره الشر ، فدلت الصفة على المصدر ؛ كقول الآخر[٤]:

إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه ... وخالَفَ والسفيهُ إلى خلافِ[٥]

---

(١) ورد شاهد آخر في الحماسية رقم (١٣) ، في باب الهجاء . التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٨١٠) .

(٢) زِيَادَة بن زيد بن مَالك بن مالك بن عامر بن قرة بن خِنْبِس بن عمرو بن عبد الله بن ثعلبة بن ذبيان بن الحَارِث بن سعد بن هذيم ، من بني الحارث ، والحارث أخو عذرة بن سعد بن هذيم ابن زيد بن ليث بن سود بن أسلم الحافي بن قضاعة . و زيادة : شاعر إسلامي من شعراء صدر الإسلام ، ينتمي إلى بيت شِعر ؛ فأخوه عبد الرحمن شاعر ، وابنه المسور شاعر أيضاً ، قُتل على يد هدبة بن خشرم بن عرز ، من بني عامر بن ثعلبة من سعد بن هذيم ، من قضاعة ، شاعر فصيح من بادية الحجاز ، قَتَل "زيادة" بعدما كان بينهما هجاء ، ثم تقاتلا فقتله ، الأغاني (٢١ / ٢٥٨) .

(٣) ورد هذا البيت في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ١٧٨) ، وشرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٢٤٩) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٨٣) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٤٨) ، وخزانة الأدب (٤/ ٣٦٤) .

(٤) هذا البيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، وليس في ديوانه ، ولم ينسب في : الإنصاف (١/ ١٤٠) ، والخصائص (٣/ ٤٩) ، والمحتسب (١/ ١٧٠-٢/ ٣٧٠) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٧٨) ، وخزانة الأدب (٤/ ٣٦٤ ، ٥/ ٢٢٦- ٢٢٨) .

(٥) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (١/ ٢٣٣) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (خير قومهم) ، هل تكون بدلاً ، أم تكون صفة ؟

الرأي الأول :

يرى ابنُ جني أن (خير قومهم) هنا ؛ بدل من (قوماً) قبلها ، وهذا (بدلُ بعضٍ من كُل) ، والبدل – كما سبق شرحه – هو التابع المقصود بالحكم ، بلا واسطة ، فـ (خير قومهم) تابعة لما قبلها ، ومقصودة بالحكم ومختصة به ، وبلا واسطة . وقد وافق ابنَ جني في ذلك : المرزوقيُّ – رحمه الله – حيث يقول : « يَنتصب (خير قومهم) على أنه بدل من قوله (قوماً) »[(١)] ، ونجد أن بين البدل والصفة شَبَهًا من ناحية الإيضاح ، والتخصيص ، فالبدل هنا جاء مخصصاً لهم من بين قومهم بأنهم خير قوم ، ووضح لنا المقصود بالخير منهم ، وقد ذَكر هذا الشَّبَهَ : ابنُ جني لتعريفه (البدلَ) في (اللمع) بقوله : « اِعلم أن البدل يجري مَجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص »[(٢)] .

فالشَّبَه بينهما قائم ، لكن هناك ما يفرق بينهما ، نعرفه في الترجيح بإذن الله ، والذي يهمنا هنا : أن إعرابها بدل جائز بل هو الأصل وخروجها عنه يكون بتأويل وبيان سبب الخروج لأنها تابعة لما قبلها ومقصودة بالحكم ، من حيث إنه يقصد لذاته ، فلا يؤثر على بناء الجملة إذا ما حذف ، أو استغني عنه ، وبغير واسطة .

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ١٧٨) .

(٢) اللمع (١/ ٨٧) .

وقد قال الرضي في شرح الكافية : « مقصود لما نسب إلى المتبوع يخرج التأكيد والوصف ، وعطف البيان ... »[١] .

فعلى هذا يكون (خير قومهم) : بدلاً من (قوماً) قبلها .

(١) شرح الرضي (٢/ ٣٧٩) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن (خير قومهم) صفةً لـ (قوماً) قبلها ، والصفة تتبع الموصوف ، والمقصود به أنهم أخيَرُ القوم وأحسنُهم ، فيكون بمعنى التفضيل ، وقد ذكر الرضي شاهِدنا في جواز إعمال اسم التفضيل ؛ وإنْ كان نكرةً[١] . وكما نعلم : أن الصفة تكون مشتقةً ، و (خير) هنا : اسم تفضيل ، واسم التفضيل من المشتقات ؛ فلهذا يجوز إعرابها صفة ، والمرزوقي – رحمه الله – يقول : « ويجوز أن يكون صفة »[٢] في معرض حديثه عن إعراب (خير قومهم) ، وابن جني يرى أن إعرابها صفة أَولَى وأقرب ، ووجْهُ ذلك عنده – رحمه الله – : أنّ (خير قومهم) هنا مشتق (اسم تفضيل) ، والصفة تكون بالمشتق ، بخلاف البدل ، فلذلك هو يقوِّي هذا الرأي ، والمرزوقي كذلك . و(خير) هنا : اسم تفضيل حُذفت همزتها ، إذْ كان الأصل أن يكون : (أَخْيَر) ، على وزن (أفْعَل) ، فحُذفت الهمزة ، وبقية الكلمة على (خَيْر) اسم تفضيل ، فلذلك أَعرَبها ابنُ جني صفة .

---

(١) شرح الرضي (٢/ ٢٤٨) .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ١٧٨) .

الترجيح :

قبل الترجيح ؛ لابد من معرفة الفرق بين الصفة ، والبدل ؛ لأننا عرَّفنا البدل والصفة ، وما يتعلق بهما ، وذكرنا أن بينهما شَبَهًا ؛ كما قال ابن جني[(١)] ، وكان لزاماً أن نفرِّق بينهما ، وقد ذكر العكبري في (اللباب) الفرقَ بين البدل والصفة فقال : « إن الصفة بالمشتق ، والبدل بغير المشتق ، وأن الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير وغيرهما ، والبدل يجوز أن يخالف المبدَلَ منه في التعريف والتنكير ، والإظهار والإضمار ، وأن البدل يكون ببعضٍ من كل ، وبمعنى يشتمل عليه الأول ، والصفة بخلافه »[(٢)] .

وذكر السيوطي – نقلاً عن شارح (المفصل) ؛ الأندلسيِّ – عشرةَ فروق ؛ أذكرها بتصرف[(٣)] :

أولاً : أن الصفة تكون بالمشتق ، أو ما هو في حكمه ، وكذلك البدل ، فإنَّ حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر .

ثانياً : أن الصفة تطابق الموصوف ؛ تعريفاً وتنكيراً ، والبدل لا يلزم فيه ذلك .

ثالثاً : أن البدل يجري في المُظهَر والمضمَر ، والصفة ليست كذلك.

رابعاً : أن البدل ينقسم إلى بدلِ بعضٍ ، وكلٍّ ، واشتمالٍ ، والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

خامساً : أن البدل ؛ منه ما يَجري مَجرَى الغلط ، وليس ذلك في الصفة .

---

(١) اللمع (١/ ٨٧) .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤١٠) .

(٣) الأشباه والنظائر (٤/ ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥) .

سادساً : أن البدل لا يكون للمدح والذم ؛ كما تكون الصفة .

سابعاً : أن البدل يجري مَجرى جملة أخرى ، والصفة بخلاف ذلك .

ثامناً : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد ، وفي البدل لا يكون كذلك ، فلا تُبْدَل الجملة من المفرد .

تاسعاً : أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف ، والبدل بخلاف ذلك .

عاشراً : أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعاً على مسمى الموصوف بالوضع ، بل بالالتزام .

فهذه الفروق العشرة ، وقبلها كلام العكبري في الفروق ؛ كلُّها توضح لنا الفرق البيِّن بينهما ، وترفَع الشبه الموجود بينهما كما ذكره ابن جني .

وأما الراجح في هذه المسألة : هل هي بدل ، أم صفة ؟ فقد قال البغدادي : « فإنه وَصَف النكرة – وهي (قوماً) – بـ (خير) ، وهو بمعنى التفضيل ، ولو كانت الإضافة معنويةً للتعريف ؛ لَمَا وَقع صفة للنكرة »[1] .

فهو هنا يرجِّح كونَها صفة ، والراجح هنا من ناحية الصنعة : إعرابُها صفة ، وذلك لأن (خير) مشتق ، والصفة بالمشتق ، والبدل بخلاف ذلك ، أما من ناحية المعنى ؛ فإنك لو قصدت بالخير هنا معنى التفضيل ، أو ما يقرب منه ؛ فإنها تكون صفة ، لا بدلاً ، وأما إذا كان المقصود هنا بالخير الذي هو ضد الشر ؛ فيترجح أن تكون بدلاً .

---

(١) خزانة الأدب (٤/ ٣٦٤) .

المبحث السادس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين التوكيد ، والنصب على نزع الخافض

قال ابن جني : وقال قُراد بن غُوَيّة بن سُلمي[١] ؛ (من الطويل) :

أبيكي كمالوماتقبلي بكيته ... ويشكرلي بذليلهوكرامتي[٢]

يجوز أن يكون أراد (على بذلي) ، فحذف حرف الجر ، فنصبه بالفعل قبله على ما تقدم ، ويجوز أن يكون (بذلي) بدلاً من ضمير المتكلم ، أي : يشكر بذلي ، (وإنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ؛ إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال نحو قولك : عجبت منك عقلك ، وضربتك رأسك . ومن أبيات الكتاب :

ذريني إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفيتني حلمي مضاعا[٣]

---

(١) هو قُراد بن غُوَيّة بن سُلمى بن ربيعة ، قال ابن جني في المبهج عن أبيه (غوية) ما نصه : « يجوز أن يكون تحقير (غاوية) ، ويجوز أن يكون تحقير (غية) ، بعد التسمية بها ، ولو كانت (غوية) اسماً لامرأة ؛ لصلُح أن يكون تحقير (غاو) ، وجاز لَحَاقُ التاء له ، وإن كان (غاوٍ) رباعياً ، من قبل أنه لما حذفت لامه ؛ صار تحقيره إلى عدة تحقير بنات الثلاثة ، فلحقته التاء كما تلحق آخر المؤنث الثلاثي إذا حُقّر ، ودليل ذلك قولهم في تحقير سماء : (سُمَيّة) لمّا حذفوا من آخرها حرفاً ، فصارت إلى مِثال (فُعيل) ؛ دخلتها التاء » .

وقد ورد اسمه في معجم الشعراء (قُرانة) ، وليس (قُراد) ؛ فقال صاحب معجم الشعراء هو : قُرانة بن غُوَيّة بن سُلمى بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة الضبي ، كان كريماً جواداً ، وهو شاعر جاهلي . المبهج (١٣٨ - ١٣٩) ، ومعجم الشعراء (١/ ٣٢٧) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤١٦) .

(٢) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٧١١) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٤٧٠) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤١٧) ، ومعجم الشعراء (١/ ٣٢٧) .

(٣) هذا البيت لعدي بن زيد في : ديوانه (ص ٣٥) ، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٣) ، وشرح عمدة الحافظ (ص٥٨٧) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٩١، ١٩٣) ؛ منسوبًا لرجل من بجيلة أو خثعم في "الكتاب" (١/ ١٥٦) ، وبلا نسبة في : شرح المفصل (٣/ ٦٥ ، ٧٠) ، وشرح شذور الذهب (٥٧٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ١٢٧) .

حلمي بدل من (ني) ، ولو قلت : قمت زيد ، أو مررت بي جعفر ، أو كلمتك أبا عبد الله ، على البدل ؛ لم يَجُزْ ، من حيث كان ضميرُ المتكلم وضميرُ المخاطب غايةً في الاختصاص ، فبطَلَ البدل لأن فيه ضرباً من البيان ، وقد استغنى هذا المُضمَر بتعريفه)[1] .

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (١/ ٦١١) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُـه : (بـذلي) ، هل تكون توكيداً ، أم تكون بدلاً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن كلمة (بذلي) هنا منصوبةً على نزع الخافض ، وقـد سـبق الحديث عن (نزع الخافض) ، والخلاصة فيه عند جمهور النحاة : أنـه سـماعِيٌّ ، ولا يقاس عليه إلا في بعض المواضع . ويـرى الأسـتاذ عبـاس حـسن[١] : أن النصب على نزع الخافض سماعِيٌّ ، وهو مقصود على ما ورد منـه منـصوباً مـع فعله الواردِ نفسِه ، ولا يجوز أن يُنصَبَ من تلك الأفعـال المحـددة كلمـةٌ عـلى نزع الخافض إلا التي جاءت مسموعةً عن العـرب ، وعلـل ذلـك لـئلا يكثـر الخلط بين اللازم والمتعدي ، ولحصول اللبس والإخلال بالمعنى ، فتَفْقِد اللغـةُ بيانَها ، والأستاذ شوقي ضيف[٢] يقول : « جاءت في اللغة بعـد أفعـال لازمـة مفعولاتٍ منصوبةً أحياناً ، وكان حقها الجر ، ويَجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض . ويرى أهل البصرة : أنه منصوب بالفعل الـلازم قبلـه ، ولّـما سـقط الجارّ وصل الفعل إلى الاسم فنصَبه ، وأما الكوفيون فيرون أنه منـصوب عـلى نزع الخافض ، أي أن علة النصب هي : حذف الجارّ ، والراجح : مذهب أهل البصرة لأن حروف الجر لا تعمل بعد حذفها »[٣] .

---

(١) النحو الوافي (٢/ ١٥٩ – ١٦٥) .

(٢) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً (ص ١٨٥) .

(٣) المنصوب على نزع الخافض في العربية .. دراسة تطبيقية ، د. جهاد يوسف العرجا ، و أ. حـسين راضي العايدي ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلـد الثـامن عـشر ، العـدد الأول (ص ٤٧٩ – ٥٢٣) ، يناير ٢٠١١م .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني أن (بذلي) هنا منصوبة ، على أنها بدل من ضمير المتكلم ، أي : يشكر بذلي .

والمرزوقي – رحمه الله – وافق ابنَ جني على هذا الإعراب ، ولكنْ برواية أخرى للبيت ، وهي : (ويشكرُني بذلي له وكرامتي)[١] ، وقال : « يكون بذلي بدلاً من المُضمَر في : (يشكرني) »[٢] .

وابن جني ساق لنا بيتَ عدي بن زيد ؛ للدلالة على صحة مذهبه في هذا الرأي ، لأن البيت فيه إبدال للظاهر من المضمر ، وهو إبدال (حلمي) من الضمير في (ألفيتني) بدلَ اشتمال .

وقد ذكر سيبويه هذا البيت في (الكتاب)[٣] ، في معرض حديثه عن البدل .

وعلق عليه السيرافي في شرح أبيات سيبويه فقال : « الشاهد فيه على أنه أبدل (حلمي) من ضمير المتكلم ، كأنه قال : ما ألفيت حلمي ، فإن قال قائل : أنتم لا تُجِيزون الإبدال من ضمير المتكلم ، ولا من ضمير المخاطب ... »[٤] .

ثم علل السبب الذي جعلهم يُجِيزون هذا الإبدال هنا ؛ فقال : « الذي يمنع منه : أن البدل يكون على طريق التعريف والإيضاح للمبدل منه كقولك : رأيتك زيداً ، ورأيتني عَمراً ، فهذا لا يجوز ؛ لأنه ليس يقع إشكالٌ في المتكلم والمخاطب ، فيحتاج إلى بدلٍ يوضِّحه »[٥] .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٧١١) .

(٢) السابق (١/ ٧١١) .

(٣) الكتاب (١/ ١٥٦) .

(٤) شرح أبيات سيبويه (١/ ٨٦) .

(٥) السابق (١/ ٨٦) .

فالسيرافي يرى الجواز هنا لحصول الفائدة ، وابن جني أيضاً في كتابه (التمام في تفسير أشعار الهذليين) ؛ حيث يقول : « قيل إنما لا يجوز البدل من ضمير المتكلم ؛ إذا كان بدلُ الكل كما تقدم آنفاً ، فأما بدل البعض وبدل الاشتمال ؛ فكلاهما جائز من ضمير المتكلم ، لِمَا في ذلك من الفائدة »[١] .

فهو هنا يوضح الجواز ، ويخصه ببدل البعض ، والاشتمال ، لِمَا فيهما من فائدة .

وابن مالك في (الكافية) ذكَر أن الأخفش والكوفيِّين يُجِيزون إبدال الظاهر من المضمر مطلقاً ، بلا شرط ولا قيد ، وكل أنواع البدل ، وليس البعض والاشتمال فقط[٢] .

لكن ابن مالك يخالف ذلك ، ويشترط لهذا البدل : أن يفيد التوكيد[٣] .

وابن هشام – رحمه الله – يرى أن الإبدال للضمير الحاضر ؛ جائز إذا كان بدلَ بعضٍ أو اشتمالٍ[٤] .

والرضي – رحمه الله – يقول : « اِعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط ، إذا كان ظاهراً ؛ يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ... »[٥] .

والمرادي في (شرحه) يرى ذاتَ الرأي ، وهو جواز الإبدال[٦] .

---

(١) التمام في تفسير أشعار الهذليين (ص٢١) .

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٤) .

(٣) السابق (٣/ ١٢٨١) .

(٤) شرح شذور الذهب (١/ ٥٧٢) .

(٥) شرح الرضي (٢/ ٣٩٠) .

(٦) توضيح المقاصد (٢/ ١٠٤٥) .

والعكبري - رحمه الله - في (اللباب) ذَكَرَ المنعَ ، ثم تحدث عن إجازة البعض لهذا في البعض ، والاشتمال[١] .

فعلى هذا يجوز إعراب (بذلي) هنا : بدلاً من الضمير[٢] .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤١٢) .

(٢) قال البغدادي في (الخزانة) عن الشبه بين بدل البعض والاشتمال : « إذا ثبَت بدلُ البعض ؛ ثبَت بدلُ الاشتمال ، لأنه مشبَّه به ، إذْ عَدُّوا وَصْفَ الشيءِ كالجزء منه » . الخزانة (٥/ ٢٠٤) .

الترجيح :

الذي يظهر بعد الحديث المفصل في كلا الرأيين ، أن إعراب (بـذلي) بـدلا أَولى وأقرب ، وذلـك لأن جمهـور النحـاة عـلى جـواز هـذا الإعـراب ، ولأن إعرابها على نزع الخافض فيه خلافٌ قوي ، لأن نزع الخافض أمر سماعي ، ولا يصح القياس عليه ، ولأن اللجوء إلى الحذف والتقدير يكون عند الـضرورة ، وهنا لا ضرورة له ؛ لأن إعرابها بدلاً ؛ صحيحٌ من ناحيـة القاعـدة النحويـة ، وموافقاً للمعنى . وكما نعلم ؛ فإن اللجـوء إلى تقـديرِ محـذوف أو مـا شـابَهَ ؛ يكون للضرورة ؛ كضرورة الشعر ونحوها .

المبحث السابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال ، والبدل ، والنصب على الذم

قال ابن جني :

وقال حُرَيث بن عَنَّاب[١] ؛ (من البسيط) :

هــلّا نَهَيْــتُمْ عُوَيْجــاً عــن مُقــاذَعتي عَبْــدَ المَقَــذِّ دَعِيّــاً غــيرَ صُــيَّابِ[٢]

يكون قوله : (عبد المقذ) حالاً ، ويكون : بدلاً ، ويكون : شتماً[٣] .

---

(١) هو حُرَيث بن عَنَّاب النبهاني الطائي : من شعراء العصر الأموي ، كان بدوياً ، لا يتعدى على الناس بمدح أو هجاء ، أورد صاحب الأغاني بعض أشعاره . الأعلام (٢/ ١٧٤) .

وقال ابن جني في المبهج « حُرَيْث : تحقير حارث ، وعناب : اسم مرتجل غير منقول ، وهو أحد الأمثلة التي جاءت على (فَعّال) اسماً ، لا صفة ، وهي : الكلاء ، والجبان ، والقياد : ذكر البوم ، والجيار في صدره ، وهو أيضاً : الصاروج ، والصقار : أحد الأنبتة ، وعناب هذا الرجل ، والخطار : دهن طيب .

ويجوز أن يكون (عناب) من العنب ؛ كثَّار من التمر ، وعطَّار من العِطر ، فيكون منقولاً إذاً » . المبهج (٦٨-٦٩) .

(٢) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٣٥) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ١٠٢٨) . وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٢٠٦) .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢/ ٨٣٢) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (عبد المقذ) هل يكون حالاً ، أو يكون بدلاً ، أو يكون منصوب على الذم ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (عبد المقذ) هنا : حالٌ منصوبة لـ (عويجاً) قبلها ، وذلك لأن مقصد الشاعر هنا : الاستهزاء ، وبيانُ قلة وضعف من يقصدهم الشاعر بقوله ، وقد سبق لنا الكلام عن الحال وأحواله ، مما يغني عن إعادته هنا .

الرأي الثاني :

أن تكون بدلا من (عويجاً) قبلهـا ، والبـدلُ يَتْبَـع المبـدَل منـه ، ونجـد أن شروط البدل تتوافر هنا ، وقد فصّلنا في البدل وشروطه فيما سبق .

الرأي الثالث :

أن تكون منصوبةً على الذم .

أي : بِفِعْلٍ مقدَّرٍ تقديرُه : أعني عبد المقذ ، وقد وَرد النصبُ على الـذم في قوله تعالى : ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1] بقراءة عاصم بـالفتح ، منـصوبةً على الذم ، وغيرُه من القراء قرأها بالرفع[2] .

(١) سورة المسد ، الآية (٤) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٩٨) .

الترجيح :

قد سبق لنا الكلام عن الفرق بين الحال والبدل ، والنصب على ذم أيِّ تقدير فعل محذوف ، والذي يترجح هنا من ناحية القاعدة : أن نُغفل الرأي الذي يقول بنصبه على الذم ، لأن اللجوء إلى الحذف والتقدير - كما مر معنا - يكون عند الحاجة ، وهنا لا حاجة لذلك ، فيبقى الحال والبدل ، ولذا ؛ نجد المرزوقي - رحمه الله - يقول برأي ابن جني بالأوجه الثلاثة[١] ، أما التبريزي فذكر البدل والذم[٢] .

والذي يظهر : أن الحال والبدل هنا بدرجة واحدة ، ولا ترجيحَ لأحدهما عن الآخر ؛ من ناحية القاعدة النحوية ، وإنما يكون من ناحية المعنى ، والشاعر هنا في مقام بيان الحال ، وتوضيحه ، ووصْفِ هذا الرجل بأنه لئيم الخلق إذا نظر إلى مقذيه وقفاه ؛ تبينت العبودية فيه[٣] .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ١٠٣٥) .

(٢) شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ٢٠٦) .

(٣) شرح الحماسة للأعلم (٢/ ١٠٢٨) .

الفصل الثالث

المعنى ، وتعدُّد التوجيه النحوي في "المجرورات"

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل ، وعطف النسق

قال ابن جني :

وقال زِيادُ بنُ مُنْقِذٍ[١] ، (من البسيط) :

يا ليت شعري عن جَنبيّ مُكشَّحةٍ ... وحيث تُبْنَى من الحِنَّاءةِ الأُطُمُ
عن الأشاءةِ هل زالت مخارمُها ... وهل تغيَّر من آرامِها إِرَمُ[٢]

إن كانت (الأشاءة) – أعني بُقعَتَها – هي : (جَنْبَا مُكَشَّحَة) ؛ فالثاني : بدل من الأول ، وأعاد العاملَ – أعني حرف الجر – على ما شرحناه قديماً في أول هذا الكتاب . وإن كانت (غيرَ جَنْبَيْ مكشّحة) ؛ فإنه أراد حرف العطف ، وحذَفه ، أي : وعن الأشاءة . ومثله من حذف حرْفِه ؛ ما أنشدناه عن أبي الحسن[٣] :

---

(١) في شرح التبريزي ؛ قائل هذا البيت هو : زِيادُ بنُ حَمَلِ بن سَعد بن عُمَيْرَةَ بن حُرَيْث (٢/ ١٥٨) ، ويقال له : زِيادُ بن المُنْقِذِ العَدَوِيّ ، كما جاء عند المرزوقي (١/ ٩٨٠) ، والأعلم في شرحه الحماسة (٢/ ٨٠٧) ، وفي خزانة الأدب (٥/ ٢٥٤،٢٥٣،٢٤٤) ، تُروى للمَرَّار العَدَوِيّ ، وهو شاعر إسلامي أموي ، معاصر للفرزدق وجرير ، وهو ابن مُنْقِذٍ بن صُدَي بن مَالك بن حَنظلة ، وأمّ صُدَي من عَدِي ؛ يقال لولدها عدوية ، واسمُ المَرَّار هنا : زِيادُ بن مُنْقِذٍ ، وله نَسَبَ الشعر ، ويؤيد ذلك بنقله عن الحصري في زهر الآداب ، وعن الحماسة وشراحها .

(٢) ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٨٠) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٨١٤) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥٨) ، ولسان العرب (١/ ٨٦) ، وتاج العروس (١/ ١٣١) .

(٣) أبو الحسن هو : الأخفش الأوسط ، سَعِيدُ بن مَسعدة ، قرأ النحو على سيبويه ، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه ، توفي سنة (٢١٥ هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (١/ ٥٩٠) .

كيف أصبحتَ، كيف أمسيتَ مِمَّا ... يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريم [١]

وأنشد ابن الأعرابي [٢] :

فكيف لا أبكي على عِلاَّتِي ... صبائحي غبائقي، قَيْلاتي [٣]

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد : أكلت لحماً سمكاً تمراً . ولام (الأشاءة) همزة ، كذا مذهب صاحب (الكتاب) ، وهو الصواب [٤].

---

(١) ورد البيت في : الخصائص ، بلا نسبة (١/ ٢٩٠،٢/ ٢٨٠) ، ونتائج الفكر النحوي (١/ ٢٠٧) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٦٠) ، والهمع (٢/ ١٤٠) ، وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٨) ، ومعجم الصواب اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، (٢/ ٩٣٥) .

(٢) ابن الأعرابي : محمد بن زياد ، أبو عبد الله ، كان نحوياً ، ناسباً ، كثيرَ سماع ، راويةً لأشعار القبائل ، كثيرَ الحفظ ، توفي سنة (٢٣١هـ) . إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م ، (٣/ ١٢٨ - ١٢٩) .

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٩٠-٢/ ٢٨٠) ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني (ص٤١٤) أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ولسان العرب (٤/ ٢٣٨٩) ، وتهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري الهروي ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م ، (٤/ ١٥٦-٨/ ٣٨، ٩/ ٢٣٢) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٧٦٤) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (الأَشَاءةِ) ، هل تكون بدلاً ، أم عطف نسق ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (الأَشَاءةِ) لك فيها وجهان من الإعراب ، وكلها يرجع للمعنى المراد .

فالوجه الأول هو أن تكون (الأَشَاءةِ) بدلاً من (جَنبيْ مُكشَّحةٍ) في البيت السابق لهذا البيت ، وذات العامل في البدل ؛ هو العامل في المبدل منه ، فلذلك أعادَ العاملَ هنا ، وهو (من) ، وقد قال ابن جني – رحمه الله – في (الخصائص) ، في باب الاحتياط : « ومن الاحتياط : إعادة العامل في العطف والبدل ، فالعطف نحو : مررت بزيد وبعمرو ؛ فهذا أوكد معنى من : مررت بزيد وعمرو .

والبدل كقولك : مررت بقومك بأكثرهم ، فهذا أَوْكَد معنى من قولك : مررت بقومك أكثرهم »[1] . وقد سبق لنا الحديث عن البدل والعامل فيه .

ومما يقوي هذا الرأي : أن ياقوتَ الحموي قال في (معجم البلدان) ، باب الهمزة والشين وما يليهما ، بعد أن ذكر البيت الذي هو شاهِدنا وذكر قبله تعريفاً به ؛ فقال : « بالفتح ، وبعد الألف همزة مفتوحة ، وتاء التأنيث : موضع

---

(١) الخصائص (٣/ ١١١) .

أظنه باليمامة ، أو ببَطْنُ الرُّمَّة »[١] .

ومما يقوي هذا الرأي أيضاً : قول الأعلم أيضاً في (شرحه الحماسة) : « (مُكشَّحةٍ ، والحِنَّاءةِ ، والأَشَاءةِ) : مواضع من بلاد تميم ، ويقال (الأَشَاءةُ) : جبل بعينه ، (والأُطُمُ) القصر »[٢] .

والمرزوقي ، والتبريزي ، ذكرَا هذا الرأي ، وأنه الأصل ، وقد يجوز غيره[٣] .

فيتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن (الأَشَاءةِ) بدلٌ من (جَنْبَيْ مُكَشَّحَةٍ).

---

(١) معجم البلدان (١/ ١٩٤) ، واليمامة : إقليم من أقاليم الجزيرة العربية يقع جنوب نجد ، واليمامة بلدة صغيرة ، وهي موجودة إلى اليوم . معجم البلدان (٥ / ٤٤١) ، وبطن الرمة : بضم الراء وتشديد الميم ، واد معروف بعالية نجد . معجم البلدان (١ / ٤٤٩) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٢/ ٨١٤) .

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٨٠) ، شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥٨) .

وسوف أذكر رأيهم الآخر في الرأي الثاني .

الرأي الثاني :

أن تكون (الأَشَاءَةِ) غير (مُكَشَّحَةٍ) ، فلا يصح إبدالهما من بعضهما ، فيقول ابن جني إنها معطوفة بالواو ، والواو هنا محذوفة ، ووافق ابنَ جني : المرزوقيُّ[١] ، والتبريزيُّ[٢] ، واستدل ابنُ جني على صحة ما ذهب إليه بالأبيات التي ذكرها في المسألة .

فالبيت الأول الذي أنشده عن أبي الحسن ، وهو :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممَّا يزرع الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ[٣]

أراد الشاعر هنا أن يقول : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، ولكنه حذف العاطف ؛ وهو الواو .

والبيت الثاني الذي أنشده ابن الأعرابي :

فكيف لا أَبكي على علاَّتي صبائحي غبائقي قَيْلاتي[٤]

أي المقصود : صبائحي ، وغبائقي ، وقيلاتي .

فحذف العاطف ؛ وهو الواو .

ومما يؤيد هذا الرأيَ أيضاً : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « تصدَّقَ رجلٌ من دينارِه ، مِن درهمه ، مِن صاعِ بُرِّه ، مِن صاع تَمْره »[٥] .

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٩٨٠) .

(٢) شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥٨) .

(٣) سبق شرحه في أول المسألة ، ص (٢٣٥) .

(٤) سبق شرحه في أول المسألة ، ص (٢٣٥) .

(٥) صحيح مسلم باب الزكاة (٢ / ٧٠٤) .

ومن الأدلة أيضاً : قوله تعالى في سورة الغاشية : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[١] ؛ فيها واوًا مضمرَة - أي محذوفة - ، والتقدير : (ووجوه يومئذ) ، لتكون فاصلة بينها وبين الوجوه المذكورة في أول السورة ، وهي قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾[٢] ، والمقصود بالوجوه في الآية : الأنفس[٣] .

وأخيراً : ما ذكره ابن جني في نهاية المسألة من قول العرب : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً ؛ فهو على تقدير الواو المحذوفة هنا .

---

(١) سورة الغاشية ، الآية (٧) .

(٢) سورة الغاشية ، الآية (٢) .

(٣) اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٢٩٦) ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي ، المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، (١/ ١٢٥) .

الترجيح :

يتضح مما سبق : أن الخلاف بين الرأيين يعتمد اعتماداً كلياً على قصد الشاعر ومراده ، فالشاعر قَصَد بـ (الأَشَاءَةِ) : الموضع الذي هو بجانب (مُكَشَّحَةٍ) ، فعلى هذا تكون بدلاً لقصد الشاعر ، ولمعرفة المكان وشهرته .

أما الرأي الثاني فهو ضعيف من عدة وجوه :

الوجه الأول : أن ابن جني – رحمه الله – قال عن حذف العاطف في (سر صناعة الإعراب) : « وهذا – يَقصد حذفَ حرف العطف – عندنا ضعيف في القياس ، معدوم في الاستعمال ، ووَجْهُ ضعفِه : أن حرفَ العطف فيه ضرب من الاختصار ... »[(١)] .

وقال – رحمه الله – قبل هذا الكلام : « واعلم أن حرف العطف هذا قد حُذف في بعض الكلام ، إلا أنه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه »[(٢)] .

فنجد ابن جني يُضَعِّف هذا الرأي ، بل لا يرى أن يقاس عليه بل هو متروك عنده .

الوجه الثاني : أن الواو في هذه الأمثلة إذا حُذفت تكون سبباً في نوعين من الإشكال ؛ الأول : أن الواو هنا في حكم النائبة عن العامل ، والقائمة مقامَ العامل ؛ مثل قولك : جاء زيد وخالد ، أصله جاء زيد ، وجاء خالد ، فحذفنا (جاء) الثانية ، وبقيت الواو عوضاً عنها ، فلو حذفنا الواو ؛ يقول ابن جني : « تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف ؛ فلذلك رفض »[(٣)] .

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣٥) .

(٢) السابق (٢/ ٦٣٥) .

(٣) السابق (٢/ ٦٣٥ – ٦٣٦) .

والإشكال الثاني هو : أن حذف العاطف قد يسبب إشكالاً في فهم الكلام المراد ، والمعنى المقصود : فلو قلتَ : ضربت زيدًا وأبا عمرو ، ثم حذفت الواو ، فتقول : ضربت زيدًا أبا عمرو ؛ أصبح هناك توَهُّمٌ وإشكالٌ ، فكأن زيدٌ هو (أبا عمرو) .

الوجه الثالث : أن ابن جني حمَلَ هذه الأبيات أو بعضها في (الخصائص) ، وفي (سر الصناعة) على البدل ؛ فيقول : « وقد يجوز أن يكون بدلاً ، أي : كيف لا أبكي على عِلاتي التي هي صبائحي ، وهي غبائقي ، وهي قيلاتي ، فيكون هذا من بدل الكل »[(١)] .

من أجل هذا ؛ يترجح رأي ابن جني بالمنع في هذه المسألة ، وهو : منع حذف العاطف ، وقد سار على ذات رأيِه : السهيليُّ - رحمه الله - ، فنجده يعقِد فصلاً في كتابه (نتائج الفكر النحوي) في الرد على مَن أجاز ذلك[(٢)] .

ولم يُجِزْ ذلك إلا : أبو علي الفارسي ، وابنُ مالك ، وابنُ عصفور .. يقول صاحب (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) : « وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين ؛ كابن مالك ، وابن عصفور ، ونحوهما إلى جواز ذلك ، وقَيَّدَهُ المحققون عند فهم المعنى »[(٣)] .

---

(١) الخصائص (٢/ ٢٨٠) .

(٢) نتائج الفكر النحوي (١/ ٢٠٧) .

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١/ ١٢٤) .

وذكر – رحمه الله – قبل ذلك أن أكثر النحاة يمنعون ذلك .

وعليه ؛ فالصحيح هنا ، والراجح : أن (الأَشَاءَةِ) بدل ، ولا سبيل لكونها عطفَ نسق ، لأن ذلك يخالف المعنى المقصود بالكلام ، وقصدَ الشاعر ، ولأن القياس الذي عليه جمهورُ النحاة يمنع حذف العاطف من الكلام .

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل ، والتوكيد

قال ابن جني :

وقال مُسافِع بن حُذَيفة العبسي[١] ؛ (من الطويل) :

أولاكَ بنـــو خـــيرٍ وشرٍّ كلـــيهما جميعـــاً ومعـــروفٍ ألَـــمَّ ومُنكَـــرِ[٢]

ظاهر هذا : أنه أكَّدَ النكرة التي هي خير وشر ، وهذا عندنا نحن مدفوعٌ ، وهو مقبول على قول الكوفيين ، وذلك أنهم يُجِيزون توكيد النكرة المتبعِّضة بما هو موضوع للإحاطة والعموم ، فيقولون : أكلتُ رغيفا كله ، ويُنشدون فيه :

قد صرت البكرة يوماً أجمعا[٣]

(والذي أراه في قوله : (بنو خير وشر كليهما) ألّا يكون (كليهما) توكيدا ، لكن يكون بدلاً من (خير وشر) ، حتى كأنه قال : أولاك بنو كلا خير وشر)[٤].

---

(١) لم أجد له ترجمة إلا عند صاحب الخزانة ؛ حيث يقول : « مُسافِع ؛ بضم الميم وكسر الفاء : ابن حذيفة بالتصغير ، القَبْس بالباء الموحدة ، وهو شاعر فارس ، من شعراء الجاهلية » . خزانة الأدب (٥/ ١٧٣) .

(٢) وقد ورد هذا البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٩٩) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٥١٨) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤١١) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١١٧٦) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٧٣) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٧١) .

(٣) هذا الرجز بلا نسبة في : أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري : أبو البركات كمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، الناشر : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (١ / ٢١٢) ، المفصل (١/ ١٤٧) ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري ، أبو البركات كمال الدين الأنباري ، المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد وصي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، (٢/ ٣٧١) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٩٦) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١١٧٥) ، وهمع الهوامع (٣/ ١٧٠) ، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤١) ، وضرائر الشعر (١/ ٢٩٤) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ابن جني (٢/ ٦٠٣) .

التعليق :

الشاهد هنا – الذي تحدث عنه ابن جني ، وهو مدار بحثنا ، قولُه : (كليهما) ، هل تكون بدلاً ، أم تكون توكيداً ؟

الرأي الأول :

يرى ابن جني أن (كلا) هنا تحتمل في ظاهر الكلام أن تكون توكيداً ، ولكن توكيد النكرة غير جائز عنده ، وهو عند البصريين كذلك ، بخلاف الكوفيين الذين يُجِيزون توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة ، واستدلوا على ذلك بعدة شواهد من كلام العرب ، وقد جمع هذه الشواهدَ : ابنُ الأنباري – رحمه الله – في (أسرار العربية)[١] ،

وفي (الإنصاف)[٢] ، قال عبد الله بن مسلم الهذلي[٣] :

لكنّه شاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رجب يا ليتَ عدة حول كله رجبُ[٤]

في هذا البيت الذي أمامنا : أكّد الشاعر كلمة (حول) النكرة بكلمة (كله) ، فيكون هذا دليلاً على جواز توكيد النكرة .

وأما قول الآخر :

---

(١) أسرار العربية ، الأنباري (ص ٢٨٩) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري (٢/ ٣٦٩) .

(٣) هو عبد الله بن مُسلم بن جندب بن حذيفة بن عمرو بن زهير بن خداش بن عتير بن هذيل ، شاعر إسلامي عاش في العصر الأموي ، شرح أشعار الهذليين ، لسعيد بن الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، الناشر : مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، (٢/ ٩٠٩) .

(٤) هذا البيت ورد في : شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢٨) ، وأوضح المسالك لابن هشام (٣/ ٢٩٩) ، والإنصاف (٢/ ٣٦٩) ، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/ ٩٧٦) ، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤١) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٧٠) ، والنحو الوافي ، عباس حسن (٣/ ١١٣) .

إذا القَعُودُ كَرّ فيها حَفَدَاً يَوماً جَديداً كُلّه مطَّرداً[١]

وهنا أيضاً : نجد الشاعر قد أكد كلمة (يوماً) النكرة ، بكلمة (كله) وهذا من الأدلة على جواز توكيد النكرة .

وقول شتيم بن خويلد[٢] :

زَحَرْتَ به ليلة كلّها فجئتَ به مُؤيَداً خَنْفَقِيقاً[٣]

ونجد كلمة (ليلة) النكرة هنا ، مؤكدة بكلمة (كلها) ، وهذا دليل على الجواز أيضاً .

وأخيراً ؛ الرجز الذي ذكره ابن جني في آخر المسألة ، وهو قول الراجز :

قد صرتِ البكرةُ يوماً أجمعا[٤]

؛ قد أكد فيه الراجزُ هنا (يوماً) بـ (أجمع) .

فعلى هذا ؛ يتضح أن الكوفيين يُجِيزون توكيد النكرة إذا كانت محدودة أو مؤقتة ، بخلاف البصريين ، إلا أن ابن مالك - رحمه الله - سار على مذهب أهل الكوفة في هذه المسألة ؛ فيقول في (شرح الكافية) - بعدما حكى الإجماع بين النحاة في منع توكيد النكرة غير المحددة - [٥] قال : « وأما النكرة المحدودة ؛

---

(١) هذا الرجز بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢٨) ، والإنصاف (٢/ ٣٧٠) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٧٠) .

(٢) هو شتيم بن خويلد الفزاري ، شاعر جاهلي ، له قِطَع متفرقة ، الأعلام للزركلي (٣/ ١٥٧) .

(٣) ورد البيت في : الحيوان (٣/ ٨٢) ، واللسان مادة (خفق) ، والإنصاف (٢/ ٣٧٠) ، وخزانة الأدب (٥/ ١٧٠) .

و (خَنْفَقِيقاً) هي : الداهية ، الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠- ٢٥٥) .

(٤) سبق عزوه في أول المسألة ، ص (٢٤٣) .

(٥) شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١١٧٦) .

فاختُلِف في توكيدها ، فمَنَعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وإجازتُه أَولَى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ، ولأن في ذلك فائدة »[١] .

وأيَّد ابنَ مالك : ابنُ هشام - رحمهما الله - في جواز توكيد النكرة إن أفادت .. قال في (أوضح المسالك) : « وإذا لم يُفِد توكيدُ النكرة ؛ لم يَجُزْ باتفاق ، وإنْ أفاد ؛ جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتَحصُل به الفائدة بأن يكون المؤكّدُ محدوداً ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة »[٢] .

وذكر ذلك أيضاً - رحمه الله - في المغني[٣] ، فعلى هذا يجوز توكيد النكرة بشرط أن تكون محدودة ، وأن تكون من ألفاظ الإحاطة والعموم . وقد ذكَر ابنُ يعيش هذه الشروطَ التي وضعها الكوفيون في شرحه (المفصل)[٤] ، وذكر ابنُ مالك أنه يجوز أن تجعل (عليهما) توكيداً ، وعلل ذلك : بأن ذِكرَ (خيراً وشراً) قد يُظَنُّ أنه غالِطٌ ، فإذا ذُكِر (عليهما) ؛ أفاد العلم بعدم الغلط[٥] ، وقد ذَكرَ توجيهًا آخرَ للبيت ، نذكره في موضعه .

---

(١) شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١١٧٧) .

(٢) أوضح المسالك ، لابن هشام (٣/ ٣٣٢) .

(٣) مغني اللبيب لابن هشام (٣/ ٨٧) .

(٤) شرح المفصل (٢/ ٢٢٧) .

(٥) شرح الكافية (٣/ ١١٧٦) .

الرأي الثاني :

يرى ابن جني – رحمه الله – ، أن (كليهما) بدل ، ولا سبيل لكونها توكيداً ؛ لأن النكرة لا تؤكَّد ، لأن ألفاظ التوكيد معرفة ، وقد ذكر في اللمع ذلك ؛ فقال : « التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد ؛ لرفع اللبس ، وإزالة الاتساع ، وإنما تؤكَّد المعارف دون النكرات »[١] .

وقال المرزوقي عن هذا البيت : « وقوله (كليهما جميعاً) ؛ انجَرَّ (كليهما) على البدل من (خير وشر) ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لهما ، لأن توكيد ما لا يُعرَف لا فائدة فيه »[٢] .

فهو يرى ذاتَ رأي ابن جني ، وجمهورُ النحاة : أن النكرة لا سبيلَ لتوكيدها ، وعلى ذات الرأي ؛ سار التبريزيُّ[٣] – رحمه الله – .

أما الأعلم الشنتمري ؛ فقد خرج البيت عنده على مَخْرَجين ؛ الأول : وهو أن (خير وشر) هنا تكون بمنزلة الخير والشر ، أي : اسم جنس ، فتكون معرفته كنَكِرَتُه في الفائدة ، والثاني : أن تكون بدلاً من (خير وشر)[٤] .

وذكر بعد ذلك رأي الكوفيين ؛ فيقول : « والكوفيون يرَون تأكيد النكرة المتبعِّضة ، فيقولون : أكلتُ رغيفاً كله ، فيجوز على مذهبهم أن يكون (كليهما) : توكيداً »[٥] .

---

(١) اللمع لابن جني (١/ ٨٤) .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٦٩٩) .

(٣) شرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤١١) .

(٤) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ١٨) .

(٥) السابق (١/ ٥١٨) .

وأما الرد على ما أورَده الكوفيون من أبيات الشعر ؛ فهو كالتالي :

- فأما قول عبد الله بن مسلم الهذلي :

يا ليتَ عِدّة حول كله رجب

فالأنباري يرى أن رواية البيت فيها تصحيفٌ ؛ إذ إن الرواية الصحيحة هي بالإضافة ، فيكون الحول معرفةً ، لا نكرة ، وتكون الرواية الصحيحة كالتالي :

يا ليتَ عِدّة حولي كله رجبُ[١]

وإن كان البغدادي في (الخزانة) لا يؤيد الأنباري في تخطئة الرواية ؛ لأن الرواةَ ثِقاتٌ ، ولا سبيل إلى الطعن فيهم ؛ فيقول : « هذا كلامه ، وهو مبنيٌّ على الطعن في روايتهم ، وهذا لا يجوز لأنهم ثقات »[٢] .

وأُضيف على ذلك : أن الرواية جاءت في أشعار الهذليين[٣] ، على الأصل دون تحريف ، فلا حاجة للأنباري في ردها .

- وأما البيت الذي يليه ، وهو :

يوماً جديداً كله مطّرداً

فيقول الأنباري : « فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في (جديد) ، والمضمَرات لا تكون إلا معارفَ ، وكان هذا أولَى به ؛ لأنه أقرب إليه من (يوم) ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع »[٤].

---

(١) الإنصاف (٢/ ٣٧٢) .

(٢) الخزانة (٥/ ١٧٠) .

(٣) شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩١٠) .

(٤) الإنصاف (٢/ ٣٧٣) .

فالأنباري يَبنِي ردَّه هنا أيضاً على تخطئة الرواية ، وقد رد عليه بذات الرد البغدادي ؛ بأنه لا سبيل لتخطئة الرواية .

- أما الرجز الذي هو :

قد صرتِ البكرةُ يوماً أجمعا

فقال فيه الأنباري : إن هذا البيت مجهول ، لا يُعرَف قائلُه ، فلا يجوز الاحتجاج به[١] .

وعلى هذا ؛ فعند البصريين لا حجة في توكيد النكرة ، لأن النكرة تدل على العموم ، والتوكيد يدل على التخصيص ، فكلٌّ منهما ضد الآخر ، ولأن النكرة تدل على الشيوع ، الذي لا يحتاج إلى تأكيد ، لأن تأكيد غير المعروف ؛ لا تحصل به فائدة .

وقد ذكر ابنُ يعيش في (المفصل) العلةَ المانعة من تأكيد النكرة ؛ فقال : « اِعلم أن النكرات لا تؤكَّد بالتأكيد المعنوي ، وإنما بالتوكيد اللفظي لا غير » . وذَكرَ السببَ الذي دَعاه إلى ذلك ؛ فقال : « لأن النكرة لم يَثبُت لها حقيقة ، والتوكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقريرِ حقيقته ، وتمكينُ ما لم يَثبُت في النفس مُحالٌ »[٢] .

فبهذا يكون (كليهما) بدلاً من (خير وشر) .

---

(١) الإنصاف (٢/ ٣٧٣) .

(٢) شرح المفصل (٣/ ٢٢٧) .

الترجيح :

بعد هذا البيان ، وعرضِ وجهة نظر كل فريق ؛ يتضح لنا أن المسألة هنا تدور حول توكيد النكرة ، وما يتعلق بها . وقد جَمع السيوطي – رحمه الله – آراءَ العلماء فيها ، وقسَّمها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المنع المطلق لتوكيد النكرة ، لأنها معارف ، فلا تتبع النكرات . ونَسب هذا المنعَ المطلق لأكثرية البصريين[١] .

الثاني : التوكيد بالنكرة مطلقاً ، سواء كانت محدودة ، أم غير محدودة[٢] .

الثالث : رأي الأخفش والكوفيين ، وهو : جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة ؛ أي مؤقتة[٣] .

ونسب تأييدَ ابن مالك للرأي الأخير .

فعلى هذا ؛ يتضح أنّ للعلماء في توكيدَ النكرة ؛ ثلاثةَ أقوالٍ مشهورة ، وبعد استعراض دليل كل قول في المسألة وبيانه ؛ يَظهر أن الشواهد الواردة فيها ؛ صحيحةٌ ، ولا يجوز التكلف في حَملها وتخريجها على غير وجهها الذي جاءت عليه ، وإنما تبقى كما هي ، وتُحمَل على القلة التي لا يقاس عليها ، والذين مَنعوا ذلك مطلقاً ؛ حَمَلوا الأمرَ هنا – وفيما ورَدَ على ذات الطريقة – على البدل ، أو النعت ، أو الضرورة[٤] .

---

(١) همع الهوامع (٥/ ٢٠٤) .

(٢) السابق (٥/ ٢٠٤) .

(٣) السابق (٥/ ٢٠٤) .

(٤) السابق (٥/ ٢٠٥) .

وقد بيَّنتُ حَدَّ البدل والتوكيد ، فلا حاجة لإعادته هنا .

وأما الشاهد الذي نحن بصدده ؛ فقد خرَّجه الإمامُ البغداديُّ ، وابنُ مالك قبله بمَخرَج لطيف يُغني عن بسط الخلاف فيه .

قال ابن مالك – رحمه الله – بعد ذِكر الشاهد : « محمول على نية الألف واللام في (خير وشر) ، ونظيرُه : ما حَكَى الخليلُ عن بعضهم (ما ينبغي للرجل خير منك) ، وفسره بـ : إرادة الألف واللام في (خير) »[(١)] .

وقد قال بذات الرأي : الأعلمُ ، في حمل الخير والشر على أنهما اسمُ جنس لعَلَم معروف ، فتكون في التعريف والتنكير سواءً ، فهذا التخريج الأول للشاهد[(٢)] .

والثاني : هو ما ذكره البغدادي في (الخزانة) بقوله : « على أنّ حَمْلً (كليهما) فيه على البدل عند أهل المصريين ؛ أَولَى ؛ لأن (خيراً وشرّاً) ليسا بمؤقتين »[(٣)] .

فبهذا القول ؛ يتفق المانعون والمجيزون في أن (كليهما) هنا بدل ، لأنها خالَفَتْ شرطاً مهماً من شروطهم ، فهي ليست بمحدودة ، ويتضح لنا رأيُ ابن مالك بأنه ذكَر أنه يجوز أن تكون توكيداً ، بعدما ذَكَرَ الرأيَ السابقَ ، فيكون – رحمه الله – ممن يُجِيزُون توكيدَ النكرة مطلقاً ، سواء كانت محدودة ، أو غير محدودة ، والبيت الذي نحن بصدده دليلٌ عنده على صحة رأيِه ، وسلامةِ مذهبه ، وإذا أردنا أن نرجح بين الأقوال ، ونفضِّل أحدَهما على الآخر ؛

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٧٦) .

(٢) شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (١/ ٥١٨) .

(٣) الخزانة (٥/ ١٧١) .

فلابد من معرفة مَقام الكلام ، فالشاعر هنا في مقام المدح ، وبيانِ أن قومَه أهلٌ للخير ؛ لأنهم يساهمون بمالهم وجَاهِهِم ، وأهلٌ للشر ؛ لأنهم يَستدفِعون البلايا والشرور ببأسهم وقوتهم ، فالأقرب من ناحية المعنى وقَصْدِ الشاعر : أن يكون الكلام في مقام التوكيد ، لا مقام البدلية ، ومن ناحية الصَّنعة النحوية ؛ فالراجح هنا : أن تكون بدلاً ، والذي أَميل إليه هو : اعتبار الخير والشر هنا ؛ اسمَ جنسٍ ، معرفَتُه كَنكرته ، في حصول البيان والفائدة .

فيجوز توكيدُها عند ذلك ؛ لأنها قد جَمَعت بين القاعدة النحوية ، بما لا يتعارض مع المعنى المُراد .

الخـــاتمـــــة

الحمد لله الذي وفق وأعان على إتمام هذا البحث ، ولعل من المناسب وأنا في خاتمته أن أعرض أهم النتائج التي وصل إليها البحث :

١ - لابن جني طريقة في عرض الحكم المخالف لـرأي الجمهـور وحجـتهم ، وهي أنه يعرض الرأي المخالف ، ويفنده ، ثم يدحضه بالرد عليـه معلـلاً ومدعماً بالحجة غير القابلة للنقض ، ثم يعرض رأيه الـذي يـراه صـحيحاً لعدم احتمال نقضه ، لأن بقاءه دون مناقشة وإدحاض دليل على صحته .

٢ - يهتم برأي سيبويه ، والأخفش ، وكثيراً ما يقارن بينهما .

٣ - لابن جني رعاية خاصة بالمعنى في الترجيح بين الأوجه الإعرابية المختلفـة ، مع اهتمامه بجانب القاعدة النحوية ، فهما يسيران جنبـاً إلى جنـب ، وكـل منهما مكمل للآخر ، وهو لا يكتفي بإيراد الأمثلة والـشواهد التـي تؤكـد التلازم بين المعنى والإعراب فقط ، وإنما يبني الحكـم النحـوي في بعـض الأحيان على أساس صحة المعنى .

٤ - يعد كتاب (شرح مشكلات الحماسة) لابن جنـي ، النـواة الأولى لفكـرة تأليفه لكتاب الخصائص وقد وضحت ذلك في التمهيد .

٥ - يهتم (بالعامل) في الكلام كثيراً ، ويبني على ذلك الحكم النحوي .

٦ - له اهتمام خـاص بالتعليـل ، وكثـيراً مـا أقـام أحكـام نحويـة عـلى علـل مختلفة ، ثم يقيس حكم على آخر بناء على تشابه العلل النحوية .

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	اسم السُّورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	البقرة	٦٠	٢١١
﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ... ﴾	البقرة	١١٢	١٦٦
﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	البقرة	١٣٠	١٥٠
﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾	البقرة	٢٣٥	١٥٣
﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ... ﴾	الأعراف	٥٧	٦٧
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	الأعراف	١٥٥	١٥١
﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾	التوبة	٢٥	٢١١
﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ ... ﴾	إبراهيم	١	٣٧
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	الحجر	٣٠	٩٦
﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴾	الإسراء	٥١	١٨٤
﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾	الفرقان	٣٥	٩٧
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾	الزمر	٧٣	١٤٠
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	الشورى	١١	١٦٢
﴿ فَاسْتَوَىٰ . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾	النجم	٦	٤٣
﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾	الواقعة	١	٢٩
﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾	الواقعة	٢	٣١

الآيـــــــــــــــة	اسم السُّورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾	الواقعة	١٠	٦٣
﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾	الجاثية	٢٨	٣٨
﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾	المدثر	٣٨	١٠١
﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾	الانشقاق	١٨	٢٨
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾	الغاشية	٢	٢٣٩
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾	الغاشية	٧	٢٣٩
﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾	المسد	٤	١٠٦، ٢٣١

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
« إني لأعلم إذا كنت عني راضية »	عائشة بنت أبي بكر	٣٣
« تصدق رجل من دينار ه ، من درهمه ... »	جرير بن عبد الله	٢٣٨
« قد أوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم »	أسماء بنت أبي بكر	١٨٤
« نزلنا على خال لنا ذو مال ، وذو هيئة »	أبو ذر الغفاري	١٠٧
« يذهب الصالحون ، الأول فالأول »	مرادس السلمي	١٣٤

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	القائل	البحر	الصفحة
لعمركَ ما أَخْزَى إذا ما نَسَبْتَني إذا لم تَقُل بُطْلاً عليَّ ومَيْناً	جابر بن رألان	الطويل	٢٦
ورثْتَ أبي أخلاقَه عاجلَ القِرى وعَبْطَ المهاري كومُها وشَبوبُها	الفرزدق	الطويل	١٦٤
طعامُهم فوضَى فضاً في رحالهم ولا يحسنون السر إلا تَنادِيَا	المعذل	الطويل	١٩٧
وإنْ زَجَرُوا طيراً بنَحس تمرّ بي زَجَرْتُ لهم طيراً تمرّ بهم سَعدًا	المقنع الكندي	الطويل	٢٠٤
لم أَرَ قوماً مثلَنا خيرَ قومهمْ أَقلَّ به منَّا على قومِهِمْ فخراً	زيادة الحارثي	الطويل	٢١٥
إذا كنتَ ربّاً للقَلوص فلا تَدَعْ رفيقك يمشي خلفهَا غير راكبِ	حاتم بن عبد الله	الطويل	٢١٠
علام تقولُ : الرمحُ يُثقِلُ ساعِدِي إذا أنا لَمَ أَطْعَنْ إذا الخيلُ كرَّتِ	عمروة بن معد يكرب	الطويل	٢٧
وقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ	أبو الطمحان القيني	الطويل	١٣٨
لعمرك إن الموتَ ما أخطأَ الفتى لكالطِّوَلِ المُرْخَى وثِنْياه باليد	طرفة بن العبد	الطويل	١٥٦
فقلتُ له خَيراً وأثـنيت فعلَه وأَوفاك ما أَسْدَيْتَ من ذَمَّ أو شَكَرْ	ابن عنقاء الفزاري	الطويل	١٤٦
أولاكَ بنو خيرٍ وشرٍّ كليهِما جميعاً ومعروفٍ أَلَـمَّ ومُنْكَرِ	مسافع بن حذيفة	الطويل	٢٤٣

البيت	القائل	البحر	الصفحة
مِنّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحة وجُوداً إذا هَبّ الرياح الزعازع	الفرزدق	الطويل	١٤٩
ولكِنْ عَرَتْنِي مِنْ هَواك ضَمانةٌ كَما كُنتُ ألقَى مِنك إذْ أنا مُطْلَقُ	جعفر بن علبة	الطويل	١٥٥
يَميدُ إذا مادَتْ عليه دِلاؤُهم فيَصدُر عنه كلّها وهو ناهل	كثير عزة	الطويل	٩٥
بِنَزْوَةِ لِصٍّ بَعْدَ مَا قَرّ مصعب بِأَشْعَثَ لا يُفْلِي ولا هو يُقْمِلُ	الأخطل	الطويل	١٠٤
ألا إنّ خيرَ الناس حيا وهالكا أسيرُ ثقيفٍ عندها في السلاسل	أبو الشغب العبسي	الطويل	١٩١
كأن على أولاد أحقب لاحها ورمى السفا أنفاسها بسهام	ذي الرمة	الطويل	٤٤
لعَمْري وما عَمْري عليَّ بهيِّن لبئس الفتى المدعُوُّ بالليل حاتِمُ	يزيد بن قنافة	الطويل	٨١
وَدِدتُ وما تُغنِي الودادة أنني لِمَا في ضمير الحاجبية عالم	كُثير	الطويل	١٣٢
كيف أصبحتَ ، كيف أمسيتَ مِمَّا يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ		الطويل	٢٣٥
فما مِنْ فتىً كُنَّا من الناسِ واحداً به نبتغي منهُمْ عميداً نُبَادِلُه	القُلاَخُ	الطويل	٧٠
فلمّا رآني أُبْصِرُ الشخصَ أشخُصاً قريباً وذا الشخص البعيدِ أُقَارِبُه	فرعان بن الأعرف	الطويل	١٨٠
جمعتَ وبُخْلاً غِيبةً ونميمةً ثلاث خِصالٍ لستَ عنها بمرعَوِي	يزيد بن الحكم	الطويل	٤١

البيت	القائل	البحر	الصفحة
أيبكي كما لو مات قبلي بكيته ويشكر لي بذلي له وكرامتي	قُراد بن نُوية	الطويل	٢٢١
لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ	كُثير	المديد	١٥٦
فقـَال لِي قَـوْلَ ذِي رَأيٍ ومَقدِرَةٍ مُجَـرِّبٍ عَـاقِلٍ نَـزْهٍ عَنْ الرَّيَبِ	عمرو بن معد يكرب	البسيط	١٤٩
هلّا نَهَيْتُمْ عُوَيْجاً عن مُقاذَعتي عَبْدَ المَقَذِّ دَعِيّاً غيرَ صُيَّابِ	حريث بن عناب	البسيط	٢٢٨
لكنّه شاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رجب يا ليتَ عدة حول كله رجبُ	عبد الله الهذلي	البسيط	٢٤٤
نَصَبت لي الفِخاخَ تُرِيد صَيْدِي وقد أفلت من قبل الفخاخ	غير معروف	البسيط	١٠٩
ثمَّ اشتكيتُ لأَشْكاني وساكنُهُ قبرُ بِسِنْجارَ أو قَبْرُ على قَهَدِ	حِنّان بن عبّاد	البسيط	٤٠
تركت ضأني تودُّ الذئبَ راعِيَها وأنها لا تراني آخرَ الأَبَدِ	غير معروف	البسيط	١٢٩
أن امرءاً خصَّني عَمداً مودته على التنائي لَعِندي غيرُ مَكفور	أبي زبيد الطائي	البسيط	٧٨
يَأبَى الظَّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَـرُ	أعشى باهلة	البسيط	١٠٤
ترى الجِفان من الشيزى مكللة قدّامة زانَها التشريفُ والكرم	زياد بن منقذ	البسيط	١٨٦
يا ليت شعري عن جَنبيّ مُكشَّخةٍ وحيث تُبْنَى من الحِنَّاءةِ الأُطُمُ	زياد بن منقذ	البسيط	٢٣٤
فأصبَحُوا والنَّوَى عَالي مُعَرِّسُهُم وليسَ كلُّ النَّوَى تلقى المساكين	حميد الأرقط	البسيط	٩٧

البيت	القائل	البحر	الصفحة
وَرَّثْتهم فَتعزوا عنْك إذ ورِثوا وما وَرِثْتُكَ غيرَ الهمِّ والحَزَنِ	نصيب	البسيط	١٦٤
أخوك أخوك مَن يدنو وترجو مودته وإن دُعِيَ استجابا	ربيعة بن مقروم	الوافر	٥٧
ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا	عدي بن زيد	الوافر	٢٢١
أيَا لَهْفِي عَلَى مَنْ كنتُ أدْعُو فيَكفِينِي بِسَاعِدِهِ الشَّدِيدُ	شُبيلُ الفزاري	الوافر	١٠٣
إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه وخالَفَ والسفيهُ إلى خلافِ	أبي قيس الأنصاري	الوافر	٢١٥
نعم الفتى الـمُرِّيُّ أنت	زهير بن أبي سلمى	الكامل	٨١
فكأنه لَـهِقُ السَّراةِ كأَنَّهُ ما حاجبَـيْـه مُعَيَّنٌ بسوادِ	الأعشى	الكامل	١٦٥
ورَأيْنَ رأسي صار وجهاً كُلُّه إلَّا قفَايَ ولحيةً ما تُضَفَّرُ	المساور بن هند	الكامل	٩٢
وَلقَدْ شهِدْتُ الخيلَ يوم طِرَادِها فَطَعَنْتُ تَـحْتَ كِنَانَة المُتمطر	علقمة بن شيبان	الكامل	١١٥
إني امرؤ تجِدُ الرجالُ عداوتي وَجْدَ الجِمالِ من الذُّباب الأزرقِ	سالم بن دارة	الكامل	١٢٣
لعـن الإلـهُ وزوجَهـا معـها هندَ الهنـودِ طـويلةَ الفَعْـل	حسان بن ثابت رضي الله عنه	الكامل	٤٢
قد صرت البكرة يوماً أجمعا		الرجز	٢٤٣
إذا القَعُودُ كَرّ فيها حَفَدَاً يَوماً جَديداً كُلّه مطَّرداً		الرجز	٢٤٥

البيت	القائل	البحر	الصفحة
وعُدَّ لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنْجَرّ	ابن مالك	الرجز	١٥٢
أَفَاءت بَنُو مَروانَ ظلماً دِمَاءنا وفِي الله إنْ لَمْ يَعْدِلُوا حكم عدل	أبو الخطار الكلبي	الرجز	١١٢
أَوْعَدَنِي بالسّجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم	العديل بن الفرخ	الرجز	١٠٨
أنا أبو النجم وشِعْري شِعْري	أبو النجم العجلي	الرجز	٥٨
فكيف لا أبكي على عِلاَّتي صبائحي غبائِقي ، قَيْلاتي	ابن الأعرابي	الرجز	٢٣٥
نَلْبَثُ حَوْلاً كَاملاً كُلَّه لا نَلتقِي إلا عَلَى مَنْهَج	العرجي	السريع	١٠١
وصاليات ككما يؤثفين	خطام المجاشعي	السريع	١٥٧
ولا يَحِيْمُ اللقاءَ فارسُهُم حتى يَشُقَّ الصُّفوفَ من كَرمِهْ	رجل من قبيلة حمير	المنسرح	١٧٢
قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرُ تَهادَى	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	٤٣
شَتَتْ جَثْلَةَ الأَوْبارِ لا القَرَّ تَتَّقِي ولا الذِّئبَ تَخْشَى وَهْيَ بالبَلَدِ المُفْضِي	ثعلبة العدوي	الخفيف	١٩٨
زَحَرْتَ به ليلة كلّها فجئتَ به مُؤيَداً خَنْفَقِيقاً	شتيم بن خويلد	المتقارب	٢٤٥

المصادر والمراجع

١ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي ، المتوفى ٧٤٥ هـ ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد مراحبة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٢ - **أسد الغابة** ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير ، المتوفى ٦٣٠ هـ ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٣ - **أسرار العربية** ، لـ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري المتوفى (٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، الناشر : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٤ - **الأشباه والنظائر** ، للإمام جلال الدين السيوطي ، المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة .

٥ - **الإصابة في تمييز الصحابة** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٦ - **الأصمعيات** ، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أجمع ، المتوفى ٢١٦ هـ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر ، الطبعة السابعة ١٩٩٣ م .

٧ - **الأصول في النحو** ، ابن السراج أبو بكر بن محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة .

٨ - **إعراب القرآن وبيانه** ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش المتوفى ١٤٠٣ هـ ، دار الإرشاد الجامعية - حمص ، دار اليمامة - دمشق ، الطبعة الرابعة ١٤١٥ هـ .

٩ - **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ، المتوفى ٦١٦ هـ ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

١٠ - **الأعلام** ، للزركلي خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي ، المتوفى ١٣٩٦ هـ ، الناشر دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م .

١١ - **الأغاني** ، لأبي فرج الأصبهاني ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية ، تحقيق : سمير جابر .

١٢ - **الإفصاح شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، للفارقي لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، المتوفى ٤٨٧ هـ ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، جامعة بنغازي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

١٣ - **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠ - ٥٤٢) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٤ - **أمالي القالي** ، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون ابن عيسى بن محمد بن سلمان ، المتوفى ٣٥٦ هـ ، رتبها : محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .

١٥ - **إنباه الرواة على إنباه النحاة** ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦ - **الانتخاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ، علي بن عدلان بن علي الربعي الموصلي ، المتوفى ٦٦٦ هـ ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٧ - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين** ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري ، المتوفى ٥٧٧ هـ ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

١٨ - **أوضح المسالك** ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر .

١٩ - **إيضاح شواهد الإيضاح** ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٠ - **البحر المحيط في التفسير** ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي ، المتوفى (٧٤٥ هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ، ١٤٢٠ هـ .

٢١ - **البرصان والعرجان والعميان والحولان** ، للجاحظ عمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٢٢ - **البعث** ، لابن أبي داود أبو بكر بن أبي داود عبد الله بن سليمان الأشعث الأزدي المتوفى ٣١٦ هـ ، تحقيق : أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٣ - **البغداديات** ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله الشيكاوي ، مطبعة العاني - بغداد .

٢٤ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت .

٢٥ - **تاج العروس** ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بالمرتضى الزبيدي المتوفى ١٢٠٥ م ، تحقيق : مجموعة محققين ، دار الهداية .

٢٦ - **تاريخ دمشق** ، لابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ، المتوفى ٥٧١ هـ ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ١٤١٥ هـ .

٢٧ - **التبيان في إعراب القرآن** ، أبو البقاء العكبري ، المتوفى (٦١٦ هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢٨ - **التذكرة الحمدونية** ، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون أبو المعالي بهاء الدين البغدادي ، المتوفى (٥٦٢ هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، تحقيق : إحسان عباس .

٢٩ - **التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق .

٣٠ - **التطبيق النحوي** ، د. عبده الراجحي ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٣١ - **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، المتوفى ٧٦١ هـ ، تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٢ - **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢ هـ ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب ، وراجعه : د. مصطفى جواد ، مطبعة العاني - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

٣٣ - **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ، لأبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله ، تحقيق : د. عبد الكريم مجاهد ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري - دبي ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

٣٤ - **تهذيب اللغة** ، محمد بن أحمد الأزهري الهروي ، المتوفى ٣٧٠ هـ ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

٣٥ - **توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك** ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي المتوفى ٧٤٩ هـ ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .

٣٦ - **جامع الدروس العربية** ، للأستاذ مصطفى الغلاييني ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني المتوفى ١٣٦٤ هـ ، المكتبة العصرية - بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٣٧ - **جمهرة أشعار العرب** ، للقرشي أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي المتوفى ١٧٠ هـ ، حققه : علي محمد البجاوي ، دار النهضة مصر للطباعة .

٣٨ - **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري المتوفى ٣٩٥ هـ ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش .

٣٩ - **الجنى الداني في حروف المعاني** ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ، المتوفى ٧٤٩ هـ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٤٠ - **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك أبو العرفان محمد ابن علي الصبان الشافعي المتوفى ٢٠٦ هـ** ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٤١ - **حماسة الخالدين للخالديان** ، أبو بكر بن هاشم الخالدي ، المتوفى ٣٨٠ هـ ، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي ، المتوفى ٣٧١ هـ ، تحقيق : د. محمد علي دقة ، الناشر : وزارة الثقافة العراقية ١٩٩٥ م .

٤٢ - **الحماسة الصغرى** ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي أبو تمام المتوفى ٢٣١ هـ ، تحقيق وتعليق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي وزاد عليه في الحواشي : محمود محمد شاكر ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٤٣ - **الحيوان** ، لأبي عثمان بن بحر الجاحظ ، المتوفى ٢٥٥ هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

٤٤ - **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى (١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٤٥ - **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

٤٦ - **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، المتوفى ١٣٣١ هـ ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٤٧ - **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ، المتوفى ٧٥٦ هـ ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .

٤٨ - **ديوان الأحوص الأنصاري** ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له : شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٤٩ - **ديوان الأخطل** ، شرحه وجمعه مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٥٠ - **ديوان حاتم الطائي** ، شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي ، قدم له ووضع فهارسه : د. حنا نصر الحتي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٥١ - **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق : د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت طبع عام ٢٠٠٦ م .

٥٢ - **ديوان ذي الرمة** ، شرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٥٣ - **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، قدم له : د. فايز محمد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٥٤ - **ديوان كثير** ، جمعه وشرحه إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، لبنان ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٥٥ - **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى ٧٠٢ هـ ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

٥٦ - **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى ٣٩٢ هـ ، تحقيق : أحمد رشدي شحاته عامر ومحمد فارس ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٥٧ - **شرح ابن عقيل** ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المتوفى ٧٦٩ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة ، مصر ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٨ - **شرح أبيات سيبويه** ، للسيرافي يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان أبو محمد السيرافي ، تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم ، راجعه : طه عبد الرؤوف سعلي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٥٩ - **شرح أشعار الهذليين** ، لـ سعيد بن الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة : محمود محمد شاكر ، الناشر : مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني .

٦٠ - **شرح الأشموني** ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٦١ - **شرح التسهيل** ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ود. محمد مختون ، دار هجر للطباعة والنشر ١٩٩٠ -١٤١٠ هـ .

٦٢ - **شرح التصريح (١ ، ٥٣٢)** ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري ، المتوفى سنة (٩٠٥ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٦٣ - **شرح الحماسة** ، للشنتمري أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتمري ، تحقيق : د. علي المفضل حمودان الناشر ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الفكر المعاصر .

٦٤ - **شرح الرضي على الكافية** ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٦٥ - **شرح السيرافي للكتاب** ، أبي سعيد السيرافي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى ٣٦٨ هـ ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م .

٦٦ - **شرح الكافية الشافية** ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين المتوفى ٦٧٢ هـ ، المحقق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى .

٦٧ - **شرح الكواكب الدرية** ، لأبي عبد الباري الأهدل ، شرح الشيخ محمد ابن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية ، تأليف : محمد ابن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٦٨ - **شرح ديوان الحماسة** ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ، تحقيق غويد الشيخ ، وضع فهارسه : إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ م .

٦٩ - **شرح ديوان الحماسة** ، للتبريزي يحيى بن علي بن محمد الشيباني ، دار القلم - بيروت .

٧٠ - **شرح ديوان المتنبي** ، للعكبري (٤ / ٧٨) أبو البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبري البغدادي المتوفى ٦١٦ هـ ، تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة - بيروت .

٧١ - **شرح ديوان حماسة أبي تمام** ، لأبي العلاء المعري ، دراسة وتحقيق : د. حسين محمد نقشه ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، لبنان ، ١٩٩١ م - ١٤١١ هـ .

٧٢ - **شرح شذور الذهب** ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام ، المتوفى ٧٦١ هـ ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .

٧٣ - **شرح شواهد المغني** ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المطبعة البهية - مصر .

٧٤ - **شرح نهج البلاغة** ، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد أبو حامد ، المتوفى ٦٥٦ هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء التراث ، عيسى البابي الحلبي .

٧٥ - **الشعر والشعراء** ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر .

٧٦ - **شعراء النصرانية** ، جمعه ووقف عليه رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب بن شيخو ، المتوفى ١٣٤٦ هـ ، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين - بيروت ، طبع عام ١٨٩٠ م .

٧٧ - **شعراء أمويون** ، د. نوري جمودي القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧٨ - **صحيح البخاري** ، متوفى سنة ٢٥٦ هـ ، وهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، تحقيق : محمد زهير ناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ .

٧٩ - **صحيح مسلم** ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١ هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٨٠ - **ضرائر الشعر** ، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، المتوفى (٦٦٩ هـ) ، تحقيق : سيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

٨١ - **علل النحو** ، للوراق محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق ، المتوفى ٣٨١ هـ ، المحقق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٨٢ - **عيون الأخبار** ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى ٢٧٦ هـ ، تحقيق : د. يوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٨ هـ .

٨٣ - **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي ، المتوفى ٧٦١ هـ ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير - عمان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٨٤ - **القاموس المحيط** ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى ٨١٧ هـ ، تحقيق : مكتبة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

٨٥ - **الكامل** ، للمبرد محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٨٦ - **الكتاب** ، لعمرو بن عثمان بن قنبر أبو البشر سيبويه ، المتوفى سنة ١٨٠ هـ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

٨٧ - **كتاب الشعر أو شرح الأبيات مشكلة الإعراب** ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، المتوفى ٣٧٧ هـ ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٨٨ - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ، المتوفى ٥٣٨ هـ ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .

٨٩ - **اللباب في علل الإعراب والبناء** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ، المتوفى ٦١٦ هـ ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٠ - **اللباب في علوم الكتاب** ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي (متوفى ٧٧٥ هـ) ، تحقيق الشيخ : علي محمد معوض ، الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٨ م .

٩١ - **لسان العرب** ، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ، المتوفى ٧١١ هـ ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف - القاهرة .

٩٢ - **اللغة العربية معناها ومبناها** ، تمام حسان عمر ، الناشر عالم الكتب ، الطبعة الخامسة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

٩٣ - **اللمع** ، لابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت .

٩٤ - **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء** ، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى ٣٧٠ هـ ، تحقيق : د. كرنكو ، دار الجبل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

٩٥ - **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، محمد القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي ، المتوفى (٤١٢ هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، بإشراف دار الفصحى - القاهرة .

٩٦ - **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لأبي فتح عثمان بن جني ، تحقيق : مروان عطية ، وشيخ الراشد ، دار الهجرة - بيروت ، طبع عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ ، الطبعة الأولى .

٩٧ - **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - مصر .

٩٨ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى ٣٩٢ هـ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الناشر : وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٩٩ - **المحكم والمحيط الأعظم** ، لابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المريسي ، المتوفى ٤٥٨ هـ ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٠٠ - **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها** ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، المتوفى ٣٩٢ هـ ، تحقيق : د. حسين أحمد بو عباس ، الناشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠ م .

١٠١ - **مختصر تذكرة ابن هشام** ، لمحمد بن جلال القبائي المتوفى ٨١٨ هـ ، تحقيق : رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية .

١٠٢ - **المسائل البصريات** ، لأبو علي الفارسي للحسن بن أحمد بن عبد الغفار ابن محمد بن سليمان أبو علي الفارسي ، متوفى ٩٧٧ هـ ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٠٣ - **المسائل العسكريات** ، لأبو علي الفارسي ، المتوفى ٣٧٧ هـ ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .

١٠٤ - **المستقصى في أمثال العرب** ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .

١٠٥ - **مسند الإمام أحمد** ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، المتوفى ٢٤١ هـ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عادل المرشد ، إشراف : د. عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

١٠٦ - **معاني القرآن** ، للفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، المتوفى ٢٠٧ هـ ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، الطبعة الأولى .

١٠٧ - **المعاني الكبير في أبيات المعاني** ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى ٢٧٦ هـ ، تحقيق : د. سالم الكرنكوي وعبد الرحمن ابن يحيى بن علي الثماني ، الناشر : مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، ثم أخذتها دار الكتب العلمية - بيروت وصورتها ونشرتها ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

١٠٨ - **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن أحمد أبو الفتح العباسي ، المتوفى سنة ٩٦٣ هـ ، المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب - بيروت .

١٠٩ - **معجم الشعراء** ، للمرزباني ، للإمام أبي عبيد محمد بن عمران المرزباني ، المتوفى ٣٨٤ هـ ، تحقيق : د. كرنكو ، مكتبة القدس ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١١٠ - **معجم الشعراء الجاهليين** ، د. عزيزة قوال بابتي ، دار صادر للطباعة - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

١١١ - **معجم الصواب اللغوي** ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

١١٢ - **معجم الفروق اللغوية** ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري ، المتوفى ٣٩٥ هـ ، تحقيق : الشيخ بيت الله بيان ، ومؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١١٣ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ، متوفى (٧٦١ هـ) ، تحقيق : د. مازن مبارك ، محمد علي عبد الله ، الطبعة السادسة ، دار الفكر - دمشق .

١١٤ - **المفردات في غريب القرآن** ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى ٥٠٢ هـ ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، دار القلم ، الدار الشامية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١١٥ - **المفصل في صفة الإعراب** ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٩٩٣ م .

١١٦ - **المفضل شرح المفصل** ، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، بدمشق ، وشرحه هذا مخطوط لم يطبع منه إلا جزاء يسير والمخطوطة متوفرة على الشبكة العالمية .

١١٧ - **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، للشاطبي ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المتوفى ٧٩٠ هـ ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الأول ، فقط ولكل جزء محقق ، الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

١١٨ - **المقتضب** ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد ، المتوفى سنة (٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر : عالم الكتب - بيروت .

١١٩ - **المنصوب على نزع الخافض في العربية دراسة تطبيقية** ، د. جهاد يوصف العرجا ، و أ. حسين راضي العابدي ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ، يناير ٢٠١١ م .

١٢٠ - **المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم** ، إبراهيم سليمان اليميمي ، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة ، عام النشر ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .

١٢١ - **الموجز في قواعد اللغة العربية** ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني المتوفى ١٤١٧ هـ ، دار الفكر - بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٢٢ - **نتائج الفكر النحوي** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، المتوفى ٥٨١ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

١٢٣ - **النحو الوافي** ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .

١٢٤ - **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب** ، ابن سعيد الأندلسي ، تحقيق : د. نصرت عبد الرحمن ، مكتبة الأقصى ، عمان - الأردن .

١٢٥ - **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ .

١٢٦ - **همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع** ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين الأسيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ، طبع ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٢٧ - **الوافي بالوفيات** ، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي المتوفى ٧٦٤ هـ ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٢

التمهيد : وفيه مبحثان :

الأول : شرح ابن جني للحماسة وأثره في من بعده ١٠

الثاني : المعنى وتقدير الإعراب عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص ١٧

الفصل الأول : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المرفوعات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ والبدل ٢٦

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ وعطف النسق ٤٠

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والبدل ٥٧

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين الخبر والصفة ٧٠

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين البدل والصفة ٨١

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين التوكيد واسم صار ٩٢

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المرفوع بين المبتدأ والفاعل والصفة البدل ... ١٠٣

الفصل الثاني : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المنصوبات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والمفعول فيه ١١٥

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والمفعول المطلق ١٢٢

الموضوع **الصفحة**

المبحث الثالث : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والحال ١٢٩

المبحث الرابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به والبدل ١٣٨

المبحث الخامس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به

والنصب على نزع الخافض ١٤٦

المبحث السادس : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق والصفة ١٥٥

المبحث السابع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول المطلق والبدل ... ١٦٤

المبحث الثامن : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه والمفعول له ... ١٧٢

المبحث التاسع : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول فيه والحال ١٨٠

المبحث العاشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين المفعول به

والنصب على نزع الخافض ١٨٦

المبحث الحادي عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والتمييز ١٩١

المبحث الثاني عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والمستثنى ١٩٧

المبحث الثالث عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والصفة ٢٠٤

المبحث الرابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والبدل ٢١٠

المبحث الخامس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الصفة والبدل ٢١٥

الموضوع **الصفحة**

المبحث السادس عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين التوكيد

والنصب على نزع الخافض ٢٢١

المبحث السابع عشر : تعدد توجيه الاسم المنصوب بين الحال والبدل

والنصب على نزع الخافض ٢٢٨

الفصل الثالث : المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المجرورات :

المبحث الأول : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل وعطف النسق ٢٣٤

المبحث الثاني : تعدد توجيه الاسم المجرور بين البدل والتوكيد ٢٤٣

الخاتمة ٢٥٣

فهرس الآيات القرآنية ٢٥٤

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٥٦

فهرس الأبيات الشعرية ٢٥٧

المصادر والمراجع ٢٦٢

فهرس الموضوعات ٢٨٢